مسودة التقرير الوطني لجمهورية مصر العربية
مقدم لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث للمستوطنات البشرية
حوالي الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة

3 سبتمبر 2014
قائمة المحتويات

مقدمة .................................................. 4

1. القضايا الديموغرافية المؤثرة على عمران المدن وتحديات الأجنددة الحضرية الجديدة .................................. 2
   1. إدارة النمو العمراني المتشرّع للمدن: .................................................. 1
   2. إدارة الإرتفاع بين الحضر والريف: .................................................. 3
   3. تلبية متطلبات الشباب في المدن: .................................................. 7
   4. تلبية متطلبات النشاط الجنس في المدن: .................................................. 8
   5. تمكن المرأة للمشاركة في عملية التنمية العمرانية .................................. 12

2. الأراضي والتشييد: قضايا وتحديات من أجل أجندة حضرية جديدة .................................................. 17
   8. ضمان استدامة التخطيط والتصميم الحضري: .................................................. 8
   9. تطوير إدارة الأراضي الحضرية، بما فيها مبادئ الزحف العمراني: .................................................. 9
 10. تحسين إنتاج الغذاء في المناطق الحضرية وشبه الحضرية: .................................................. 10
 11. مجاهدة تخطيط النقل الحضري: .................................................. 11
 12. تطوير فترة التمدد لتخطيط إدارة المدن: .................................................. 12
 13. التحديات والدور المستضفّة المتعلقة بالأراضي والتشييد: .................................................. 13

3. التغيرات المناخية والحضر.................................................. 33
   15. مواجهة التغير المناخي: .................................................. 15
   16. الكوارث والحاج منها: .................................................. 16
   17. الحد من الإحترار المرنوي: .................................................. 17
   18. تثبيت الهواء: .................................................. 18

4. الحوكمة والتشريع الحضري: قضايا وتحديات من أجل أجندة حضرية جديدة .................................................. 48
   22. تحسين التشريع الحضري: .................................................. 22
   23. الإطار الإداري والدعم المتدير للمؤسسات المحلية: .................................................. 22
   24. تحسين المشاركة وحقوق الإنسان في التنمية الحضرية: .................................................. 24
   25. تعزيز السلام والأمان الحضري: .................................................. 25
   26. تطوير النهج الاجتماعي والعملية: .................................................. 26
   27. التحديات والدور المستضفّة المتعلقة بالحوكمة والتشريع الحضري: .................................................. 27

5. الاقتصاد الحضري.................................................. 61
   28. تطوير التمويل المحلي: .................................................. 28
   29. تعزيز فرص الحصول على التمويل القاري: .................................................. 29
   30. دعم التنمية الاقتصادية المحلية: .................................................. 30
   31. توفير فرص عمل لائق ومستوى حياة كريمة: .................................................. 31
   32. تمهيد الاقتصاد الحضري في إطار سياسات التنمية على المستوى القومي: .................................................. 32
   33. التحديات والدور المستضفّة من التجارب الحالية: .................................................. 33
   34. التحديات المستقبلية والقضايا التي يتبع إدراجها في برامج العمل الجديد: .................................................. 34

6. الإنسان والخدمات الأساسية.................................................. 75
   35. الارتباط بالإحياء الفقيرة والحد من انتشارها: .................................................. 35
   36. تعزيز فرص الحصول على المسكن الملازم: .................................................. 36
مقدمة

واجهت مصر خلال السنوات الأخيرة عدد من التحديات التي ارتبطت بعضها بالظروف التي مرت بها الدولة في أعقاب ثورتي 25 يناير 2011 و30 يونيو 2013، بينما يرجع عدد آخر للأسباب هيكلية لم يتم التعامل معها من منظور متعدد. وتتضمن هذه التحديات تدهور معدلات النمو الاقتصادي وتراجعها إلى ما يقرب من ٢% فقط في المتوسط خلال السنوات الثلاث الماضية. ويمثل التحدي الأكبر في تواضع معدل النمو الاقتصادي في اقتراحه من معدل نمو السكان، مما يعني أن المواطنين لم يشعروا خلال هذه الفترة بأي تحسن في مستوى معيشتهم.

ويعزى تباطؤ النمو الاقتصادي في المقام الأول إلى تراجع معدلات نمو قطاعات السياحة والاستراحات والصناعة التحويلية. كما استمر اعتماد النشاط الاقتصادي على الاستهلاك، وخاصة الاستهلاك الخاص كمصدر رئيسي للنمو، بينما تراجعت مساهمة الاستثمار والصادرات في هذا النمو، وعلى الرغم من إطلاق الحكومة المصرية لـ۵۰ مليار جنيه مصري، إلا أن تراجع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي كان له أثرًا سلبيًا على النمو الاقتصادي. وهذا تجد الإشارة إلى تراجع ترتيب مصر بالنسبة لمؤشر سهولة تنفيذ الأعمال الذي يصدره البنك الدولي ومؤشر التنافسية الذي يصدر عن مندلي الاقتصاد العالمي.

وقد أثر انكماش النشاط الاقتصادي على ارتفاع معدلات البطالة بشكل عام حيث وصل معدل البطالة إلى ١٣,٣% عام ٢٠١٤ إلى ١٣,٧% عام ٢٠١٥/٢٠١٦، ونادى هذا المعدل بشكل كبير بين الشباب والإناث وأصحاب المؤهلات العليا. كما زادت الفترة التي يستغرقها الشباب في الانتقال من التعليم إلى سوق العمل. وعلى الرغم من الأثر السلبي للظروف الاقتصادية التي مرت بها البلاد خلال الأعوام الثلاث الماضية، إلا أن ظاهرة البطالة في مصر مرتبطة بعامل هيكلية كثيرة من أمورها عدم ملائمة مخرجات العملية التعليمية لاحتياجات سوق العمل خاصة فيما يتعلق بالتعليم الفني، وضعف روح العمل الحر والمبادرات بين الشباب، وعدم وجود استراتيجية واضحة لدعم المشروعات الصغيرة والمرتاحة.

بالإضافة إلى تشوه هيكل الأجور، وغياب التوازن بين المرونة التي يجب أن يتم بها سوق العمل والأمان الذي يتعين توفيره للعمالين، كما أن المطالبات الفنية المتزايدة على مدار الأعوام الثلاث الماضية قد أدت إلى اتخاذ الحكومات الانتقالية لعدد من القرارات التي تسببت في حذف عدد كبير من المهن بعقود مؤقتة في القضاء الإداري للدولة وزيادة الأجور ومعاشات بالحدود الأدنى للأجور. مما أدى إلى ارتفاع كبير في الأجور كنسبة من النفقات العامة، ولم يقابل هذه الزيادة ارتفاعا في الإيرادات العامة للدولة ونتج عن ذلك تفاقم في نسبة العجز الكلي للناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ٩% خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥.
ويؤثر ارتفاع عجز الموازنة على استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، كما أن استقرار الأجور والدعم بأنواعه المختلفة والفوائد على النسبة الأكبر من النفقات العامة قد أدى إلى تراجع النسبة المخصصة للأستثمارات الحكومية. وقد ترتبط ذلك تراجع الخدمات العامة سواء من حيث مدى توفرها أو كفاءتها ومن ثم قدرتها على الاستجابة لطموح المواطنين وتطعيماتهم.

وتتضمن التحديات التي واجهت الدولة المصرية خلال الأعوام القليلة الماضية، ارتفاع معدلات النمو السكاني وعدم وجود سياسة واضحة ومتكاملة للتنمية التي تسهم بالاستفادة من الموارد البشرية على النحو الذي يساهم في التنمية الإقتصادية بشكل عام. كما تشهد المجتمع المصري زيادة كبيرة ومطردة في الهجرة من الريف إلى المدن لعدة حقب مضت، وتترتب على ذلك تكدس المدن الكبرى وتدهور مستوى الخدمات بها. كما أن التعدي على الأرض الزراعية قد نتج عنه بالإضافة لواحدات إقتصادية أخرى ضيف المعروض من السلع الزراعية خاصة التي تساهم في سلة الغذاء بدرجة كبيرة، الأمر الذي تنتج عنه ارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير، مما ساهمت الزيادة السكانية بالإضافة لأسباب أخرى في تدهور منظومة التنقل.

وعلى الرغم من التزام الدولة بتوفر السكن الملائم لمحدودي الدخل، إلا أن منظومة الإسكان الاجتماعي مازالت تعاني من العديد من المشاكل التمويلية والمسؤولية والتشريعية التي تحتاج لمعالجة ولكن من منظور متكامل وليس عن طريق اللجوء للحلول الجزئية. وقد تترتب على هذه المشاكل زيادة العوانيات وتفاقم المشكلات الإقتصادية والاجتماعية المرتبطة بهذه المناطق. ويواجه المجتمع المصري مشكلات بيئية متعددة يتعين مواجهتها من خلال تضافر كافة الجهود المحلية والدولية؛ ومن خلال حلول غير تقليدية.

وفي ضوء المركزية الشديدة، تدهورت أوضاع المخلصين وانحرض دور الأقليات الإقتصادية ولم تبذل الجهود الكافية لدعم التنمية المحلية في منظومة التنمية الإقتصادية والاجتماعية على المستوى القومي. وعلى الرغم من أن أطر التشريعة والمسؤولية لا تمنع من مشاركة الإدارة المحلية بشكل فعال في منظومة التنمية إلا أن التجربة على أرض الواقع أشارت على عدم إعطاء دور للمحليات في توفير الخدمات العامة وفي التخطيط والمتتابعة للمشروعات الخدمية المختلفة التي تمس حياة المواطنين اليومية. كما انحسر بشكل كبير دور الإدارة المحلية في زيادة التنمية الإقتصادية على المستوى الإقليمي.

وعثمانى منظومة الحكومة على المستوى القومي والمحلي من أوجه قصور عديدة تجعلها غير قادرة على توفير آليات المتابعة والتفتيش والشفافية والمساءلة، وتؤثر التغيرات المناخية على جهود التنمية في مصر. وفي هذا الإطار تبذل الدولة جهود حشيدة لمواجهة هذه التغييرات في ضوء التحديات التي تشمل زيادة السكانية وندوب مصادر الطاقة التقليدية وعدم استغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة. كما تسعى
الدولة لمواجهة الأزمات الكوارث الطبيعية والحد من أخطارها ومنها على سبيل المثال السيول والثلوج والاحتقان المروحي.

وعلى الرغم من التحديات المتعددة التي واجهت الدولة المصرية خلال السنوات القليلة الماضية، إلا أن الحكومات المتغيرة منذ ثورة يونيو 2013 شرعت في اتخاذ بعض التدابير التي من شأنها استعادة الاستقرار السياسي والاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية. وقد أشكك تنفيذ خارطة الطريق السياسية والاجتماعية والتي تضمنت إعداد دستور جديد للبلاد وإجراء الانتخابات الرئاسية والاستعداد للانتخابات البرلمانية على الانتهاء. وفي إطار دعم النشاط الاقتصادي، أطلقت الحكومة حزمة ماليتين بغرف تخفيف النشاط الاقتصادي والتمهيد للعوائد الاجتماعية في حدود 60 مليار جنيه مصري. كما تضمنت خططة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي 2015/2014 استهداف تحقيق استثمارات في حدود 337 مليار جنيه، منها 110 مليار جنيه استثمارات خاصة مستهدفة، وذلك بهدف رفع معدل النمو الاقتصادي من 2.7% في المتوسط خلال ثلاث سنوات الماضية إلى 3.2% للعام الماضي الحالي.

لكن بدأت الحكومة في تنفيذ مجموعة من المشروعات القومية الكبرى منها تنمية محور قناة السويس وتوسعات مسارها وتمتينة الساحل الشمالي الغربي والمثلث الشمالي الفيصل بالصحراء الغربية وإنشاء ميناء جزيرة جبلة الحرير جنوب 컴퓨터، ومن المتوقع أن تسهم هذه المشروعات في رفع معدل النمو الاقتصادي وتوفير عدد كبير من فرص العمل في ثلاث السنوات المقبلة. وقد شرعت الحكومة أيضاً في اتخاذ مجموعة من التدابير التي من شأنها استعادة الثقة في الاقتصاد المصري في ظل نحو جذب مزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية.

ومتوقع أن تطلق الحكومة خلال الفترة القادمة خطة للتنوع الاقتصادي تتضمن برنامج متعدد للاقتصاد المحلي بهدف خفض النفقات العامة وتوسيع مزيد من الإيرادات العامة. كما تشمل هذه الخطة طرح مجموعة من الفرص الاستثمارية في قطاعات الطاقة وال-transition والنقل والتنزيل والتوزيع وغيرها.

ويستعرض التقرير الوطني حالة الإسكان والتعمية الحضرية المستدامة الوضع القائم المتعلق بالقضايا الديمографية المؤثرة على عمران المدن وتحديات الأجندة الحضرية الجديدة، وقضايا الأراضي والسكن، وتتضمن المنظور، والتطوير، والتنمية الحضرية، والعوائد والمنتجات الحضرية، والاقتصاد الحضري، والسكن والخدمات الأساسية. وتتبع أهمية هذا التقرير الوظيفي من انعكاس التطورات التي تشهدها مصر في أعقاب حرب 2011 وجنوبي 2013، على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي. كما يتراكم إعداد هذا التقرير مع صياغة أهداف التنمية ما بعد 2015. وفي هذا السياق يتضح أهمية تضامن كافة الجهات المحلية والإقليمية والدولية لتحقيق طفرة في مجال الإسكان والتعمية الحضرية المستدامة على النحو الذي يحقق طموحات المواطنين في غد أفضل لهم والأجيال القادمة من بعدهم. وفي ضوء التحديات الكبرى التي تواجه مصر في هذا المجال، وعلى النحو المبين في التقرير، تأتي أهمية التوصيات التي تستوجب
وضعها على قائمة أولويات أجندة الموقف للفترة المقبلة. وتشمل هذه التوصيات مقترحات ومتطلبات على مستوى التشريعات والأطر المؤسسية والتنظيمية المرتبطة بقضايا الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة.

كما تتضمن أيضاً تحديد الاحتياجات المادية والبشرية والتدريبية والتمويلية اللازمة لتحقيق الطفرة المنشودة في مجال الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة. وتعطي التوصيات المقترحة أهمية كبيرة لأطر الحوكمة والشفافية والمساءلة والمتابعة والرصد والتقييم.
القضايا الديموغرافية المؤثرة على عمران المدن

وتحديات الأجندة الحضرية الجديدة
I. القضايا الديموغرافية المؤثرة على عمران المدن وتحديات الأجنداء الحضرية الجديدة

تمثل القضايا الديموغرافية أحد التحديات التي تؤثر على جهود التنمية بشكل عام، وعلى قضايا العمران في المناطق الحضرية على وجه الخصوص. وتبدو الحكومة جدًا كبيرة في التعامل مع هذا التحدي من خلال السعي إلى الحد من تضخم المدن والاستعدادات العمرانية، أخذًا في الاعتبار أن السكان يمثلون السورد البشري الأكثر أهمية في عملية التنمية. وتهدف الدولة تمكين كافة فئات المجتمع، خاصة الشباب والمرأة دعتها لبرنامج عمل الموثول والأهداف الإنجابية للأفيلة. ويتناول هذا الجزء أهم القضايا والتحديات الحالية والمستقبلية المرتبطة بالعلاقة بين التضخم السكاني وعمران المدن في مصر. كما يشمل أهم الإنجازات التي تم تحقيقها من قبل الحكومة المركزية، والإدارة المحلية والإقليمية، بالاشتراك مع شركاء التنمية. وخصص إلى أهم الدروس المستفادة المتعلقة بإدارة النمو العمراني المتسارع، إدارة الاتزان بين الحضر والريف، وتلبية متطلبات الشباب والفئات المسنة.

1. إدارة النمو العمراني المتسارع للمدن:

1.1 يعاني النظام العمراني في مصر من هيئة المدن الكبرى من حيث عدد السكان والأنشطة الاقتصادية والاستهلاكية اللائمه. يتوزع السكان بكفافات عالية في 6% فقط من مساحة الجمهورية مع وجود تفاوت في توزيع السكان والاستهلاكات إقليمياً وقومياً.

2.1 وتجاوزت مشاكل المدن الكبرى بسبب تيارات الهجرة المستمرة إليها وتوظيف معظم الأنشطة الإنتاجية والخدمية بالمناطق الحضرية الرئيسية خاصة في القاهرة والإسكندرية. وقد أدى ذلك بدوره إلى ارتفاع الكثافة السكانية، وتدهور مستوى المرافق العامة والبنية الأساسية ووسائل الاتصالات، وتصور العرض الكلي من الوحدات السكنية مما تسبب في انتشار ظاهرة الإسكان العشوائي داخل وعلى أطراف المدن. وتتربت على ذلك عدة قضايا أهمها زيادة معدلات التحضر والنمو العمراني غير المخطط وانخفاض مستوى المعيشة في ظل الزيادة السكانية المضطردة واستهلاك موارد الطاقة المحدودة وموارد الحيز الحالي، مما أفقد المدن التوازن البيئي.

3.1 النمو العمراني المتسارع وتضخم المدن:

يعاني النسق الحضري المصري من عدم الاتزان وذلك بسبب نقص في توزيع التجمعات الحضرية على الفئات الحجمية المختلفة إضافة إلى الخلل الشديد في توزيع السكان على هذه المراكز الحضرية كما يتضح من نتائج التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام 2006:

- تضم مصر 223 مدينة يقطن بها حوالي 43.1 %وعلى الرغم من هذا العدد الكبير من المدن فإن 56 % من السكان يتمركزون في محافظات القاهرة، والجيزة، والقليوبية، الإسكندرية.
- يعيش 43.1% من سكان مصر في الحضر ويتوزعون على 223 مدينة.
• يقطن ١٤١.٨٪ من سكان المدن في المحافظات الحضرية، تليها المحافظات الوجه القيبلي ٢٧.٤٪.
• أكثر من ربع المدن المصرية (٢٨٪) يقطن بها ما بين ٥٠ ألف لقليل من ٥٠ ألف نسمة.
• ٤ محافظات (القاهرة والإسكندرية والجزيرة والقليوبية) يقطن بهم ١٥.٦ مليون نسمة مقابل ١٥.٨ مليون نسمة يقطنون بعض المدن في المحافظات الأخرى.

الشكل (رقم ١-١) التوزيع النسبي للمدن وفقاً للأقاليم الجغرافية

الشكل (رقم ١-٢) التوزيع النسبي لسكان المدن على الأقاليم الجغرافية

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ٢٠٠٨. التعداد العام للسكان والسكنى والأشغال لعام ٢٠٠٦

٢. إدارة الاتزان بين الحضر والريف:

٢.١ أدت الهجرة المتزايدة من الريف إلى الحضر وعدم إمكانية تلبية متطلبات السكان المتزايدة إلى ظهور مشكلات اجتماعية جديدة ومتنوعة داخل هيكل المدينة. مما أدى إلى انتقال السلوكيات والعادات وطريقة الحياة الريفية إلى المدن. وقد تسببت ذلك في ظهور المناطق العشوائية على حساب الأراضي الزراعية والتي تتناقص مساحتها بسبب هذه الظاهرة ببعض من المواقع المزدحمة. وفي حالة استمرار الحال على ما هو عليه فإنها من المتوقع أن تتفق مصر حوالي مليون فدان من أخود أراضيها خلال السنوات القادمة.

وتعتبر المخططات الاستراتيجية التي تقوم الدولة بإعدادها الأسلوب الأوفر للحد من الانتشار على
الأراضي الزراعية هذا بالإضافة إلى مشروعات التنمية الكبرى مثل انشاء مجمعات جديدة في ظهير الساحل الشمالي لتشتيج السكان على الانتقال من المدن المتوسطة المكثفة في الدلتا للحفاظ على الأراضي الزراعية.

2.2 وتشير دراسات الخصائص العامة للريف المصري في الوضع الراهن إلى امتداد القرى عشوائياً على الأراضي الزراعية، وإلى التغيير المتubre لهيئة استخدامات الأراضي، ونقص الخدمات والمرافق، وارتفاع منسوبي مياه الرش، وانتشار المناطق المتدنية، وسوء حالة الطرق وظهور كفاءة وسائل النقل وصعوبة المرور بالإضافة إلى عدم وجود أساليب صحية للتخلص من المخلفات بأنواعها المختلفة.

3.2 تتيارات الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر: تشير إتجاهات الهجرة إلى أن محافظات القاهرة والجزيرة القليوبية هو أكثر المحافظات الجاذبة بالرغم من المشاكل التي يعانيها المواطنين من حيث غلاء المعيشة، والإندعم بالشديد وصعوبة توفر السكن المناسب، بينما تعتبر محافظات جنوب الصعيد مثل سوهاج وأسيوط أكثر المحافظات الطاغية بليها الشرقية والمنوفية.

4.2 الهجرة إلى إقليم القاهرة الكبرى: يعاني إقليم القاهرة الكبرى من ضغط سكاني ملحوظ حيث بلغ عدد سكانه أكثر من 18 مليون نسمة. ويعد أكثر الأقاليم تقديراًInvoke and interpret the content of this document into a structured format like JSON.
الشكل (رقم 1-3) أعداد المهاجرين إلى المحافظات المختلفة

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. التعداد العام للسكان والسكنى والمنشآت لعام 2006

الشكل (رقم 1-4) نسب المهاجرين إلى أقاليم القاهرة الكبرى

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. التعداد العام للسكان والسكنى والمنشآت لعام 2006
وتواجد المحافظات عدد من التحديات المترابطة وتطلب الحد من تضخم المدن في المناطق الريفية والمحافظات الأصغر دون المساس بشخصية القرنية المصرية والتوزيع البيئي، وتوفير بيئة سكنية وخدمية جيدة ينتمي فيها المواطنون بجودة الحياة. كما يتضمن التحدي الأكبر في تعدد قواعد البيانات غير المكتللة والتي تؤثر سلباً على عملية اتخاذ القرار.

8.2 أهم أسباب الهجرة الداخلية: يوضح الشكل رقم (1-5) التوزيع النسبي للمهاجرين سبب الهجرة وفقةً لتعداد 2006. ويتضمن السبب الرئيسي للهجرة الداخلية في مرافقة الأطفال والزواج في المرتبة الثانية، ويعتبر العمل في مرتبة الريف الثالثة، مما يدل على عدم توفر فرص عمل ملائمة في المحافظات الريفية للسكان. ولم تمثل الهجرة للدراسة وظروف اجتماعية سوية نسبة بسيطة من جملة المهاجرين.

الشكل (رقم 1-5) التوزيع النسبي للمهاجرين وفقاً لسبب الهجرة

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. التعداد العام للسكان والسكنى والممتلكات لعام 2006

9.2 توجهات الدولة في مجال إدارة نمو العمران وتحقيق التوازن بين الريف والحضر:

19.2.1 قامت الهيئة العامة للتخطيط العمراني بإعداد المخطط الاستراتيجي القومي في إطار أهم المقومات التي تتمتع بها الدولة مع التركيز على توفير الطاقة الجديدة والمتجددة. كما بدأت الدولة بإعادة ترسيم حدود المحافظات لتشجيع الإنشاء السكني من الحيز الحلال إلى الحيز الجديد، تمهدًا لزيادة المساحة المكونة من 6% إلى 15% من المساحة الكلية خلال العقود الأربعة القادمة في المناطق الصحراوية شرقًا وغربًا. وتتضمن خطط التنمية المستدامة تنمية القرية المصرية، وتنمية الساحل الشمالي الغربي ليستوعب عدد أكبر من السكان وتطوير وإعادة تنمية المدن الجديدة لتنمو الأعداد المخطط لها منذ نشأتها.

19.2.2 قامت الهيئة العامة للتخطيط العمراني بالإنتهاء من استخدام المخططات الاستراتيجية العامة لعدد 49 مدينة، بالإضافة إلى 18 مدينة جاري اعتماها من مجلس الوزراء، بخلاف تحليلات مخططات
المباني الزقاقية والفيوم. كما تم الانتهاء من إعداد المخططات الاستراتيجية العامة لعدد 56 مدينة وجري
اتخاذ إجراءات الاعتماد لها. وجري العقد على إعداد المخططات الاستراتيجية لعدد 60 مدينة، بالإضافة
لطرح وإسناد عدد 45 مدينة لإعداد المخططات الاستراتيجية العامة لها.

3.2.4: الدروس المستفادة والأجند المقتضبة: من خلال تقييم منهجية ومخرجات المخططات
الاستراتيجية للمدن الصغيرة تم تعديل الشروط المرجعية لتغذى المشاكل التي تم رصدها أثناء إعداد
الخطط الاستراتيجية العامة لعدد 52 مدينة، والتي أنتج منها ما يلي:

• أهمية مشاركة أصحاب المصالح في إعداد المخططات، خاصة ممثلي المجتمع المدني والقطاع
الخاص والجماعيات الأهلية.
• ضرورة التنسيق بين الوزارات المعنية لتحقيق التوازن العملي بين الريف والحضر خاصة في
ضوء اعتماد منظومة الحوكمة، الأمر الذي دفع الحكومة إلى التأكد على أهمية إدراج تطوير
الحوكمة كأحد أهم مكونات أجهزة حسبتات 3.

3.3. متطلبات الشباب في المدن:

تولي الدولة أهتماماً كبيراً بقضايا الشباب وتعمل على تفعيل مشاركتهم في كافة مناهج التنمية خاصة في
أعقاب تورتي 2011 ويونيو 2013.

3.3.1. بلغ عدد الشباب في مصر في الفترة العمرية 15-29 وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والإسكان
والإحصائيات لعام 2006 حوالي 27,7 مليون نسمة يشكلون حوالي ثلث المجتمع. وقد بلغت نسبة الأمية بين
الشباب في الفترة العمرية 15 - 29 سنة 18٪ وقرر عدد الشباب الأميين بحوالي 4,1 مليون نسمة.
ويشير التعداد أيضاً إلى إن 21.1٪ من الشباب في مصر لديهم إعاقة، و 2.3٪ منهم يعانون من أمراض
مزمنة اجتماعياً. كما أن 3.6٪ من الفتيات في فئة الشباب سبق لهم الزواج، في حين أن 77.3٪ من
الذكور في الفترة 18-29 سنة لم يتزوجوا أبدا. وتبلغ قوة العمل حوالي 22 مليون شاب، بينما يعاني
22.1٪ منهم من البطالة، خاصة بين الإناث حيث تصل نسبة البطالة بين الشباب الإناث القادرين على
العمل إلى 43.4٪.

3.3.2. وفي ضوء الاهتمام بتفعيل دور الشباب في المجتمع قامت الدولة بتنفيذ العديد من المشروعات التي
تلبى احتياجاتهم المادية والمعنوية، وتتمثل هذه المشروعات في إنشاء وتطوير المدن الشبابية ومراكز
الشباب والملعب الرياضية المختلفة في أنحاء الجمهورية. ويوضح الملحق رقم (1-1) أهم المشروعات
التحديات أمام تمكين ومشاركة الشباب، وتتمثل فيما يلي:

- ضعف إمكانيات الشباب العلمية والتقنية مقارنة بالخبرات المتراكمة لدى الفتيات الأكثر عمرًا.
- ضعف الوعي المجتمعي بأهمية مشاركة الشباب.
- عدم وجود مبادرات موجهة لدعم قضايا تمكين ومشاركة الشباب.
- غياب شعور بالانتماء لدى الشباب ورغبتهم في الهجرة بحثًا عن فرص أفضل للحياة.
- ضعف مشاركة الشباب في جهود التنمية بشكل عام بسبب تواضع فرص العمل المتاحة لهم في ضوء تراجع معدلات النمو الاقتصادي في الأونة الأخيرة، بالإضافة إلى عدم توفر المهن التي يتطلبها سوق العمل عند الشباب.

4.3 الدروس المستفادة والمتوقعة للأجenda الجديدة:

- رفع الوعي المجتمعي بأهمية مشاركة الشباب في مواقع تتعلق بالإبداع والابتكار.
- زيادة المخصصات المالية الموجهة لدعم الشباب في إقامة مشاريع خلسة أو مسكون مستقل.
- دعم المعرفة العلمية والتقنية لقوة العمل والموانئ بينهما وبين متطلبات سوق العمل.
- زيادة فرص الشباب في المشاركة في عمليات التخطيط والتينمية العمرانية.
- استغلال الزيادة الحالية في فئة الشباب نتيجة انخفاض موارد الجيل الحالي عن الجيل السابق.

4.4 متطلبات الشروط المنسية في المدن:

1- ارتفعت نسبة المسنين إلى جملة السكان من 5.7% عام 1986 إلى 6.1% عام 2006، ومن المتوقع أن تصل نسبة المسنين إلى حوالي 11% عام 2025 إلى 19% عام 2050. ليصل عدهم إلى نحو 11 مليون نسمة عام 2025 وهو ما يتطلب توجيه مزيد من الموارد لرعاية المسنين لا سيما في مجال الرعاية الصحية والاجتماعية والنفسية بالإضافة إلى الموارد المطلوبة لتمويل صندوق المعاشات.

2- تشير نتائج التعداد العام للسكان خلال العقود السابقين إلى ارتفاع نسبة الأمية بين المسنين على الرغم من انخفاضها من 76% في عام 1986 إلى حوالي 29% من إجمالي المسنين عام 2006. كما تختلف حالات الزواج للمسنين باختلاف النوع بشكل واضح، حيث كان معظم المسنين الذكور متزوجين.

3- تقرير صادر من وزارة الشباب والرياضة - الإنجازات والأجenda المستقبلية - 2014.

4- ملامح المسنين في مصر - تقرير شهري صدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - مجلس الوزراء المصري - 2008.
حوالي (80% و 86% و 88% و 89% و 90% و 92% و 93% و 94% و 95% و 96% و 97% و 98% و 99% و 100%)، فإن معظم الإناث المسنات أرامل
حوالي (58% و 63% و 68% و 72% و 76% و 80% و 84% و 88% و 92% و 96% و 100%) في التوالي.

3.4 أهم مشاكل المسنات المتعلقة بالخدمات العامة: تتضمن أهم المشاكل التي يعاني منها المسنون عدم توفر الرعاية الصحية حيث ينافي 28.7% من الذكور المسنون من نقص الخدمات الصحية مقابل 41.5% من إجمالي المسنات الإناث الثلاثي. تورع من نفس المشكلة. بلغت نسبة المسنون الذكور الذين لديهم بطاقات تموين حوالي (89.8%) من إجمالي المسنون الذكور ونسبة الإناث المسنون الثلاثي لديهن بطاقة تموين (95%) من إجمالي المسنات. وبلغت نسبة المسنون الحاملين لبطاقات تأمين صحي (88% في الذكور المسنون، وبلغت هذه النسبة بالنسبة للمسنات (68%) من إجمالي المسنات.

4.4 معايير الضمان الاجتماعي: صدر القانون رقم 20 لسنة 1977 مواج في المادة الثامنة "يستحق طالب المعاش معايشاً شهراً بالكامل إذا لم يكن له أو لأسرته دخل إذا كان له أو لأسرته دخل خفض المعاش بقيمة هذا الدخل مع مراعاة عدم حساب الدخل الأدنى ضمن الدخل:

• 50% من قيمة الدخل الناتج عن كسب العمل.
• مساعدات غير الأقارب والأقارب غير الملزمين بالثقة قانوناً.
• المكافآت التي تصرف لأصحاب المعاشات والمستحقين للمساعدات أو أسرهم من المؤسسات خلال فترة تدريبهم أو تأهيلهم.
• المساعدات التي تصرف لأصحاب المعاشات أو المستحقين المساعدات من المؤسسات المختلفة.
• المساعدات أو المنح التي تقدم في الأعياد والمواسم.
• الدبلات التي تمنح للأبناء الملتحقين بالمدارس ومعاهد ".

5.4 صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 114 لسنة 2005 وجاء بالمادة الأولى "يكون استحقاق المعاش الذي يصرف تطبيقاً لأحكام قانون الضمان الاجتماعي والقوانين المتعلقة له للذين التالية
- الشيخ - والابن التي بلغت سن 50 سنة ولم يصل لها الزواج - أسرة المسجون لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات) على النحو التالي: فرد واحد (60 جنيهاً)، وفردتين (75 جنيهاً)، وثلاثة أفراد (100 جنيهاً)، وأربعة أفراد (125 جنيهاً).
6.4 خدمات وزارة التضامن الاجتماعي في مجال رعاية كبار السن خلال العشر سنوات الأخيرة:

- التوسع في إنشاء دور إقامة لكبر السن: حيث تم افتتاح عدد 69 دور إقامة متنوعة خلال السنوات العشر الأخيرة ليصبح الإجمالي 172 دور إقامة لكبر السن موزعة على عدد 22 محافظة يفدي منها حوالي 6 آلاف مسن.

- التوسع في إنشاء أندية رعاية نهارية للمسنين: حيث تم التوسع بإنشاء عدد 112 دور إقامة خلال السنوات العشر الأخيرة ليصبح الإجمالي حتى الآن عدد 149 نادي موزًعد على مستوى المحافظات الجماهيرية.

- افتتاح مكاتب خدمات المسنين (داخل دور وأندية المسنين) وهي من الخدمات المستدفحة خلال السنوات العشر الأخيرة تهدف إلى خدمة المسنين بمنازلهم. وقد تم حتى الآن افتتاح عدد 30 مكتب خدمة المسنين بمنازل على مستوى الجمهورية وخارجي التوسع فيها.

- افتتاح مراكز ووحدات للعلاج الطبيعي: وهي أيضاً من الخدمات المستدفحة حيث يحصل المسن من خلالها على جلسات العلاج الطبيعي والإيقاعية البنية بأجر رمزى من المقيمين داخل المؤسسات وخارجه. وبلغ عدد هذه الوحدات التي تم إنشاؤها من خلال التطوير للأنشطة عدد 52 وحدة علاج طبيعي وإيقاعية بنية.

- استحداث خدمة جليسة وجلسات المسنين: عن طريق برنامج إعداد وتأهيل وتدريب تجريبي بالاشتراك مع جمعيات أهلية تقوم بالتنسيق بين طالب الخدمة ومقدمها. ويبلغ إجمالي من تم تدريبهم من الشباب ما يقارب 3000 شاب وفتاة على نطاق الجمهورية على نطاق القاهرة الكبرى والإسكندرية.

- التعاون والتنسيق مع الجهات والأجهزة الأخرى: حيث تعمل وزارة التضامن الاجتماعي بالتعاون والتواصل المستمر مع الهيئات المختلفة والمعنية بأمور المسنين، مثل (وحدة طب المسنين - مركز رعاية المسنين بجامعة حلوان - المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية - وزارة الصحة - وزارة الإعلام - الصندوق الاجتماعي - بنك ناصر. إلخ).

- خدمات متنوعة تقوم بها أجهزة الوزارة:

  - صرف مساعدات ضمانية لمن يشتكي عليهم قانون الضمان الاجتماعي من كبار السن.
  - تقديم خدمات تأهيلية وصرف أجهزة تعويضية.
  - تقديم تسييرات لكبر السن لإدارة مشروعات الأسر المنتجة والصناعات الصغيرة وإعداد المعارض التسويقية لمنتجات المسنين.
  - دمج كبار السن في المجتمع مرة أخرى لتنمية مجتمعاتهم والاستفادة من الخبرات التراكيبية لديهم.
الخطة المستقبلية لرعاية كبار السن:

- استمرار التوسع في إنشاء دور إقامة كبار السن بالمناج لمواجهة التزايد في الأعداد لطالبي هذه الخدمة من غير القادرين مادياً.

- استمرار التوسع في إنشاء دور إقامة كبار السن غير القادرين على خدمة أنفسهم صحياً.

- استمرار التوسع في افتتاح أندية نيابة لتغطية كافة التجمعات السكانية والمجتمعات الريفية.

- إعادة تشكيل اللجنة العليا لرعاية كبار السن لتوحيد وتنسيق الجهود في منظمة واحدة.

- السعي لدى الجهات المعنية لإعلان وثيقة حقوق كبار السن على غرار وثيقة حقوق الطفل.

- السعي لدى الجهات المعنية لإنشاء مجلس قومي متخصص للكبار السن أسوة بالمؤسسات القومية المتخصصة الأخرى.

- تشجيع إنشاء منتجع للكبار السن وكذا مشتري لهم في صعيد مصر.

- إلزام الوزارات والهيئات والمنظمات المختلفة على تقديم تسييرات وخدمات للكبار السن.

- التوسع في نشر خدمة جليسة المسـن - المسنة وتدريب شباب الخارجين من الجنسين على هذه الخدمة لتغطية كافة محافظات الجمهورية وتوفير عمل فرصة عمل لهم.
تمكين المرأة في عملية التنمية العمرانية

5. تمكن المرأة للمشاركة في عملية التنمية العمرانية

1.5 وفقًا للمادة 11 من الدستور المصري لعام 2013، "تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وفقاً لأحكام الدستور. وتعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تشريعاً مناسباً في المجالات التدابير. على النحو الذي يحدد القانون، كما تكفل للمرأة حقها في تولى الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القاضية، دون تمييز ضدها. وتلتزم الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف،
وتتكفل تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل. كما تلتزم بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والنساء والأشد احتياجام.

4.5 تبلغ نسبة الإناث في مصر ٤٨.٩٪ من إجمالي السكان في تعدادات عام 2٠١٢. ولكنها لا تحصل على حقوقها بالتساوي مع الرجل في بعض الشؤون، حيث تتفوق نسبة الأمية بين الإناث (فوق ١٥ عاماً) إلى ٣٨.٥٪ مقابل ٢٢.٣٪ فقط للذكور، وتبلغ معدل البطالة بين الإناث ٢٤.١٪ من إجمالي النساء في سن العمل مقابل ٩.٣٪ فقط للذكور، كما تبلغ نسبة الإناث للذكور في التعليم العالي ٩٣٪. ولكن القضايا التي تبدو أكثر خطورة هي اتحاد نسبة مشاركة المرأة في المجالات التنفيذية والمواطن القيادية ودوائر القضاء والشرطة.

3.5 تأسس المجلس القومي للمرأة عام ٢٠٠٠ للنهوض بالمرأة وضمان مشاركتها الفعالة في عمليات التنمية الوطنية. وتبنى المجلس اقتراح سياسات وخطط عامة، وأليات تمكين المرأة. كما إنه المجلس القومي للأمومة والطفولة والإدارة العامة لشؤون المرأة التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي.

4.5 تبني المجلس القومي للمرأة جهوداً عديدة لتعزيز دور المرأة في المشاركة منها:

- إنشاء وحدات تكافؤ الفرص بكافة الوزارات، كما أنشأ المجلس فرعاً بكل محافظة.
- تطوير منهجية دمج النوع الاجتماعي في خطة التنمية القومية الخمسية (٢٠٠٧/2٠٠٧) كما نجح في مضاعفة المخصصات المالية لمشاريع وبرامج التنمية الحضرية والريفية التي تستهدف تحسين أوضاع المرأة. أدرج المجلس في عام ٢٠٠٠ منظور النوع الاجتماعي في الموازنة العامة للدولة، وفي المسح القومي لموارد الأسر المصرية بهدف تحسين آلية تحديد احتياجات المرأة، والتأكيد على أن جميع البيانات الإحصائية مصنفة طبقًاً للنوع الاجتماعي.
- استحداث مفهوم اللامركزية والتخطيط بالمشاركة عند صياغة الخطة القومية الخمسية (٢٠١٢/2٠١٢) لدمج شئون المرأة في كافة المجالات وعلى كافة المستويات المحلية.
- تنفيذ مشروع متعدد الأغراض في خمس قرى بمحافظة المنيا. حيث نشأ شبكة لتبادل الخبرات بين الوزارات المعنية وبين المؤسسات الدولية وفرع المجلس القومي للمرأة بالمنيا بهدف تعزيز الوضع الاجتماعي للمرأة.
- تخصص منحة للقرى الأكثر فقرًا في ست محافظات من خلال توفير قروض لحوالي ٨٠٠ امرأة معيلة لإنشاء مشروعات تجارية خاصة بهن. كما استهدف مكافحة الأمية بين النساء.

الدول العربية أرقام مؤشرات - جامعة الدول العربية - ٢٠١٣.

* دمج النوع الاجتماعي في التنمية الحضرية - برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

١٣
التحديات:

- قصور الموارد التمويلية المخصصة لتعزيز قضايا المرأة.
- ضعف الوعي المجتمعى بأهمية عمل المرأة ومشاركةها في كل مجالات التنمية والقيادة والإدارة.
- القصور في تطبيق مفهوم المشاركة المجتمعية في عمليات التخطيط للتنمية بشكل عام.
- اقتصار الجهود المبذولة للمرأة على الفئات الأكثر فقرًا والمرأة المعيلة، وغياب الدعم لدورها في الفئات الأخرى الاجتماعية واقتصادياً.
- التنبذ في توجهات الدولة نحو تعزيز دور المرأة، رغم حفاظ دسائير مصر الأخيرة على حقوق ومكاسب المرأة.

الدروس المستفادة والمقترحة للأجندة الجديدة:

- زيادة الوعي العام بقضايا المساواة بين الجنسين.
- زيادة دور المرأة التشاركي في عملية التخطيط.
- وضع إطار قانوني لإضفاء الطابع المؤسسى واللامركزية على قضايا النوع الاجتماعي.
- تخصيص ميزانيات وموارد مالية كافية لقضايا المرأة.
- استخدام منهج "دورة الحياة" لتلبية احتياجات المرأة من خلال توفير:
  - مدارس قريبة من مدخل الإقامة، ووسائل مواصلات آمنة، وضمان توفير بيئة آمنة للحياة.
  - مرافق رياضية وثقافية مناسبة للمرأة.
  - وسائل مواصلات ومرافق عامة خاصة بالصرف الصحي.
  - شرطة نسائية لمكافحة التحرش الجنسي.
  - إتاحة الشوارع بصورة كافية لتجنب التحرش الجنسي أو الخطيئة.

العلاقة بين القضايا الديمغرافية المؤثرة على عمران المدن وأهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015: وتتمثل التحديات المستقبلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015 في قدرة الدولة على زيادة كفاءة إدارة الموارد المتاحة سواء البشرية أو الطبيعية، والقدرة على دمج كافة فئات المجتمع خاصة الشباب والمرأة في عملية التنمية المستدامة. كما تشمل هذه التحديات تشجيع الشباب على الانتقال خارج

---

دمج النوع الاجتماعي في التنمية الحضرية – برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.
المدن الكبرى وتعزيز الصحراء والامتداد خارج الوديان والدلتات، بالإضافة إلى تنمية القرية المصرية خاصة
قرى الصعيد وإيجاد فرص عمل وتنمية المشروعات الصغيرة للشباب والمرأة في القرى.
وستعرض فيما يلي بعض التوصيات العمامة المرتبطة بالأهداف الإنسانية للألفية المحققة للتنمية
المستدامة: ^

أولاً: فيما يخص قضايا المرأة والشباب والمسنين وتمكينهم من المشاركة في التنمية:

- العمل على إنهاء كافة أشكال التمييز ضد النساء والفتيات.
- العمل على وقف كافة أشكال العنف ضد النساء والفتيات في الفئات العامة والخاصة.
- ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في جميع مستويات صنع القرار.
- العمل على تمكين وتعزيز الاتصال الاجتماعي للقروء والمهمشين والفئات المحسية، كالهشرين
والمعاقين، وكبار السن، والأطفال والشباب.

ثانياً: فيما يخص قضايا النمو العمراني والتوان بين الريف والحضر:

- ضمان وصول السكان للاطلاع والمعلومات الأساسية للجميع، وتطوير المناطق العشائية.
- تعزيز الروابط الاقتصادية والاجتماعية بين المدن والمناطق تسه الحضرية والريفية.

مسودة عمل ميدئية - التنمية المستدامة في ضوء الأهداف الإنسانية للألفية - برنامج الأمم المتحدة لمستستثنات البشرية. ^
الأراضي والتخطيط: قضايا وتحديات من أجل أجندة حضرية جديدة
II. الأراضي والتخطيط: قضايا وتحديات من أجل أجندة حضرية جديدة

يفترض هذا الجزء من التقرير الوضع الحالي، والجهود المبذولة خلال السنوات الماضية لضمان استدامة التخطيط والتصميم الحضري، وتطوير إدارة الأراضي الحضرية، بما فيها مجابهة الزحف العمراني، وتحسين إنتاج الغذاء في المناطق الحضرية وشبه الحضرية، ومجابهة تغيرات نقل الحضرية، وتطوير القدرة التنقية لتخطيط إدارة المدن. ينتهي هذا الجزء بوضع أهم التحديات التي تواجه الأراضي والتحيط والدروس المستفادة والتوصيات التي يتعين تضمينها في الأجندة المستقبلية لهيئات 3.

8. ضمان استدامة التخطيط والتصميم الحضري:

8.1 تضمين مواد في دستور 2013 تهدف إلى ضمان حق المواطنين في التنمية العمرانية: نص دستور 2013، ومواد 29 و27، و89 على الترمول الدولة بضمان استدامة التخطيط والتصميم الحضري والتزام الدولة بتقديم الريف وضع مستوي معينة سكانية، كما نص الدستور على الترمول الدولة بوضوح وتنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للمناطق الحضرية والمحرومة. ووضع خطة وطنية للإسكان تراعي الخصوصية البيئية، وتكفل إسهام المبادرات الذاتية والتعاونية في تنفيذها. وأكد على دور الحكومة في تنظيم استخدام أراضي الدولة ومدها بالمرافق الأساسية في إطار تخطيط عمراني شامل للمنزل والقرى واستراتيجية لتوزيع السكان.

8.2 توحيد القوانين المعنية بالتنمية العمرانية: أصدرت الدولة قانون البناء رقم 119 لسنة 2008، ولائحه التنفيذية، وذلك لجمع كل التشريعات المعنية بالتنمية العمرانية والتنسيق الحضري، وتنظيم أعمال البناء. وقد استبدل قانون البناء منهجية التخطيط العام للمدن بالتخطيط الاستراتيجي الذي يعتمد على وضع رؤية تنموية لمدينة وأهداف استراتيجية للتنمية من خلال مشاركة الفئات المجتمعية المعنية من وحدات محلية ومجتمع مدنى وقطاع خاص، وذلك لضمان استدامة عملية التخطيط.

8.3 إعداد المخططات الاستراتيجية على المستويات المختلفة: تقوم الهيئة العامة للتخطيط العمراني وفقاً لقانون البناء الموحد بإعداد المخطط الاستراتيجي القومي والمخططات الاستراتيجية الإقليمية والمخططات الاستراتيجية للمحافظات والمخططات الاستراتيجية العامة للمدن والقرى، وتهدف المخططات الاستراتيجية للمدن إلى وضع تصور حول الاحتياجات المستقبلية للتوسع العمراني، ومشروبات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعملية للسياقات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في إطار المخططات الاستراتيجية على المستوى الأعلى. وكم سبق الإشارة، قامت الهيئة بالإعداد لمخططات استراتيجية أكثر من 100 مدينة من أصل 320 مدينة مصرية. أما على مستوى القرى، فتم الانتهاء من إعداد المخططات الاستراتيجية العامة لعدد 6094 قرية من أصل 1073 قرية مصرية.
4.8 إعداد المخطط الاستراتيجي القومي: كما سبق الإشارة، قامت الهيئة العامة للتخطيط العمراني بتكلف من المجلس الأعلى للتنمية العمرانية في عام 2009 بإعداد المخطط الاستراتيجي القومي، والذي يهدف إلى وضع رؤية مستقبلية تحتوي على تنافس مجتمعي ومهيمنة تحقق أتازن في التنمية المكانية والاقتصادية والاجتماعية، وفق منظومة بيئية تحافظ على النثر والمواد وتنقل مصر إلى اقتصاد المعرفة وتتلافي التفاوتات البيئية في مستويات الدخل والعيش.

5.8 إعداد المخطط الاستراتيجي للقاهرة الكبرى والأسكندرية: قامت الهيئة العامة للتخطيط العمراني بإعداد مشروع المخطط الاستراتيجي "القاهرة 2052" و"المخطط الاستراتيجي "الاسكندرية 2032" وذلك لتحقيق التنمية المواجهة التحديات التي تواجه المدينة المتروبوليتانية. ويهدف مخطط القاهرة إلى استيعاب نحو 30 مليون نسمة في عام 2052 وتنفيذ 22 مشروعًا ذات أولوية، تتضمن تطوير المناطق غير الأمنية، وإنشاء 3 خطوط جديدة لمترو الأنفاق، و9 خطوط للترام، ونقل الورش من وسط البلد إلى مركز مدينة جديد، وتطوير القارة الخلوية (منطقة وسط البلد بالقاهرة). كما يهدف مخطط الاسكندرية إلى تحديد مسارات التطور العمراني والصناعي والزراعي بالمدينة، بالإضافة إلى تطوير الطرق والسكن الجديد، فضلاً عن دراسة إتاحة فرص عمل جديدة وتحسين القدرة التنافسية. وقد شارك في إعداد هذه المخططات ممثلين عن الوزارات الحكومية المعنية والهيئات المحلية التنفيذية والبيئية، وممثلين عن شركاء التنمية من القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية.

6.8 إعداد المخططات العامة للمجتمعات العمرانية الجديدة: تم تكليف الهيئة العامة للتخطيط العمراني بالشراكة مع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بإعداد مخططات عامة للمدن الجديدة وذلك من خلال وضع رؤية للتنمية الحضرية بالمدينة وضمان توفير كافة الخدمات والمرافق اللازمة للتنمية المستدامة. وعلى مدار العقود الماضية تم إعداد مخططات عامة خاصة خمسة عشر مدينة جديدة مثل: العاشر من رمضان و15 مايو و6 أكتوبر والسادات وبرج العرب الجديدة.

7.8 إعداد المخططات التفصيلية لمناطق الامتداد العمراني: في إطار تأكيد الدولة على التوجه نحو la مركزية في عمليات التخطيط الحضري، نص قانون البناء على إنشاء مراكز إقليمية للتخطيط والتنمية العمرانية تكون تابعة للهيئة العامة للتخطيط العمراني. ويكون من مهمات تلك المراكز الإقليمية تقديم الدعم الفني للمحافظات في إعداد المخططات التفصيلية ودراسة تخطيط مناطق الامتداد بما يراعى السكان وقوة العمل والخدمات والأنشطة الاقتصادية واستعمالات الأراضي والدراسات البيئية الاجتماعية الاقتصادية وال dön مناهج. 

8.8 إعداد دولل إرشادية لتعزيز أسلوب التخطيط التشاركي: قامت الهيئة العامة للتخطيط العمراني بإعداد أداة إرشادية توصّح كيفية إعداد المخططات الاستراتيجية العامة والتفصيلية والتي تمكن شركاء
التنمية من المجالات المحلية التنفيذية والشعبية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص من المشاركة في عملية التخطيط والتنفيذ والمراقبة والإشراف على تنفيذ المخططات الاستراتيجية.

9. تطوير إدارة الأراضي الحضرية، بما فيها مواجهة الزحف العمراني:

1.9 تضمين مواد تهدف إلى تطوير إدارة أراضي الدولة وحمايتها من التعرض: نص دستور 2013 في المواد 79 و78 على التزام الدولة بحماية الرقعة الزراعية وزيادتها، وتحريز الاعتداء عليها. كما نص على التزام الدولة بتنظيم استخدام أراضيها وحمايتها والمرافق الأساسية في إطار تخطيط عمراني شامل للمدن والقرى، بجانب وضع خطة قومية شاملة لمواجهة مشكلة العشوائات تنتمي إعادة التخطيط وتوفير البنية الأساسية والمواقف للمناطق غير المخططة.

2.9 إعداد مخطط استراتيجي قومي لزيادة رقعة الأراضي المعمرة: ترتبط أهم أهداف المخطط الاستراتيجي القومي بإضافة الحيز المعمر من خلال نقل البناء ورؤوس الأموال من المستودنات الحضرية والريفية الحالية بواردي النيل والدلتا إلى السواحل المصرية والصحراء، وذلك لتقليل الكثافات السكانية الحالية واستيعاب الزيادة السكانية المتوقعة خلال الأربعين عاماً القادمة. ويهدف المخطط إلى زيادة النسبة المعمرة حالياً والتي تقدر بحوالي 7% من المساحة الإجمالية لمصر إلى 11% بحلول عام 2052. ويضمن المخطط خطة عمل محددة وإطار زمني مقتضى إلى ثلاثة مراحل، الأولي حتى عام 2017، والثانية حتى عام 2027، والثالثة حتى عام 2032.

3.9 إعداد الأحوزة العمرانية للمدن والقرى: نص قانون البناء الموحد 119 لسنة 2008 على أن يتم تحديد أحوزة عمرانية للمدن والقرى في إطار إعداد المخططات الاستراتيجية، على أن توضح الأحوزة العمرانية الجديدة مناطق الانتداب العمراني والتي تضاف إلى الكتلة العمرانية القائمة وتهدف إلى استيعاب الزيادة السكانية المتوقعة وقمح فيها بالاستثمارات المختلفة طبقاً للاستراتيجيات التخطيطية للمخططات الاستراتيجية والمخططات التفصيلية. وقد نص القانون على حظر إقامة أي مبان أو منشآت خارج حدود الأحوزة العمرانية المعتادة ومعاقبة المخالفين. وفي هذا الإطار قامت الهيئة العامة للتخطيط العمراني بوضع الخطوات الإدارية التي تضمن مشاركة جميع الأطراف المعنية على المستوى المحلي لتحديد الاتجاهات المتوقعة للتنمية العمرانية والمناطق المتوقع للحجز الجديد. كما تم تشكيل لجنة لمراجعة الأحوزة العمرانية المفترضة وتأكد من اتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ على الأراضي الزراعية، وشارك في هذه اللجنة الوزارات والهيئات المركزية المعنية. وخلال الفترة من عام 2008 وحتى الآن، تم الانتهاء من إعداد الأحوزة العمرانية لكل القرى المصرية بالإضافة إلى 124 مدينة من إجمالي 220 مدينة.

4.9 إنشاء مدن جديدة: قامت هيئة المجتمعات الجديدة بإنشاء مدن جديدة لتقليل الكثافات السكانية في التجمعات الحضرية القائمة والحد من زحف المدن والقرى القائمة على الأراضي الزراعية. وقد قامت
الهيئة تنفيذ استثمارات تقدر بحوالي 66.1 مليار جنيه في الفترة من سنة 1996 إلى سنة 2013 وذلك لتنفيذ مشروعات في قطاع الإسكان والخدمات والبنية الأساسية في هذه المدينة. كما وضعت الدولة حزمة من السياسات والإعفاءات التي تتيح على نقل الوعول والاستثمارات إلى هذه المدينة. وقد بلغ عدد المصانع المنتجة بالمدينة الجديدة 7630 مصنع، ترتفع 432 ألف فرصة عمل بأجور سنوية تصل إلى 4.3 مليار جنيه، أما المصالح تحت الإنشاء فيبلغ عددها 32887 مصنع ومن المتوقع أن توفر 92 ألف فرصة عمل بأجور سنوية تصل إلى 729 مليون جنيه.

5.9 إنشاء قرى الظهير الصحراوي: يُقام الجهاز المركزي للتعريب والهيئة العامة للاتجاريات البناء والزراعة والهيئة العامة للتخطيط العمراني بتنفيذ برنامج تنمية قرى الظهير الصحراوي والذي بدأ في تنفيذه في عام 2002 ويهدف إلى إنشاء 400 قرية بالظهير الصحراوي واستثمار ملايين فدان جديد من المساحات المتاحة لهذه القرى وذلك بميزانية تقديرية تصل إلى 5 مليار جنيه. ويهدف البرنامج إلى أن تستوعب هذه القرى عند اكتمالها عام 2022 حوالي 50 مليون نسمة مع توفير فرص العمل المناسبة لسكانها. ووفقاً للمخططات العمرانية لهذه القرى تضم كل قرية 100 بيت ريفي بالإضافة إلى الخدمات والمراقبات اللازمة لضمان استقرار السكان بها. ويتم حالياً تطوير القرى التي تم تلقيح مراحلها الأولية لكي تصبح قرية تعويذية منتجة، يتواجد فيها فرص للعمل والخدمات الأساسية للسكان.

6.9 تسجيل الملكيات الزراعية والحضرية: قامت مصلحة الشهر العقاري التابعة لوزارة العدل بالتعاون مع العديد من الوزارات والهيئات المركزة بتحديث تسجيل 95% من الأراضي الزراعية على مستوى الجمهورية وتسجيلها في السجل العلوي بدلاً من السجل الشخصي وذلك لتطوير منظومة تسجيل العقارات وضمان الحفاظ على حقوق الملكية للأفراد. كما تقوم مصلحة الشهر العقاري بالتعاون مع وزارة التنمية الإدارية بتنفيذ مشروع تجريبي للسجل العلوي الحضري وذلك للعارات في أحد أحياء محافظة الجبليتة واحدة من المجتمعات العمرانية الجديدة. وتراجع أهمية السجل العلوي الحضري للعارات إلى اعتباره السند الأساسي القانوني لنقل الملكية، بالإضافة إلى كونه شرط أساسي لتطبيق شروط التمويل العقاري.

7.9 تنمية محور قناة السويس: يعتبر مشروع محور قناة السويس أحد الركائز الخمس الأساسية لتنمية إقليم قناة السويس. ويهدف المشروع إلى تنمية مركز لوجيستي عالمي وتفعيل وتوسيع شبكة الطرق التي تربط بين إقليم قناة السويس وبقية أقاليم الجمهورية. وتمتلك رؤية المشروع في أن يكون الإقليم متكاملاً اقتصادياً وعمرانياً من حيث البنية التحتية والخدمات البحرية واللوجيستية والصناعية والسياحية ومركز أعمال عالمي متكامل ومحور مشارك في تشكيل معالم التجارة العالمية. ويستهدف المشروع توفير مليون ونصف فرصة عمل وتنمية 72 ألف كم على جانب القناة واستصلاح نحو 4 مليون فدان.
وتتمثل مرکز التنبئة الرئيسية بمنطقة محور قناة السويس في مدينة شرق بورسعيد، والإسماعيلة الجديدة وضاحية الأمل، ووادى الكثولوجيا، ومنطقة شمال غرب خليج السويس والعين السخنة، كما يتم تطوير قناة السويس كممر ملاحى، من خلال إنشاء تفعيلة جديدة مزودة للقنوات الحالية بطول 44 كم وتمييق توسيع المجرى الملاحى الحالي بطول 75 كم لتقليل الفترة الزمنية لعبور السفن. ولقد تم بدء العمل بالمشروع الفعلي في أغسطس 2014 على أن يتم الانتهاء من حفر القناة الموازية خلال عام لبدء الملاحية بها في أغسطس 2015.

8.9 المثلث الذهبي للثروة المعدنية في جنوب مصر: يقع المشروع على الطريق الساحلي في منطقة المثلث المحصور بين حدود مدينة سفاجا شمالا والقصير جنوبا وقنا غربا، ويهدف المشروع إلى تنظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية والمحجرية بالمنطقة، وتنمية سفاجا كمركز اقتصادي وولوجي، وดำم على الأنشطة التحتية والاستخراجية، ويركز المشروع على جعل المثلث الذهبي منطقة جذب استثماري ومركز اقتصادي دولةً وصناعاً، مع تقديم الدعم لاستفادة المثلث من الموارد الطبيعية المحلية والموارد البشرية المتاحة، مع إقامة بعض المدن الصناعية والجمعيات العمرانية لتحقيق العبء السكاني على وادي النيل وتمكين فرص عمل.

10.1 تحسين إنتاج الغذاء في المناطق الحضرية وشبه الحضرية:

10.10 استخدام فكرة الحزام الأخضر حول المدن الجديدة: في إطار البرنامج القومي للاستدامة الأمن لمياه الصرف الصحي المعالجة في زراعة الغابات الشجرية، قامت الحكومة بإنشاء مشروع الحزام الأخضر حول القاهرة الكبرى، حيث يبلغ طوله 500 كم ويموزه به حوالي 50 ألف شجرة. ويهدف المشروع إلى ازدياد مشاركة القطاع الخاص في زراعة عدد من الغابات الشجرية في محافظات مطرية وقنا والمنيا وأسيوط والوداد الجديد. وفي العهد الماضي قامت الحكومة تحت رعاية وزارة التعاون الدولي وشركاء ودعم من دول الصين وتونس وألمانيا واليابان بزراعة عدد من الغابات الشجرية.

20.10 توفير الغذاء من خلال زراعة الأصداف: قامت الحكومة بالإشراف مع عدد من مؤسسات المجتمع المدني في تنفيذ مبادرة لزراعة أصداف المنازل بهدف زيادة دخل الأسر الفقيرة وتعويض المدن عن نقص المنتجات الزراعية بسبب تقلص الرقة الزراعية. وقد تم في عدة محافظات إنشاء حديقة سطح كنموذج استرشادي لتوضيح فكرة تحويل أصداف المباني إلى حدائق مثمرة. وقد حققت مبادرة زراعة الأصداف في المدن المصرية المزدحمة نجاحاً ليس فقط في الاستفادة من أصداف المنازل بل وفي زراعة أصداف عدد من المدارس أيضاً، حيث مثلت نشاطاً بيئةً مبتكراً لرفع الوعي البيئي للطلبة والطلاب.
3.10 توفير الغذاء عبر منتجات الوزارات: تقوم وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي عبر عدد من مراكزها ومعاهدها بزراعة وإنتاج عدد من المواد الغذائية كجزء من أنشطة الوزارة العلمية والتجريبية. وفي هذا الإطار، أعدت الوزارة خطة لإنشاء منافذ دائمة ومركزة بكافة محافظات الجمهورية لتسويق منتجاتها من المواد الغذائية التي تنتجها وتقدمها للمستهلك بأسعار أقل من السوق للمساهمة في تخفيف العبء على المواطنين. في نفس السياق نجح قطاع الأمن الغذائي التابع لقوات المسلحة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية اللازمة لأفراد قوات المسلحة وطرح فائض الإنتاج إلى المواطنين عبر منافذ بيع متاحة في أرجاء الجمهورية.

4.10 زراعة المحاور الموصلة بين عدد من المدن الرئيسية: قامت الحكومة في العقود الماضية بتثبيت زراعة وتربية الأراضي الصحراوية الموصلة بين عدد من المدن الرئيسية وذلك من خلال الشراكة مع القطاع الخاص والتعاوني. وفي هذا الإطار قامت الدولة على سبيل المثال بتعيير مساحات شاسعة من محور القاهرة-الإسماعلية الصحراوي وكذلك محور القاهرة-الأسكندرية الصحراوي والذي يطل عليه أربعة مدن. كما تقوم الحكومة بتنفيذ مشروعات ضخمة لاستصلاح الأراضي وذلك في إطار رؤية قومية للتعزيز وإنشاء المدن الجديدة مثل المشروع القومي للاستصلاح الزراعي حول ترعة السلام والواقع في إقليم قناة السويس والمشروع القومي للاستصلاح الزراعي حول ترعة الحمام في إقليم الأسكندرية.

5.10 دعم الحكومة لمشروعات الشباب في مجال إنتاج الغذاء: في إطار خطة الحكومة لحل مشكلة البطالة بين شباب الخريجين وتشجيع العمل الحر، قامت الحكومة بالاشتراك مع مؤسسات المجتمع المدني بتقديم الدعم الفني من خلال تنظيم العديد من الدورات التدريبية لإنتاج وتسويق العديد من المنتجات الزراعية وكذلك توفير فرص مناسبة لتمويل المشروعات الصغيرة. وقد قامت وزارة الزراعة بتنظيم بعثات خارجية للباحثين بمعهد بحوث تكنولوجيا الأغذية للاستفادة من الخبرات العالمية وتطوير القدرة الإنتاجية بما يتناسب مع الظروف المحلية.

6.10 توفير الغذاء من خلال جمعيات صغار الزراعين: قامت الحكومة المصرية بتوزيع أراضي للاستصلاح الزراعي على الشباب في محاولة لإحياء مجتمعات زراعية جديدة. وتم إنشاء جمعيات تعاونية زراعية لخدمة شباب الخريجين وفقاً لقانون التعاون الزراعي رقم 22 لسنة 1980. وبلغ عدد أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية المشاركة في المشروع حوالي 4664 من صغار المزارعين لا تتعهد الحيازة الزراعية لكل منهم عن 5 أفدنة. ونظرًا لوجود تلك الأراضي بالقرب من عدد من المدن الرئيسية، فقد وفر الإنتاج الزراعي والحيوي للكثير من الأراضي مصدر يهم للوفاء باحتياجات هذه المدن من الغذاء.
11. مجابهة تحديات النقل الحضري:

11.1 دمج التخطيط للنقل الحضري كأحد أهم المحاور في إعداد المخططات الاستراتيجية: قامت الهيئة العامة للتخطيط العمراني بدمج التخطيط للنقل كأحد أهم المحاور في إعداد المخططات الاستراتيجية على المستويات المختلفة (على مستوى الأقاليم والمحافظات والمدن والقرى). ويعتبر التخطيط للنقل الحضري أحد أهم المحاور الرئيسية التي تضمها المخطط الاستراتيجي للقاهرة 2025، والذي يضم 56 مشروع.

4.00 إعداد مخطط استراتيجي للنقل ومخطط استراتيجي للاقليمي للقاهرة: في إطار التعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي تم إعداد خطة استراتيجية للنقل في مصر للمستقبل في تنظيم مشاريع التنمية القومية في إطار خطة التنمية حتى عام 2027. وتتضمن الخطة مجموعة من المشروعات الجاذبة للمستثمرين لتمويل المشروعات ذات الأولوية.

كما تم إعداد مخطط إقليمي للنقل في إقليم القاهرة الكبرى يضم محورين، الأول يغطي المشروعات ذات الأولويات مثل: تطوير شبكة النقل الجماعي وتوفير تمييز مستدام لها، وتطوير إدارة الممر والدعم المؤسسي لذينيات النقل العام، وزيادة كفاءة كواردتها وتوفير إطار التعاون بين القطاعين العام والخاص، وتوفر الخدمات النقلية للبيئة ذات كفاءة عالية ومتابعة، وتركيز المحور الثاني على التطوير المؤسسي لذينيات النقل عن طريق فصل عمليات اتخاذ القرار عن التخطيط والتصميم والتنفيذ والتشغيل، وفي هذا الإطار، صدر القرار الجمهوري رقم 1249 لسنة 2012 بإنشاء جهاز تنظيم النقل بالقاهرة الكبرى، والذي يهدف إلى تنظيم وتخطيط وتنفيذ وتأتي كل ما يتعلق بأنشطة النقل بالقاهرة الكبرى وفقًا للشريعات القائمة.

3.00 تشجيع الشراكة بين القطاع العام والخاص: أطلقته وزارة الاستثمار استراتيجية شاملة لتطوير نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وتضمنت الاستراتيجية إنشاء إطار تشريعي ومؤسسات لتسهيل تطبيق مشروعات البنية التحتية بقطاع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتشجيع المزيد من المستثمرين المحليين والأجانب على الدخول في شراكة مع الحكومة في القطاعات ذات الأولوية. وقد صدر القانون رقم 27 لسنة 2010، بشأن مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة.

4.11 إنشاء محور للنقل متعدد الوسائط (محور 6 أكتوبر الجديد): يعتبر مخطط إنشاء محور النقل متعدد الوسائط الذي أعدته وزارة النقل، همزة وصل إقليمية هامة لربط إقليم القاهرة بالأقاليم المجاورة له، ويربط مركز النقل متعدد الوسائط، السادس من أكتوبر بكل الموانئ البحرية في منطقة الأسكندرية وميناء
5.11 التخطيط لعمل مراكز للتبادل بين وسائل الانتقال المختلفة: يُقوم هذا المشروع على إنشاء محطات تبادلية تجمع لعدد من المواصلات العامة، ومن مترو أنفاق، والترام، والقطار، والسيارات الأجرة، والأتوبيسات، في مكان واحد، حتى يُتاح للمواطن التنقل بسهولة بينها وفَقًا لاحتياجاته، ويحلق بكل محطة تبادلية مؤلفة للسيارات الخاصة. ويهدف هذا المشروع تخفيف الكثافات المرورية على المحاور الهامة، إذ سيسمح للمواطنين بترك سياراتهم الخاصة في جراجات المحطات التبادلية، واستخدام المواصلات العامة الأخرى، ومن المقرر إنشاء النقاط التبادلية في 5 مناطق متفرقة بالقاهرة الكبرى.

6.11 التوسع في شبكات النقل الجماعي (توسيع شبكة مترو الأنفاق): وقعت الحكومة المصرية في اتفاق مع الاتحاد الأوروبي وفرنسا لتمديد شبكة مترو القاهرة، ويجري حالياً تنفيذ الخط الثالث للمترو على أربع مراحل على النحو التالي:

- المرحلة الأولى: تمتد بطول 4.3 كم وتشتمل خمس محطات نفوقية، وتم افتتاحها في فبراير 2013.
- المرحلة الثالثة: يبلغ إجمالي طول هذه المرحلة 17.2 كم بإجمالي 15 محطة وتم حالياً اتخاذ الإجراءات اللازمة لبدء التنفيذ على ثلاث مراحل.

- مرحلة (أ): تمتد بطول 4 كم وتشتمل أربع محطات نفوقية.
- مرحلة (ب): تمتد بطول 7.6 كم وتشتمل على محطة نفوقية ومحمدية وسطية وأربع محطات علوية.
- مرحلة (ج): تمتد بطول 7.1 كم وتشتمل على ثلاث محطات نفوقية ومحمدية وسطية ومحطات علوية.

7.11 التوسع في شبكات النقل الجماعي (الترام السريع): بدأت الحكومة في تنفيذ مشروع الترام السريع الذي يربط المجتمعات العمرانية الجديدة بقلب القاهرة بما يسهم في تنمية هذه المجتمعات، وتخفيف الازدحام، والحال من التلوث والضوضاء. سوف يتم مرحلة أولى تنفيذ خطين للترام السريع بالقاهرة الكبرى، ومن المخطط أن يبدأ تشغيل الترام في 2016. وقد تم إعداد المشروع بالتعاون بين وزارة النقل وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والهيئة العامة للتنقيط العمراني ومحافظة القاهرة.

8.11 الشراكة مع القطاع الخاص في مشروع التاكسي: في إطار خطة الارتفاء بخدمة التاكسي في القاهرة، قامت الحكومة بطرح مشروع تاكسي عاصمة في عام 2010. وقد قامت الحكومة بطرح مزايدة بين الشركات الراغبة بالعمل في مجال تاكسي العاصمة وعددها 4 شركات، ساهمت كل منها بماشية سيارة تعمل طبقاً للمواصفات التي وضعتها اللجان الفنية المتخصصة بمحافظة القاهرة. وتمثل
المواصفات في أن تكون السيارات الجديدة ولم يسبق ترخيصها أو تشغيلها وأن تعمل بالتعريفة المقررة من المجلس الشعبي المحلي للمحافظة. وقد قامت الحكومة بالاشتراك مع محافظة القاهرة بإنشاء جهاز متخصص لمتابعة إزالة الشركات بكافة الاشتراطات الخاصة بالسيارات وحول كافة المشكلات التي تواجها. وقامت الحكومة بتوفير أماكن انتظار و12 موقعاً بالقاهرة. في نفس السياق قامت الحكومة بالتعاون مع عدد من الشركات الخاصة بتطوير "تاكسي المطار"، وقامت الحكومة بتوفير مواقف لسيارات تاكسي المطار السياحية.

9.11 تحديث أسطول سيارات الأجرة والميكروباص في محافظة القاهرة: قامت الحكومة في عام 2009 بتنفيذ خطتها باستهدال 400 ألف سيارة أجرة بالقاهرة (التي يعود تاريخ صنعها لأكثر من 20 عاماً) بسيارات أحدث تعمل بالغاز الطبيعي. وشرعت الحكومة في توحيد "موديل ولون" سيارات الأجرة (التاكسى) داخل القاهرة. وقد قام بنك ناصر الاجتماعي بتوفير قروض للراغبين في شراء سيارات جديدة في إطار هذا المشروع، وفي ذات السياق، بدأت وزارة المالية في تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع "إصلاح الميكروباص"، والتي تشهد استهدال 30 ألف سيارة ميكروباص مضى 30 عاماً أو أكثر على إنتاجها بأخرى جديدة. ومن المخطط أن يتم تطبيق المشروع في محافظات الجيزة والقليوبية حال نجاحه في القاهرة، مع إمكانية تعميمه في باقي المحافظات إذا ثبتت جدواه.

10.11 تقنين أوضاع وسائل النقل غير الرسمية (التوك توك): نظراً لانتشاره في المناطق الفقيرة وغير المخططة لقدرته على الدخول في الشوارع الضيقة، قامت الحكومة بمحاولة توقيف وتقنين أوضاع التوك توك. وقد نصت المادة المضافة إلى قانون المرور رقم 26 لسنة ١٩٧٣ والتي حملت رقم ٧٥ "مكرر"، لأول مرة على وجوب تقنين وترخيص التوك توك واستخراج لوحات معدنية له. وأضاف القانون أنه في حالة عدم حمل التوك توك لوحات المعدنية المخصصة له أو استعمال لوحات معدنية أخرى، يوجب على السلطة المختصة مصادرةه.

11.11 دعم مبادرة منظمات المجتمع المدني لترويج ركوب الدراجات كوسيلة انتقال نظيفة: قامت العديد من منظمات المجتمع المدني الشبابية منذ 2007 بعمل مبادرة ودعوات لترويج الدراجات، من ناحية كحل مشكلة الارتدام بالمدن المصرية. ومن ناحية أخرى باعتبارها وسيلة مواصلات نظيفة غير ملوثة للبيئة. وفي نفس السياق قامت وزارة الشباب والرياضة بالتنسيق مع عدد من منظمات المجتمع المدني بتنظيم عدد من الفعاليات والمسابقات الشبابية لتحفيز المواطنين لركوب الدراجات. وقد قامت هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بالإعلان عن خطة لإنشاء حارات مخصصة للدراجات وأماكن لانتظار الدراجات في عدد من المدن الجديدة مثل 15 مايو والمنيا الجديدة.
1.2 تطوير القدرة التقنية للاستفادة وإدارة المدن:

1.2.1 تأسيس المرصد الحضري الوطني: نُفذ هذا في عام 1999 في إطار الهيئة العامة للتخطيط العمراني، لإعداد المؤشرات الحضرية الوطنية والمحقية وتمكينها لإنشاء المرصد الحضري الوطني ليكون مقره بالهيئة.

1.2.2 تطوير وتحديث المعلومات والمؤشرات العمرانية، وتنسيق مع مراكز المعلومات، من أجل تقدير ورصد الوضع الراهن.

1.2.3 تأسيس وحدات المرصد الحضري لبعض المحافظات والمركزيات، وفقاً لبرنامج التنمية العمرانية.

1.2.4 تعزيز ورفع مستوى الأداء الإداري والتنظيمي.

1.2.5 تحسين وتنفيذ سياسات المنظمة الإستراتيجية لعمليات المرصد.

1.3 تطوير وربط وزارة التنمية المحلية بالوحدات المحلية (رابط) في إطار مكتب التخطيط، وسداد الاحتياجات الإدارية للأعمال والمرافق.

1.4 تقديم الدعم الفني والمتاحلي للوحدات المحلية من خلال مكتب إقليمي للهيئة العامة للتخطيط العمراني، ويعتمد على مراكز إقليمية في إعداد الإسهامات والسياسات العمرانية على مستوى المحافظات المحافظة، بما في ذلك تقديم الدعم الفني والتنقيح للوحدات المحلية في إعداد الخطط الاستراتيجية للمحافظات والمخططات الإستراتيجية العامة للمدن والقرى.

26
البناء إنشاء مكتب إقليمية تختص بمهام التفتيش والرقابة والمتابعة على أعمال الجهات الإدارية المختلفة بشؤون التخطيط والتنظيم بالوحدات المحلية في جميع أنحاء الجمهورية، بالنسبة لإصدار تراخيص إنشاء المباني أو إقامة الأعمال أو توسعتها أو تدعيمها أو هدمها أو إجراء أي تشتيبات خارجية.

2.04 إعداد برامج تدريبية للوحدات المحلية: قامت وزارات التنمية المحلية والتنمية الإدارية والإسكان، بتنظيم عدد من البرامج التدريبية المكلفة للمعلمين بالمحافظات، تضمنت: 1) برنامج لرفع كفاءة العاملين بالوحدات المحلية والتنفيذية في استخدام أدوات تكنولوجيا وتقنية حديثة في الإدارة والتابعة. 2) برنامج تدريب مهندسي الأحياء تقنياً لاستخدام تطبيقات حديثة للمسح والتصميم العمري. 3) برنامج تدريب لأعضاء المجالس الشعبية والهيئة بحقوقهم وواجباتهم وفقًا للدستور المصري والقانون. هذا أحدث وزارة التنمية المحلية مجموعة من الدلالات الإرشادية لتدريب المسؤولين بالوحدات المحلية. ومنها أنشطة معايير تطبيق الإدارة المحلية، والتي تهدف لشرح الخروقات والإجراءات وأسباب العمل التي تعيين على كل من التفتيضيين والشطبين الإلتزام بها في توزيع الاعتمادات المخصصة للمستويات المحلية المختلفة وفي إعداد خطط التنمية على هذه المستويات.

5.05 تعزيز الشفافية في القطاع الحكومي: قامت الحكومة في عام 2004 بوضع برامج واستراتيجية عمل لتطوير الجهاز الإداري للدولة لضمان تطبيق قواعد الحكومة الشديدة سواء على المستوى المحلي أو المركزي ووضع معايير وأليات لرصد ومكافحة الفساد. وتحقيق مستوى أعلى من الشفافية وإتاحة المعلومات وتوفير نظام مساءلة كفاء للممارسات الإدارية في الحكومة، وترتكز الاستراتيجية على مبادئ أساسية من أهمها ضرورة مشاركة المواطنين سواء في عمليات اتخاذ القرار، أو المشاركة في عمليات التقييم والمساندة. ومن ذل الإطار قامت وزارة التنمية الإدارية في عام 2009 بتأسيس لجنة للفضاء والنزاهة، وهي لجنة تعمل كنقطة وصل بين الحكومة والمجتمع المدني. وتختص اللجنة برعاية وفق خطة، ودعم الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد بحدود الجهاز الإداري للدولة، وتعمل اللجنة على إصلاح القوانين واللوائح لزيادة الشفافية، وأيضاً تعمل على وضع آليات لقياس درجة الفساد في الحكومة.

6.02 استخدام نظام المعلومات الجغرافية في مشروع التخطيط الاستراتيجي التشراكي القومي: أولت الحكومة اهتماماً خاصاً باستخدام نظام المعلومات الجغرافية كأداة لرفع كفاءة العملية التخطيطية واتخاذ القرار. وقد وفر نظام المعلومات الجغرافية إمكانية تحلل حجم هائل من البيانات ومعالجتها وتحليلها بشكل يساعد في زيادة كفاءة عمليات التخطيط، سواء للعاملين بأجهزة الدولة أو تشجيع وتسهيل عمليات التخطيط التشراكي من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وقد قامت الهيئة العامة للتخطيط العمراني عبر مكاتبها الإقليمية بإعداد برامج تدريبية للعاملين بالوحدات المحلية، بجانب تقديم الدعم اللازم لتطوير وتنفيذ الأفكار، وتشجيع التعاون بين الجهات المختلفة لتحقيق التحليل المستقل ونتظر النتائج.
التقني والفنى للوحدات المحلية وتوفر البنية الأساسية من أجهزة وتطبيقات تدعم استخدام نظم المعلومات الجغرافية.

13- التحديات والدروس المستفادة المتعلقة بالأراضي والتخطيط:

التحديات المتعلقة بالإطار التشريعي والمؤسس:

1.13 صعوبة التكامل والتنسيق بين التخطيط على المستوى القومي والأقليمي والمحلي. كذلك بين التخطيط الإقليمي والمتقدم وتحديط الأراضي، ويرجع ذلك إلى عدم وضع التشريعات المنظمة للعلاقة بين التخطيط على المستويات المختلفة والمركزة الشديدة في العملية التخطيطية وكذلك تعدد الجهات المعنية بالتحقيق.

2.13 ضعف التخطيط على المستوى الإقليمي: قامت الحكومة بالعديد من الجهود لتعزيز التنمية الإقليمية، وفقًا لقرار رئيس الجمهورية رقم 275، سنة 1977 المعدل، تم تقسم جمهورية مصر العربية إلى 7 أقاليم اقتصادية. ورغم أهمية الأقاليم، إلا أن تلك الفكرة لم تفعل على أرض الواقع، سواء على الجانب المؤسسي أو وضع السياسة المحلية على المستوى المحلي. هذا ومازالت التشريعات تقصر دور المستوى الإقليمي في مواجهة الوحدات المحلية في وضع مشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للوحدات المحلية والتي يتم إقرارها على المستوى القومي.

3.13 ضعف قدرة المدن الجديدة على اجتذاب سكان. فقد أشارت الإحصائيات أن المدن الجديدة قد اجتذبت 1.5 مليون نسمة بمتوسط 17.6% من عدد السكان المستهدف حتى عام 2017 والبالغ عددهم 8.5 مليون نسمة. وتراجع الأسباب المباشرة لانخفاض اجتذاب المدن الجديدة للسكان إلى ضعف التكامل بين الوزارات والهيئات المعنية بوضع سياسات تعزز على نقل السكان ورؤوس الأموال من الوادي والدلتا، والمناطق والمصادر المصرية. كذلك عدم توافر الخدمات التعليمية والصحية والتموينية والترفيهية والأمنية ووسائل الانتقال المناسبة.

4.13 التعدي على الأرض الزراعية: رغم أهمية القطاع الزراعي باعتباره قطاعاً مهماً، إلا أن تقرير مركز بحوث البنية والمخاطر لمدخلات القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى، إلا أن تقرير مركز بحوث البنية والمخاطر لمدخلات القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى، إلا أن تقرير مركز بحوث البنية والمخاطر لمدخلات القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى، إلا أن تقرير مركز بحوث البنية والمخاطر لمدخلات القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى.

5.13 محدودية إنتاج العرض للغذاء: تعاني العديد من المدن المصرية من أزمة حادة في توفير الغذاء من أماكن قريبة منها، وبالخصوص المدن التي ليس لها ظهير زراعي، رغم مجهودات الدولة في توفير
أراضي الاستصلاح للشباب، إلا أن عدم اكتمال البنية التحتية المطلوبة لعملية الزراعة والاستصلاح ومحدودية مياه الري أدأ إلى عدم قدرة العديد من البرامج التي أعدتها الدولة من تحقيق أهدافها المأمولة.

6.13 عدم تحديث الخرائط المساحية لأراضي الامتدادات العمرانية: تم تدوين معظم الأراضي المخططة للامتداد العمراني هي أراضي زراعية بالخرائط المساحية عام 1933. ولم يتم تحديث الكثير منها ولذلك تعتمد الدقة. وقد تربت على ذلك ضرورة إعادة عمليات المسح والرفع العمراني لتحديد حدود قطع الأراضي والتعرف على الحود والملاحظات الطبيعية لمناطق الامتداد وفض المنازعات التي قد تنشأ بين المالك لتداخل حدود الملكيات في بعض الأحيان. وقد تربت على ذلك استغراق فترة زمنية طويلة لتفقد الوضع الراهن وزيادة كلفة الرفع المساحي لمناطق الامتداد مما أدى إلى اتجاه الغالبية من ملاك الأراضي إلى البناء من دون التقيد بالاشتراطات الواقعة في المخططات الإستراتيجية والتفصيلية وعدم إصدار شهادة الصلاحية للبناء والتي تقوم بإعطائها الوحدات المحلية المختصة.

7.13 ضعف الكوادر الفنية على المستوى المحلي: رغم مجهودات الوزارات المختلفة والوحدات المحلية للارتقاء بكفاءة العماليين في الوحدات المحلية، إلا أن ضعف الكوادر الفنية على المستوى المحلي مازال يعتبر من أهم التحديات. ويرجع ذلك لضعف المهارات التكنولوجية للعماليين بالوحدات المحلية ونقص البنية الأساسية التكنولوجية من معدات وتطبيقات لكل وحدة محلية وضعف منظومة المتابعة والتقييم.

ووجود نظام فعال للحوافز.

الدروس المستفادة في مجال الأراضي والتخطيط:

8.13 أهمية التحول من نهج التخطيط الشامل إلى التخطيط التأسيسي: حيث تشير التجربة المصرية إلى التحديات التي تصاحب نهج الشامل والقائم على خطة مركزية موضوعة بشكل فردي، ويرجع ذلك إلى أن النهج الشامل لا يركب مجالات التكيف والاستجابة مع المتغيرات الاقتصادية والسياسية على الصعيدين العالمي والإقليمي. وكذلك لا يسمح التخطيط الشامل للوحدات المحلية بالمرونة والحرية للتخطيط بما يتناسب مع الظروف المحلية. ومن ثم يجب تحول نحو التخطيط التأسيسي والذي يكون أكثر مرونة وقطرة دمج شركاء التنمية من القطاع العام والتعليمي، والخاص في العملية التخطيطية. وتقوم الحكومة المركزية من خلال هذا النهج بوضع السياسات العامة للدولة، وتحديد مجموعة مبادئ التشريعي للتحيزة على المستوى المحلي، وكذلك تقوم الحكومة بتوفير بيئة مناسبة لتكوين شركاء التنمية من الالتزام بأدوارهم المتفق عليها.

9.13 أهمية التطوير المستمر لرؤية واستراتيجية الدولة في التنمية، وذلك من خلال: 1) تسجيل التجارب والمحاولات السابقة بإجراءاتها وسلبياتها والتي كانت تهدف لإعداد رؤية قومية للتنمية. 2) الاستفادة من مؤسسات الدولة البحثية والعملية لحصر التحديات التي تواجهها الدولة على المدى
13 أهمية إصلاح المنظومة التشريعية والمؤسساتية المعنية بالمجتمعات العمرانية الجديدة، وذلك من خلال إصدار تشريعات تحدد العلاقة بين المجالس المحلية وーション المجتمعات العمرانية وأجهزة المدن المسؤولة عن تنمية المدن. هذا بجانب ضرورة رفع كفاءة وإلزام أجهزة الدولة التنفيذية منطقياً بما توفر خدمات البنية الأساسية من إسكان وتعليم وصحة وتموين.

13 ارتباط إصلاح منظومة التخطيط والتنمية العمرانية بعملية الإصلاح الديمقراطي، حيث أن أحد أهم دعائم التخطيط هو إعطاء مساحة واسعة لإشراف المواطنين وشركاء التنمية من المجتمع المدني والقطاع الخاص حول المواد الدستورية الواجب تعدلها والتشريعات الواجب إصدارها لإصلاح منظومة التخطيط العمرانية.

13 وجود مخططات استراتيجية على المستوى القومي والإقليمي لتوسيع الرؤية والأهداف المعنوية بالتنمية العمرانية ووضع السياسات والتوجهات التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند إعداد خطة المدن والجماعات الحضرية الأخرى. ويجيب دمج شرائط التنمية من المجتمع المدني والقطاع الخاص في عمليات التخطيط والרשمية والتوزيع والتنفيذ للمخططات الاستراتيجية والتكيفية.

13 ضرورة دعم الترابط والتكامل بين القطاعات المعنية بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والمكانية، وذلك لتحقيق التكامل بين: 1) التماسك والتكامل بين أطراف ذات الصلة في المرحلة المختلفة لعملية التخطيط. 2) توضيح العلاقة بين التخطيط المحلي والطريقية القطاعي والخطي لاستخدام أراضي الدولة. 3) توضيح الفرق في المحتوى والمضمون للخطي طولية الأجل وحوشة الأجل السنوية. 4) توضيح العلاقة بين التخطيط على المستوى القومي والإقليمي والمحلية. ووضع كيفية الربط بين التخطيط على المستوى المحلي وإعداد موازنة عامة للدولة وموازنة الوحدات المحلية.

13 مراجعة السياسات والتشريعات التي تحظر التعدى على الأراضي الزراعية خارج الأحوزة العمرانية للقرى والمدن سواء بالتجليف أو البناء أو تركها دون زراعية، وكذلك أهمية أن تشمل هذه السياسات والتشريعات الجديدة على آليات تناسبة مع الواقع والخصوصية المصرية وتوزيع واضح لأدوار الجهات ذات الصلة على المستويات المختلفة ومرحل إعداد الموازنة العامة للدولة وموازنة الوحدات المحلية.

13 إنشاء شبكات منترو الأنفاق والكرم السريع، وذلك لكونها من أنظمة النقل الجماعي التي تساعد على تخفيف التكدس والازدحام والحد من التلوث والضوضاء، بجانب دورها في ربط المدن الرئيسية بالجماعات العمرانية الجديدة.
17.13 أهمية دعم مبادرات المجتمع المدني التي تهدف إلى زراعة أسطح المباني والأراضي الزراعية الفضائية داخل المدن، وذلك لتأهيل الأسر خاصة الفقيرة من زراعة مساحات صغيرة من الأرض كنوع من المشروعات الصغيرة غير المكلفة، والتي بجانب ما توفره من غذاء للأسرة، يمكن أن تساعد في زيادة الدخل عن طريق بيع المنتجات الزراعية.
التغيرات المناخية والتحضر
III التغيرات المناخية والتحضير

يهدف هذا الجزء من التقرير لمناقشة الجهد المبذول لمواجهة التغيرات المناخية والتصدي للكوارث الطبيعية والحد من الاحتكاك المروري والتعامل مع قضية تلوث الهواء في المناطق الحضرية. يتضمن أيضًا الوضع الحالي بالنسبة لهذه الموضوعات وأهم التحديات التي تواجهها الدولة في التعامل مع هذه القضايا وأخيرًا التوصيات التي يتعين تضمينها في البرنامج المستقبلي للهازباث 3.

1.5 مواجهة التغير المناخي


و بعد قطاع الطاقة المساهم الرئيسي في انبعاثات الغازات الدفيئة في مصر، يليها قطاع الزراعة والصناعة ثم قطاع النفايات. ولا يزال نصيب مصر من إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة على مستوى العالم لا يمثل أي تأثير مقارنة بالنسب العالمية. وبالرغم أن انبعاثات مصر من غازات الاحتباس الحراري المسببة للتغيرات المناخية لا تمثل سوى 0.57% من إجمالي انبعاثات العالم إلا أن مصر تعتبر من أكثر دول العالم تضرراً من آثار التغيرات المناخية.

3.15 خطة التكيف: قامت مصر بالعديد من الجهود في مجال التكيف مع التغيرات المناخية نظراً لأنها من أكثر الدول تأثراً بالتغيرات المناخية وتتمثل هذه الجهود فيما يلي:

• إصدار الاستراتيجية الوطنية للتكيف مع التغيرات المناخية (صدرت عن مركز معلومات مجلس الوزراء 2011).

• إصدار استراتيجية التنمية الزراعية 2030 لوزارة الزراعة وتتضمن بعض أساليب التكيف الزراعي مع التغيرات المناخية.

• إصدار استراتيجية الموارد المائية والري 2050 وتشمل سيناريوهات الموارد المائية و علاقتها بالتغيرات المناخية.

• جاري إصدار الاستراتيجية الخاصة بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

• تنفيذ بعض المشروعات في مجال التكيف مع التغيرات المناخية.
1.5 إجراءات التخفيف وبروتوكول كيوتو وآلية التنمية النظيفة: بلغ عدد مشاريع التنمية النظيفة في الحافظة 101 مشروع منها 17 مشروعًا تم تسجيلها في المجلس التنفيذي للاتفاقية الإطارية للتغيرات المناخية بالأمم المتحدة عدد 25 مشروعًا حصلت على الموافقة النهائية، وذلك يناسب إجمالي عدد المشروعات الموجودة بالمحافظة المصرية 2 مشروعًا بإجمالي إستهلاك 605 مليون دولار أمريكي. وتحقق تلك المشروعات انخفاضًا سنوياً في غازات الاحتباس الحراري ما يعادل نحو 11 مليون طن ثاني أكسيد الكربون المكافئ.

2.02 التغيرات المؤسسية:

- تم إنشاء إدارة مركزية داخل وزارة البيئة للعمل كمنسق وطني للاتفاقية الإطارية لتغير المناخ.
- تم إنشاء إدارات أو مراكز متخصصة في إدارة أنشطة تغير المناخ بالوزارات الأخرى. لتغير المناخ مثل وزارات الزراعة والموارد المائية والري والكهرباء والبترول.
- تشكلت اللجنة الوطنية لألية التنمية النظيفة التي تتضمن المجلس والمكتب المصري لألية التنمية النظيفة برئاسة وزير الدولة لشؤون البيئة لعام 2005.
- بناء القدرة الوطنية على مستوى الأفراد والمؤسسات في مجال إجراءات خفض الانبعاثات ومواضيع التخفيف والتكيف.

6.15 موقف المفاوض المصري:

- عدم الانزلاق إلى ما يسمى بالالتزامات الطوعية. المؤيد من كافة الدول الصناعية -والذي يهدف إلى تقديم حواسب مالية وتكنولوجية للدول النامية التي تقبل بنظام الالتزامات الطوعية- خوفاً من تحوله إلى التزامات مفروضة في الوقت القريب -علماً بأن هذه الحواسب هي أصلاً موجودة ومن حق الدول النامية طبقاً للاتفاقية والبروتوكول.
- ضرورة وفاء الدول المتقدمة بالالتزاماتها تجاه الدول النامية، وخاصة الأكثر تعرض لمخاطر التغيرات المناخية التكيف مع مردودات التغيرات المناخية التخفيف والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.
استمرار مناقشة قضايا التغيرات المناخية في إطار اجتماعات ومفاوضات ومؤتمرات تغير المناخ في إطار اتفاقية الأمم المتحدة للتغيرات المناخية، وبروتوكول كيوتو، مع عدم تسبيها حتى لا يتم توجيهها ضد مصلحة الدول النامية.

رفض أي التزامات إجبارية، حيث أنها لم تكن المتسببة في حدوث هذه الظاهرة.

التأكد على الالتزام بإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية خاصة مبدأ (7) بشأن المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة بين الدول المتقدمة والدول النامية، ومبدأ (12) بشأن مسؤولية الملوث في تحمل تكلفة التلوث والتأكد على الدول المتقدمة الوفاء بالالتزاماتها لنقل التكنولوجيا والتمويل وبناء قدرات الدول النامية.

مطالبة الدول والجهات المانحة أن تكون الموارد المالية المخصصة لمعالجة التغير المناخي جديدة وإضافية وكافية ومتوقعة ومستدامة، وأن تقدم على هيئة منح من خلال آليات وأدوات تمويل خلاقة.

المؤشرات والدروس المستفادة:

1.15 المعايير والدروس المستفادة:

1.15 البعد المؤسسي:

- ضعف التنسيق بين الجهات الإدارية المعنية بأشبكة التغيرات المناخية.
- نقص في الكوادر المتخصصة بالإدارة المركزية للتغيرات المناخية بوزارة البيئة.
- عدم وجود إدارات متخصصة لتغير المناخ في الكثير من الهيئات.
- نقص التوعية والتدريب لدى العاملين في مجالات التفاوض على الموضوعات المرتبطة بتغير المناخ، ووضع خطط التكيف مع التغيرات المناخية، وطرق جعل حميات الأفراد الحارس على المصادر المختلفة، وراجع التقارير العلمية، ونقل التكنولوجيا وتطبيق آليات التنمية النظيفة.
- عدم وجود قاعدة بيانات خاصة بأشبكة التغيرات المناخية والأبحاث والدراسات التي أجريت في هذا المجال، وعدم وجود شبكة لرصد البيانات الخاصة بتغير المناخ.

التحديات المستقبلية:

1.15 التحدي السكاني: تنفق جميع التقارير الوطنية والدوليّة على أن هناك علاقة قوية بين تغير المناخ والكثافة السكانية، مع أن تأثير بارتفاع درجات الحرارة والتغيرات المناخية، وكذلك التأثير بنقص الغذاء الناتج عن التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية، بما يسمى بمشكلة الأمن الغذائي، وفيما يلي التقديرات بالخسائر والأضرار التي يمكن أن تحدث في مصر نتيجة التغيرات المناخية:
جدول رقم (3-1) تقييمات الخسائر والأضرار نتيجة التغيرات المناخية

<table>
<thead>
<tr>
<th>القطاع</th>
<th>الخسائر المتوقعة عام 2020 (بالمليار جنيه)</th>
<th>الخسائر المتوقعة عام 2030 (بالمليار جنيه)</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الزراعة</td>
<td>112</td>
<td>35</td>
</tr>
<tr>
<td>السياحة</td>
<td>85</td>
<td>19</td>
</tr>
<tr>
<td>الممتلكات الساحلية</td>
<td>7</td>
<td>1</td>
</tr>
<tr>
<td>الإجهاد الحراري</td>
<td>14</td>
<td>3</td>
</tr>
<tr>
<td>تلوث الهواء</td>
<td>14</td>
<td>6</td>
</tr>
<tr>
<td>الإجمالي</td>
<td>232</td>
<td>49</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: مصلحة البيئة، برنامج إدارة مخاطر تغير المناخ في مصر، 2013.

2.8.15 تحدي الطاقة: تواجه مصر مشكلة عامة من حيث نقص موارد الطاقة نظرًا للزيادة المستمرة في معدلات الاستهلاك مع ثبات أو انخفاض الإنتاج المحلي من الغاز الطبيعي والبترول. وعلى ذلك يجب وضع وتنفيذ السياسات التي تحقق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة ومصادر الثروة الطبيعية بآخذًا في الاعتبار:

- الالتزام بسياسات الحكومة المصرية بشأن حماية البيئة باعتبارها إحدى عناصر الأمن القومي وتأمين حقوق الأجيال القادمة في إطار التنمية المستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية.
- خفض استخدام الوقود الأحفوري الذي يؤدي إلى زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وهذا يتعرض مع سياسات الدولة المعلنة وهي التنمية الاقتصادية الاقل اعتماداً على الكربون واستخدام تكنولوجيات الإنتاج الأخضر.

ومن هنا يجب الاعتماد على:

- ترشيد وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة في كافة القطاعات والأنشطة وأهمها قطاع الصناعة والمنازل والمباني الحكومية والتجارية.
- الاستفادة من مصادر الطاقة الطبيعية الهائلة في مصر والتي تشمل الرياح والطاقة الشمسية، مع التحسن الكبير والمستمر في اقتصادية الاستثمار في هذه المجالات.
- تعظيم الاستفادة من الكتلة الحيوية والمخلفات من كافة الأنشطة.
استخدام المخلفات كبدائل للوقود من خلال تطوير منظومة إدارة المخلفات المنزلية والزراعية لتوفر بدائل الوقود لصناعة الأسمنت بالكميات والنوعيات المناسبة بما يسمح باستخدام هذه البديلات في جميع المصانع بنسبة لا تقل عن 20٪.

تشجيع مشروعات التنمية الاقتصادية الخضراء الأقل اعتماداً على الكربون.

تنفيذ برنامج إدارة المخلفات الصلبة بالتعاون مع الحكومة الألمانية وبالاشتراك مع وزارة التنمية المحلية وكافة جهات المجتمع المدني.

الفحم والطاقة في مصر:

تتجه مصر نحو استيراد الفحم، ودمجه في مزيج الطاقة، لعلاج الأزمة الحادة للطاقة التي تشتهدها البلاد حالياً.

وقد أجازت الحكومة المصرية استخدام الفحم في منظومة الطاقة، شريطة الالتزام بالمعايير الأوروبية الأكثر صرامة، والالتزام بمعايير منظمة الصحة العالمية، وفرض ضريبة على استخدام الفحم في مصانع الأسمنت.

تقوم وزارة البيئة حالياً بإعداد ضوابط الاستخدام الآمن بنياً للفحم في صناعة الأسمنت، وذلك في ضوء النوصيات التي وردت من الوزارات المختلفة كالصحة والداخلية والكهرباء وبعض مصانع الأسمنت لإصدارها في صورتها النهائية.

تقوم وزارة الكهرباء بإعداد المنظور الاستراتيجي لخريطة الطاقة في مصر بحلول عام 2030. حيث يتم تحديد كافة أنواع الطاقة المستخدمة، سواء كانت الأحفورية أو النووية أو طاقة الشمس والرياح في ظل دعم برامج الطاقة الجديدة والمتعددة حتى تصل بميادلات الطاقة الجديدة إلى أكثر من 40٪ بحلول 2030.

المعوقات والدروس المستفادة: هناك العديد من المعرفات التي تواجه جهود مواجهة آثار التغييرات المناخية منها:

- غياب آلية فعالة للتنسيق تضم كافة الأطراف المعنية صاحبة المصلحة، وتضمن تطبيق أفضل الممارسات والدروس المستفادة.

- ضعف مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص.

ضرورة إعداد استراتيجيات قومية للتنمية المستدامة تحد فيها الأدوار والمسؤوليات بوضوح حتى يمكن ضمان تحقيق التوازن بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية البيئية، وتجرد الإشارة إلى
قيام وزارة التخطيط في الوقت الراهن بإعداد "الاستراتيجية التنمية المستدامة: مصر 2030" والتي
من المتوقع الانتهاء من إعدادها خلال الربع الأول من عام 2015.

- عدم إملاج البعد البيئي بصورة عامة وأبعاد التغيرات المناخية بصورة خاصة خطط التنمية
الاقتصادية والاجتماعية.

- عدم وجود استراتيجية قومية للتخفيف والتكيف.

- عدم وجود برنامج متكامل لتمويل الكربون في إطار الاصلاح منخفض الكربون.

- جمود الأطر التشريعية والإدارية وضعف الأطر التمويلية.

- عدم الاستغلال الأمثل لإمكانات البحث العلمي والتكنولوجيا.

- عدم وجود قاعدة بيانات خاصة بتنوع التغيرات المناخية والأبحاث والدراسات التي أجريت في
هذا المجال.

- عدم وجود شبكة لرصد البيانات الخاصة بتغير المناخ.

- عدم وضع آلية تسمح بتطبيق الأفكار الخلاقة والمبتكرة في هذا المجال.

- نقص في التوعية والتدريب لدى العاملين في هذا المجال.

16. الكوارث والحد منها:

116 قام مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء بإنشاء "قطاع إدارة الأزمات
الكوارث والحاج من أخطارها" ليتولى مهام الأمانة الفنية لكل من اللجان "القومية لإدارة الأزمات والكوارث
والحد من أخطارها" و"الاستشارةية"، والاضطلاع بمسؤولية متابعة تنفيذ البرامج والخطط الوطنية لإدارة
الأزمات والكوارث والحاج من أخطارها. ويلعب هذا القطاع دورا هاما في إعداد برامج التدريب المختلفة،
ونشر الوعي الثقافي بإدارة الأزمات والكوارث والحاج من أخطارها، وتقديم الدعم الفني لقطاعات الدولة
المختلفة لتمكينها من إعداد البرامج والخطط الخاصة بالاستعداد والتصدي للأزمات والكوارث والحاج من
أخطارها. لذا وفي إطار "نشر الوعي الثقافي بإدارة الأزمات والكوارث والحاج من أخطارها، وتقديم الدعم
ال الفني لقطاعات الدولة المختلفة" قام قطاع إدارة الأزمات والكوارث والحاج من أخطارها بإطلاق موقع
إلكترونياً يُستفيد منه أعضاء اللجنة القومية وأعضاء الهيئة العلمية الاستشارية لإدارة الأزمات والكوارث
والحد من أخطارها، والباحثين والدارسين في مجال إدارة الأزمات والكوارث والحاج من أخطارها.
2016

بلغت حصيلة السيول التي هطلت على أنحاء متفرقة من الجمهورية خلال ما يقرب من 4.6 مليار متر مكعب، وتتضمن المحافظات المضارة من السيول سيناء وأسيوط وسوهاج.

وقد قامت وزارة الموارد المائية والرى ممثلة في قطاع المياه الجوفية بتقديم العديد من الأعمال لتفادي الآثار السلبية الناتجة عن مخاطر السيول. وقد تضمنت هذه الأعمال صيانة سد الروافعة وتطهير حوض التخزين أمام السد وتهذيب أريكة جنوب وادي العريش بطول 7 كم، وذلك بتكالفة إجمالية حوالي 56 مليون جنيه. وتم إنشاء عدد 124 خزانًا ونفقًا أرضيًا بمناطق وسط سيناء والشمال الشمالي وذلك لاستيعاب كافة تصرفات الأمطار والسيول بتلك المناطق والاستفادة منها في خدمة أراضي الشرب والزراعة بتكلفة قدرها نحو 24 مليون جنيه. كما قامت الوزارة بإنشاء عدد 44 سد إفاعة وحاجز وسوطار توجيه وكذلك بحيرة صناعية، وذلك بمناطق الحسنة ونخل شمال سيناء وودي وتر وشرم الشيخ وسانت كاثرين بجنوب سيناء والصحراء الشرقية، وذلك للاستفادة من مياه السيول الأمطار في زراعات أراض جديدة وخدمة أراض التوطين وتوفير احتياجات البلد بتكالفة إجمالية بلغت 135 مليون جنيه.

وفي ذات المجال تقوم محافظة البحر الأحمر بالتنسيق مع وزارة الموارد المائية والرى بإنشاء 3 سدود لحماية مدينة القصير من أخطار السيول بتكلفة تصل إلى 2.5 مليون جنيه حيث تتعثر مدينة القصير خلال موسم الأمطار إلى موجات من السيول تهدد الحياة، وتتعلق الشوارع وتصيب الحياة بالشلل، وقامت المحافظة بالتنسيق مع وزارة الزراعة ووزارة الموارد المائية / قطاع المياه الجوفية لبحث تنفيذ مشروع السدود لحماية المدينة والاستفادة من مياه الأمطار والسيول لاستغلالها في زراعات الأشجار والنباتات العطرية في منطقة وادي النخيل، كما تم الاتفاق على إنشاء 3 أبار للمياه الجوفية في منطقة النخيل غرب القصير لتعليم الاستفادة من الأراضي الصالحة للزراعة في وادي النخيل.

2016

قضية الألغام: 

تتفق الألغام الحربية مصر جزء كبير من أراضيها في الصحراء الشرقية والغربية نتيجة للألغام المزروعة في هذه المناطق أثناء الحرب العالمية الأولى والثانية. وتحتاج مصر إلى دعم في المجالات الفنية والمالية للتكشف عنها وتطهير هذه المواقع التي تمثل إهدارا لمساحة كبيرة من الأراضي يمكن استغلالها في التنمية الزراعية أو الصناعية أو السكانية وغيرها. وفي منتصف التسعينات من القرن العشرين بلغ حجم الألغامقابلة للانفجار التي خلفتها الحرب العالمية الثانية في الأراضي المصرية 19.7 مليون لغم، وداً تنتشر في مساحة قدرها 183 ألف فدان تمتد من غرب الإسكندرية حتى حدود ليبيا. ونجحت الجهود المصرية في تطهير 93 ألف فدان في مدينة العلمين خلال الفترة ما بين 1983 - 1999 وإزالة
نحو 3 مليون لغماً وجمالاً قابلاً لانفجار وهذا يعني أن المتبقي يبلغ حوالي 590 ألف فدان تحتوي على ملايين الألغام والأجسام القابلة لانفجار، وبوصف الجدول التالي نتائج إزالة الألغام حتى الآن.

جدول (3-2) نتائج إزالة الألغام

<table>
<thead>
<tr>
<th>الأنشطة</th>
<th>العدد</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>فدان تم تطهيرها في منطقة العلمين</td>
<td>63747</td>
</tr>
<tr>
<td>ناجياً من حوايد الألغام</td>
<td>758</td>
</tr>
<tr>
<td>ناجياً من حوايد الألغام وتم تركيب أطراف صناعية وتعويضية لهم</td>
<td>254</td>
</tr>
<tr>
<td>عدد أفراد القوة التي خصصها سلاح المهندسين للعمل في الساحل الشمالي الغربي بالتعاون مع الأمانة التنفيذية للألغام</td>
<td>250</td>
</tr>
<tr>
<td>سيدة تم إعدادها بمتطلبات بدء مشروع مدر للدخول خاص بها</td>
<td>51</td>
</tr>
<tr>
<td>ناجياً من حوايد الألغام تم تزويدهم بكراسي متحركه وناثاق استراتيجية تم إصدارها خاصة بالدعوة وكسب التأييد وتعين المواد ومساعدة الضحايا والتوعية بمخاطر الألغام</td>
<td>176</td>
</tr>
<tr>
<td>جمعيات أهلية ساهمت في تنفيذ برامج التوعية لمساعدة الضحايا لإقامة مشروعات مدرة للدخل حملة توعية ضد الألغام</td>
<td>48</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>29</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: وزارة التعاون الدولي، الأمانة التنفيذية لإزالة الألغام وتنمية الساحل الشمالي الغربي، 2014.

البعد المؤسسي لإزالة الألغام: تم تشغيل اللجنة القومية للإشراف على إزالة الألغام من الساحل الشمالي طبقاً لقرار السيد رئيس الوزراء رقم 750 لسنة 2000، وعبيد تسميتها إلى "اللجنة القومية للإشراف على إزالة الألغام وتنمية الساحل الشمالي" عام 2002. كما تم إنشاء الأمانة التنفيذية لإزالة الألغام وتنمية الساحل الشمالي الغربي في وزارة التعاون الدولي تعمل على التنسيق مع الجهات المعنية في مصر وخارجها ومن أنشطتها إزالة الألغام والتوعية بمخاطرها ومساعدة الضحايا والتوعية والإعلام عن إنجازات الأمانة وكسب التأييد.

يستهدف المخطط المستقبلي لخطة التنمية الساحل الشمالي بعد إزالة الألغام ما يلي:

1. إيجاد 2 مليون فرساً عمل بحلول 2030. يتوزع منها 750 ألف فرساً عمل بحلول عام 2032.

2. إصلاح نصف مليون فدان للزراعة وإصلاح 3.5 مليون فدان أخرى تصلح للرعي وتنمية الثروة الحيوانية ومختلف الصناعات الزراعية.
3. توفير أكثر من 70 مليون متراً مكعباً من التروثات التعدينية.
4. وجود امتيازات بترولية تقدير بنحو 1,8 مليار برميل بترول ونحو 8,5 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي.

وتستقبل الاحتياجات المالية لبرنامج إزالة الألغام خلال السنوات الثلاث القادمة ما يقرب من 120 مليون جنيه، يُخصص منها 65 مليون جنيه لشراء معدات للكشف عنها وتحسينها و30 مليون جنيه لتفعيل المصرفات الجارية لوحدة التطهير المقدمة من سلاح المهندسين، بالإضافة على 20 مليون جنيه لمساعدة ضحايا الألغام، و5 مليون جنيه للتوتوع بمحاط الألغام.

4.16 المعوقات والدروس المستفادة:

1.14, 0.2.02

البعد المؤسسي: بالرغم من وجود قطاع للألزمات والكوارث في مركز معلومات مجلس الوزراء في مصر إلا أن معظم الوزارات والهيئات والمؤسسات والشركات الحكومية وغير الحكومية لا يوجد بها إدارة متخصصة للألزمات والكوارث وإن وجدت في بعض الشركات تكون غير مفعلة ولم يتم تطبيقها أو تطبيقها ولو لمرة واحدة. ومن هذا المنطلق يجب إنشاء وحدات متخصصة لإدارة الكوارث والألزمات في جميع الجهات بها كواحدة مدرية ومؤهلة لوضع الخطط والتنبؤ بالكارثة أو الأزمة وطرق مواجهتها، ويحتاج العاملون في إدارات الكوارث والألزمات إلى برامج بناء القدرات على إدارة الكوارث والألزمات تتضمن التوعية العامة وتدريب الأفراد والتدريب المهني الخاص والأمني العميق.

4.16.2 الإتصالات الداخلية والخارجية: تستخدم مجموعة متنوعة من وسائل الاتصال الداخلية والخارجية فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بإدارة الكارثة ويتم مراجعة عمليات الاتصال بصورة مستمرة من خلال عمليات مسح واتصالات واستعراضات، وتتشمل الأهداف العامة لمتابعة الكارثة، والأدوار والمسؤوليات، والإجراءات النفيذية، والسلامة من الأخطار والحاتات الطوارئ.

• السلوكيات: بعد الالتزام بالسلاويات واللوائح أثناء حدوث الكارثة من العوامل المهمة حيث تقلل من التزاحم والتدافع والالتزام بالمسارات المخططة للخروج أو التعامل مع الكارثة مما يقلل من الخسائر في الأرواح والممتلكات. ونحتاج إلى مزيد من البرامج لزيادة الوعي المجتمعي والمدني.

5.16 التحديات المستقبلية:

3.16.16

الالتزام والالتزام:

• يجب الالتزام بالقوانين واللوائح والخطوئ الموضوعة لمتابعة الكوارث الطبيعية أو التي تنتج عن الأنشطة البشرية.
يشمل الهدف من خطة مواجهة الكوارث التأكيد على سلامة المواطنين، والحفاظ على البيئة، وحماية المنشآت، واسترجاع الناتج، والإنقاذ طبقاً للأولويات.

- تعتمد كفاءة تطبيق خطة مواجهة الكوارث والطوارئ على التدريب المستمر على أسلوب تنفيذ الخطة وتداعبها بين الإدارات المختلفة.

- إن تحضير خطة محكمة للطوارئ تعتبر من أهم إنجازات تقليل الخسائر.

- تتناول خطة الطوارئ الإجراء الذي يجب اتخاذه عند حدوث أي كارثة طبيعية أو نتيجة للتشغيل وذلك بالاستغلال الأمثل لجميع الإمكانيات المتاحة بالإضافة إلى الخدمات المتوفرة بالطرق وخاصة الخدمات الطبية أو الإسعاف والطوارئ، مما يؤدي إلى تقليل الخسارة في الأفراد والممتلكات وتدور حالة البيئة وتعظيم التحكم في الوضع.

- الموارد المتاحة: بالرغم من قيام وزارة الداخلية بتدعيم قطاع الحماية المدنية بأحدث الأجهزة والمعدات لمواجهة الحوادث والكوارث بنسبة بلغت 200 مليون جنيه، بالإضافة إلى الإطلاع المستمر من قبل القائمين عليها على أحدث الدراسات والأبحاث العلمية للوقوف على تطوير عمليات الحماية المدنية بدول العالم والاستفادة منها لتحقيق أفضل درجة من الآداء بهدف توفير أفضل خدمة للمواطن وتحقيق أفضل درجة من الأداء إلا أنه ما زالت هناك الحاجة إلى المتطلبات التالية:

- توفير صناديق الاستجابة الطارئة في الموقع شاملة أدوات الحماية الشخصية.

- تعيين موظف مؤهل للطوارئ ليكون مسؤولاً عن التعامل مع حالات وإجراءات الطوارئ أثناء ظروف العمل العادية أو خلال الحالات الطارئة.

3.5.16 متطلبات تنفيذ الخطة:

- تجميع معلومات عن الوضع الحالي والبرامج والسياسات والمعايير المعمول بها.

- تحديد العناصر الإنسانية والإدارية والتنظيمية ومسئلياتهم والمعدات والأماكن اللازمة لمواجهة الخطر وأحداث التدريب اللازم، مع وضع خرائط للموارد المتاحة في حالات الطوارئ والأزمات والكوارث وتحديد وسائل ومهمات الوقاية الفردية والجماعية والإيقاف المطلوبة، ووضع خرائط ورسومات تفصيلية لمسارات وسائل الهروب وخطاً لإخلاء في حالات الطوارئ، وتحديد برامج التوعية المطلوبة لتعريف العاملين بخطط الإخلاء في حالة حدوث طوارئ ودور كل منهم، وتحديد الجهات التنفيذية والجهات المعنية بتحديد المعاقنة والممارسات لمواجهة حالات الطوارئ وبرامج الصيانة النهائية لأجهزة ومعدات وإنشاءات العمل وسياسات الإجلال والتجديد.

42
17. الحد من الاحتكاك المروري:

17.1. أصبح الاحتكاك المروري في مصر قضية هامة تثير المشاكل على نحو متزايد وللحد من هذه المشكلة، وتوفير حلول قابلة للتطبيق، ويتضمن هذه الأسباب أكثر من 2.4 مليون مركبة مسجلة، مقارنة بحوالي 2.6 مليون مركبة عام 2012.

17.2. تسبب أزمة المرور وتكدس الشوارع خاصة في القاهرة الكبرى إلى خسائر فادحة، وقد أصاب العطل المروري عدد من المحافظات وخاصة الإسكندرية التي أصبحت تضج من الاحتكاك المروري والتكدس السكاني. كما تعاني شوارع القاهرة من عدم وجود قدرة على استيعاب أعداد السيارات بالإضافة إلى الباعة الجائلين المنتشرين في الشوارع، والذي قد يصل عددهم إلى عشرات الآلاف، وتقدر الخسائر الاقتصادية الهائلة المرتبطة على الاحتكاك المروري في فقدان حوالي 8 مليارات دولار من الإنتاج وزيادة استهلاك الوقود.

17.3. تداعيات الأزمة:

- تعتبر وسائل النقل العام أحد أسباب الاحتكاك المروري لتكن كفاتتها وعدم صيانتها وعدم التزامها بالطرق المخصصة والسماح بركوبها من أي مكان مما يؤدي إلى إعاقة المرور.

- بعد سوء التخطيط وغياب الصيانة الدورية للطرق وعدم الالتزام بالقانون من المواطنين الأسباب الجوهيرية في نشوب أزمة المرور وتزايد معدلات حوادث الطرق.

- لا تضمن معظم المطبات الموجودة في الشوارع للمواصفات الموجودة في الكود المصري للطرق من ناحية الأبعاد وطريقة الإنشاء وأماكن تواجدها.

- عدم مراعاة ضوابط الجودة أثناء إنشاء الطريق وتدهور نوعية المواد المستخدمة في إنشاء الطريق وعدم خضوعها في كثير من المشروعات لضوابط الجودة طبقاً لمواصفات الهيئة العامة للطرق والكباري والكود المصري.

- أن من أسباب حوادث الطرق الوقوف المفاجئ عند المطبات الصناعية غير المطابقة للمواصفات إضافة إلى ذلك عدم وضوح الرؤية على بعض أجزاء الطريق وخصوصاً في المناطق الوعرة.

17.4. تشمل الجهود المبذولة من الجهات الحكومية الانتهاء من أعمال الخط الثالث والرابع لمترو الأنفاق خلال الأعوام القليلة القادمة وضع خطة سليمة لمحطات المترو والنقل الجماعي لتحقيق السهولة المرورية. كما وضعت وزارة الدولة لشؤون البيئة بالتنسيق مع الجهات المعنية عدة برامج تستهدف خفض عواد السيارات من أهمها تطبيق برنامج فحص عواد المركبات بوحدات المرور وعلى الطريق وأسطول
أتويماضم ةمئة يقو ا تض
. وتتييا ا وزالل
إليضرق
متواع فر ااتتااا غضز
ا يمتتر
لوتتوا فتر ا اتمضلام
. تلوث الهواء
0.02 نوعية الهواء:
زاام يتج رموثضم ا هواف يض قضةلل حتي ا رتتالام ا  تبمة وتلتلال ا  تواةل ا جومتة
. رث لتتتتتتة ا يمئتتتتة
ا تض رمتتتتة وري رتتتتة ا  تتتبة ا تض رمتتتتة
،
فقتتتا تتتت  ا تللمتتتز حمتتت ا اتتتت رموثتتتتضم
لئمامة متقلل ييضف
حما راتومضتهض فر ا هواف راتتوى ا تمتوا ا تتض  ويض تتض ر يوحمتة ا هتواف.
وت ت  ا رموثتضم
ادو مة ا لئمامة ا يضتجة حي ادي ت ة ا راتمفتة
تضزام ثتضير ألاتما ا ليلمتم، ثتضير ألاتما ا يمتتلوجمي، أوو
ألاما ا لليوي
وادوزوي و
ا جامرضم ا تض قة ا راتي قة،
وا ل ض.
3.02 تتم عملية رصد الملوثات
رتي اتنو
أجهزة متة تترتو ي تولل  ب متة حمتا رتاال ا متو  بمتا تقتو
ادجهزل يل ا ا تللمزام  بمض ، ثت  إجتلاف ا رتوات ضم ا باتضيمة
لرتوات  اتضحة  متللمتزام ا رل توال، أو
• جاءت متوسطات التركيزات للجسيمات الصلبة أقل من 2.5 ميكرومتر خلال عام 2012، 88% من الحدود السالفة بقائناً. lg
• جاءت متوسطات التركيزات لل окружающات خلال عام 2012، 88% من الحدود السالفة بقائناً. mg

3.18 تتم عملية رصد الملوثات من خلال أجهزة آلية تعمل بصورة لحظية على مدار اليوم حيث تقوم
الأجهزة برصد التركيزات لحظياً، ثم إجراء المتوسطات الحسابية كمتوسط ساعة للتركيزات المرصودة، أو

44
أجهزة تجميع العينات على فلاتر، ومن ثم تحليل تلك العينات في المعامل الكيميائية المتخصصة وذلك لتحديد نسب التركيزات.

ويبين الشكل أماكن توزيع 42 محطة رصد لحظي و45 محطة جمع عينات تحتوي على 20 محطة لجمع عينات الرصاص بالقاهرة الكبرى.

أماكن توزيع محطات رصد نوعية الهواء بالجمهورية

المصدر: جهاز شؤون البيئة - قطاع نوعية البيئة.

4.18 نوعية الهواء والتغيرات المناخية: يوجد تفاعل بين ملوثات الهواء وتغير المناخ وقد ركزت الأدلة العلمية على العلاقة بين غازات الاحتباس الحراري وارتفاع درجات الحرارة، وتأثير المناخ على حالة الغلاف الجوي، وهذا بدوره له تأثير على تكوين وتدفق ملوثات الهواء. ولذا، فإن هناك قلق من أن يؤدي تغير المناخ إلى زيادة الأمراض والوفيات المرتبطة بتلوث الهواء. فمن الصعب التنبؤ كيف ستتأثر نوعية الهواء من إجراء تغير المناخ في المستقبل. كما تساعد إجراءات التخفيف من تغير المناخ في الحد من تلوث الهواء، وفي المقابل تساعد تدابير التخفيف المتخذة لتوفير الهواء النقي على خفض انبعاثات غازات الدفيئة والتي تؤدي بدورها إلى تخفيضات في ظاهرة الاحتباس الحراري.

5.18 الضوضاء: تقوم وزارة الدولة لشئون البيئة بالتوسع في رصد مستويات الضوضاء في المناطق المختلفة لمحافظات القاهرة الكبرى بهدف تقييم الوضع الحالي وإعداد الخطط التي تساعدها الجهات المعنية على خفض مستويات الضوضاء التي يعاني منها المواطنين. وقد تم الرصد بالمناطق ذات الأنشطة
المختلفة ومقارنتها بنتائج العام السابق 2011 بهدف الوقوف على مدى فاعلية الإجراءات المتتخذة للحد من الضوضاء في المناطق التي تم الرصد بها، ويتضح من هذه المقارنة ما يلي:

- انخفاض مستويات الضوضاء في موقع المحطة الكائن بمدرسة وعرقش بطرقية الأوتواتردم في كل من فترتي النهار والليل بمقدار يصل إلى 7 دبسيل، وقد يرجع ذلك إلى انخفاض حركة المركبات الثقيلة على هذا الطريق بعد اتخاذها إلى طريق الكورنيش مخالفًا لقواعد السير مما يؤدي لأنخفاض مستويات الضوضاء البيئية بطريقية الأوتواتردم، ويزيده في الوقت ذاته من مستويات الضوضاء بطريقية الكورنيش.

- ارتفاع مستويات الضوضاء في معظم مواقع الرصد بمحافظات القاهرة الكبرى والمناطق الصناعية والمناطق التجارية والإدارية والمناطق الواقعة على طرق رئيسية أو فرعية عن الحدود والمعايير الواردة بالائحة التنفيذية لقانون البيئة رقم 9 لسنة 2009.

- عدم وجود تغيير ملحوظ في مستويات الضوضاء لفترتي اليوم (النهار والمساء) في معظم المناطق خلال عام 2012 بسبب عدم تفعيل خطة مكافحة الضوضاء بسبب الظروف التي مرت بها مصر مؤخرًا.
الحوكمة والتشريع الحضري: قضايا وتحديات من أجل أجندة حضرية جديدة.
الحوكمة والتشريع الحضري: قضايا وتحديات من أجل أجندة حضرية جديدة

يركز هذا الجزء من التقرير على استعراض الجهود المبذولة لإرساء قواعد الحوكمة وتطوير الاتجاه التشريعي الحضري، وتحلول نحو تطبيق الادماج، وتحسين المشاركة وحقوق الإنسان في التنمية الحضرية، وإعادة السلمية والأمان الحضري، وتغيير النمط الاجتماعي والعادات. ويفصل إلى مجموعة من التحديات التي يتعين التصدي لها من خلال بعض الإجراءات المقترحة.

21. تحسين التشريع الحضري

1. تضمن دستور 2013 على مجموعة من المبادئ لتحسين التشريع الحضري كان من أهمها: 1) التزام الدولة بضمان تشريعات حضرية تتحاكي اجتماعياً للقطاع الأفقر وذلك عبر تزامن الدولة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير سبل التكامل الاجتماعي ووضع خطة وطنية للإسكان 2) التزام الدولة بالشفافية وحق توفير المعلومات والبيانات والإجراءات والوثائق الرسمية 3) التزام الدولة بدعم تحقيق الادماج ودعم سلطات الوحدات المحلية في عمليات اتخاذ القرار. كما ألزم الدستور المشرع بإعداد مجموعة من القوانين المكلفة للدستور يتأتي في مقدمتها قانون الإدارة المحلية.

2. حصر التشريعات المنظمة للعمارة في قانون واحد للبناء: كما سبقت الإشارة، صدر قانون البناء الموحد رقم 119 لسنة 2008 الذي جمع كل التشريعات المنظمة للعمارة متمسّتًا مجالات التخطيط العمراني والتنسيق الحضري وتنظيم أعمال البناء والحفاظ على الثروة العقارية، حيث كانت هذه المجالات تنظمها قبل ذلك تشريعات خاصة بها. وقد قام القانون بتوضيح شكل العلاقات بين الجهات المختلفة المنوط بها إدارة العمارة. كما تقوم لجنة متخصصة في وزارة الإسكان بمراجعة أليات تطبيق القانون بهدف حل المشاكل وتقليل الالتباس وتطوير أليات تطبيقه. وقد تم تشكيل 3 مجموعات عمل فرعية، الأولى لمواجهة باب التخطيط العمراني بالهيئة العامة للتخطيط العمراني، والثانية لمراجعة باب تنظيم أعمال البناء بقطاع الإسكان، والثالثة لدراسة باب الحفاظ على الثروة المادية بقطاع الإسكان. ورصدت اللجنة أهم النقاط الواجب تعديليها في القانون: 1) إعادة تقييم دور المجالس الإدارية للتخطيط والتنمية العمرانية في ظل عدم انتقاده دوريًا 2) إمكانية إضافة مادة تكفّل إجراءات تغيير استخدامات المباني 3) وضع آلية لاستثمار التراخيص للأراضي المغلقة التي تم تسقيمها وبيعها دون مشروع تقيم معتمد.

لذلك يختص المركز بإعداد خرائط لاستخدامات أراضي الدولة خارج الزمام لكل الأغراض ومنح كل وزارة خرائط الأراضي المخصصة لاستخدامات أنشطتها.

4.21 إعداد مشروع قانون للتنظيم الموحد: أولى الحكومة اهتماماً كبيراً لتطوير الإطار التشريعي الحاكم للتنظيم بعد ثورة 25 يناير، فقد كلف المجلس الأعلى للتنظيم والتنمية العمرانية وزير التخطيط بإعداد استراتيجية لإصلاح منظومة التخطيط. وفي هذا السياق قامت وزارة التخطيط ومعهد التخطيط القومي بعد عدد من المؤتمرات وورش العمل صدرت إلى ضرورة إعداد مشروع قانون موحد للتنظيم يختص بالآتي:

- وضع المبادئ التي يجب الأخذ بها عند إعداد الخطط على المستويات المختلفة.
- تسليط التكامل بين أوراق الأطراف ذات الصلة في المراحل المختلفة لعملية التخطيط.
- توضيح العلاقة بين التخطيط المكاني والتخطيط القطاعي والتخطيط الاستراتيجي للدولة.
- توضيح الفرق في المحتوى والمضمن للخطط طويلة الأمد و刿ة الأمجل والسنوية.
- توضيح العلاقة بين التخطيط على المستوى القومي والإقليمي والملي.
- إقرار الخدمات والمرافق والمشروعات الاستراتيجية التي سوف يلتزم القرار التخطيطي لها إلى المستوى المختلفة.
- توضيح كيفية الربط بين التخطيط على المستوى المختلفة ومرافق إعداد الموازنة العامة للمؤهلة ومزايا الوحدات المحلية.
- إقرار الآليات التي يمكن أن يتخذها المستوى المحلي لضمان انسجام الخطط الإقليمية أو المحلية مع السياسة العامة للدولة.
- إقرار آليات المساحة والتابعة والتقييم وإشراف القطاع الخاص والمجتمع المدني في المراحل المختلفة للتخطيط على المستوى المختلفة.
- قصد قرار وزير التخطيط بتشكيل لجنة من الخبراء والمختصين في المجال لإعداد مشروع قانون يتم عرضه على مجلس النواب لفترة النقاش.

5.21 إعداد تشريعات جديدة لحماية الأراضي من التدعي: أعددت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بالاشتراك مع وزارة التنمية المحلية ووزارة الاسكان مشروع قانون لحماية الأراضي الزراعية. ويهدف القانون إلى تغليب عقوبات التدعي على الأرض الزراعية سواء بالتفجير أو التدوير أو البناء أو تركها دون زراعه. ويحظى مشروع القانون على الجهات الحكومية إعداد المباني المتعددة على الأراضي الزراعية بالمرافق بأي صورة من الصور.

6.21 القانون الجديد للإدارة المحلية: شكلت وزارة التنمية المحلية لجنة لإعداد مشروع قانون جديد للتنمية المحلية بدل من قانون الإدارة المحلية رقم 33 لسنة 1979. ومنح مشروع القانون الجديد مزيداً من الصلاحيات للمجالس المحلية الخاصة بالوحدات المحلية، وكذلك تشديد شروط اتخاذ أعضائها من حيث العدد وسن التشريع، بالإضافة إلى تعزيز دور المرأة والشاب في التنمية المحلية وإيجاد فرص عمل وتوفر بيئة ملائمة للاستثمار من طاقات الشباب. ويهدف القانون إلى التوجه نحو اللامركزية ومنح صلاحيات وسلطة أكبر للمحافظين ورؤساء الوحدات المحلية بحيث تقوم الوحدات المحلية في حدود السياسة العامة والخطة العامة للدولة بإنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة
في دائرتها كما تتولى هذه الوحدات كل في نطاق اختصاصها جميع الاختصاصات التي تتولاها الوزارات بمخصص الدوائر واللوائح المعمول بها.

2.11 إنشاء وزارة الدولة للتطوير الحضري والعشوائيات: في إطار توجيه الدولة لمزيد من الاهتمام بتطوير المناطق العشوائية صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 135 سنة 2014 بشأن إنشاء وزارة الدولة للتطوير الحضري والعشوائيات لتحقيق حياة آمنة بيئياً وصحياً للمواطن المصري. كما شمل الهدف من إنشاء هذه الوزارة تحسين مستوى المعيشة للفئات الفقيرة والمهيمنة بالدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية، وإيجاد حلول عملية لإعادة الوجه الحضاري والجمالي لمصر من خلال تطوير المناطق العشوائية والتي تشمل المناطق غير الأمنة والمناطق غير المخططة والأسواق العشوائية، وتتضمن مهام الوزارة الجديدة بناء منظومة قوية لإدارة المخلفات البلدية ومخلفات مواد البناء والعناصر، وعمل على بناء جسور النفق مع قاطني المناطق العشوائية والعمل على دمجهم ضمن المجتمع وإيراكمهم في عمليات التطوير.

2.2 اللامركزية وتدعم السلطات المحلية:

2.21 تدشين اللامركزية من خلال دستور 2013: نص دستور 2013 على التمكين الداية بدعم اللامركزية الإدارية والمالية والاقتصادية، وذلك عبر تكوين الوحدات الإدارية من توفير المركف المحلي والنهوض بها، وتوفر ما تحتاجه الوحدات المحلية من معاونة عفوية، وقنية، وإدارية، ومالية. ووضع الدستور من صياغات المجالس المحلية، فخصها بمثابة تنفيذ خطة التنمية، وسياسية وجه النشاط المختلفة، وممارسة أدوات الرقابة على الأجهزة التنفيذية من خلال اقتراحات، وتوجيه أسئلة، وطلبات إحاطة، والاستجابات، وسحب اللقية من رؤساء الوحدات المحلية.

2.22 إعداد استراتيجية اللامركزية المالية: من خلال مشاركة وزارة المالية ووزارة التنمية المحلية في عام 2009 بإعداد اللامركزية المالية وتتضمن هذه الاستراتيجية إعطاء دور أكبر لل المجالس الشعبية المحلية في التخطيط وإعداد الموازنات وقد تم تطوير صياغة التمويل زيادة عدد برامج التنمية المحلية في إطار خطة التنمية الإدارية والاقتصادية لعام 2014 وضع نظام التحويلات الحكومية وإنشاء إطار الإنفاق المتوسط الأجل وقوية الرقابة المالية المحلية الداخلية، ونظام للمنشآت الحكومية على المستوى المحلي. ويفتقدى هذا الاستراتيجية تم منح سلطات وزير المالية لرؤساء المجالس الشعبية بالمحافظات فيما يخص موازنتين المجالس الشعبية لكل محافظة من المحافظات، وكذلك تم الاتفاق على معادلة تمويلية لترسيع التحويلات المحلية من وزارة التنمية المحلية إلى الوحدات المحلية المختلفة. وقد تضمنت هذه المعادلة التمويلية معايير مختلفة مثل مؤشرات التنمية وتدعم المحافظات النائية، وقد تم تحديد البرامج التي تمثلها الاستثمارات المحلية إلى خمسة برامج أساسية، وهي: برنامج الكهرباء وبرنامج الطرق
والنقل وبرنامج تحسين البيئة وبرنامج الوحدات المحلية الذي يشمل تنمية أحوال المرأة والخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية وتدعيم احتياجات الوحدات المحلية.

٣.٤٤ إنشاء ووحدة تطوير الإدارة المحلية: قامت الحكومة في عام ٢٠٠٩ بتأسيس وحدة لدعم الإدارة المحلية وتطوير الإدارة المحلية، وقد تضمنت مهام هذه الوحدة تنمية مهارات القيادات المالية واعدة تصنيف قائم ومؤهل لتوسيع المرحلة القادمة. وتتمتع هذه الوحدة رفقة قدرات القيادة المحلية. وتقوم الوحدة حالياً بوضع استراتيجية لدعم التوجه نحو الادارية والتنمية الاقتصادية المحلية من خلال فريق عمل متخصص وبالشراكة مع عدد من الجهات الدولية.

٣.٣٤ تأسيس مرصد التنمية المحلية بوزارة التنمية المحلية: قامت وزارة التنمية المحلية بتأسيس مرصد التنمية المحلية لرصد تطورات تطبيق التشريعات والممارسات المالية المختلفة وبين اللجان والمراكز والمحلية، وأدوارها أيضاً على المواطنين. ويقوم المرصد بتصنيف عدة مؤشرات لخدمة التنمية، والتي من أهمها مؤشر الحوكمة، والتي تعكس أداء المؤسسات المحلية في تحقيق عناصر الحكم الجيد، وقياس أثر تطبيق الادارية على تخفيض تخفيض وحدات المحلية.

٣.٥٤ إنشاء معهد إعداد قادة في مجال التنمية المحلية: قامت وزارة التنمية المحلية في ٢٠١٤ بتحويل مركز إعداد القادة بسفارة إلى معهد دراسي. وقامت وزارة التنمية المحلية بتقديم مناهج من القيادة المحلية فيما يخص الشروط الهندسية والمالية والقانونية والتخطيط الاستراتيجي. ويعتبر المعهد إلى التوسعة في البرامج التدريبية لتصبح إلى عدد أكبر من العاملين بالإدارة المحلية وتطوير نهجية تنمية القدرات لإعداد كوارد مؤهلة إدارياً وتقنياً قادرة على أن تؤدي بدورها عملية إصلاح وتطوير الوحدات المحلية.

٣.٥١ إطلاق مشوار رائد في اللامركزية المالية بقطاع التعليم: تهدف المشاريع الرائدة في اللامركزية المالية بقطاع التعليم على تحقيق الاستخدامات التي تم تصميمها للصيانة المشرعة المتعلقة بإدارة المدارس والتي تقوم بالتحقيق لإنفاذها بالشراكة مع مجلس الأمناء للمدرسة، والتي يضم جميع الأطراف ذات الصلة على مستوى المدرسة. كما قامت وزارة التعليم بالتفصيل الاستراتيجيات التي تم تصميمها للتعليم الفني إلى المحافظات ليتم إنفاذها على الأولويات التي يقوم بتحديثها المديرية التعليمية بالشراكة مع الأطراف ذات الصلة.

٣.٤٣ تحسين المشاركة وحقوق الإنسان في التنمية الحضرية:

٣.٤٣ تضمن دستور عام ٢٠١٣ عدد من المواد التي تدعم حقوق الإنسان في التنمية الحضرية، مثل: (١) الحق في حماية الملكية وعدم نزعها إلا في حالة المنفعة العامة مع التعويض العادل والiphers (المادة ٦١٩) وحظر التهجير القسري التعسفي (المادة ٦٢٠) (٢) الحق في المسكن المائم للمواطنين بما يحقق العدالة الاجتماعية (المادة ٦٨). (٣) حق المواطنين في المعلومات، والتزام الدولة بالإفصاح عن
المعلومات وتوفير البيانات والإحصاءات وإثباتها بما يسهل الحصول عليها وتدائولاً بشفافية (المادة 68).

2. توقيع الدولة على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان: وقعت الحكومة المصرية على عدد من الاتفاقات والمواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، وقد كان على رأسها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والذي يلزم الحكومة بما يلي: (1) احترام وحماية وإعمال الحق في السكن الملائم، مما يترتب عليه واجبات على الدولة أولى تبنى تدابير تشريعية إدارية ومالية وقضائية وتشريعية وغيرها من أجل إعمال الحق في السكن الملائم بشكل كامل. كما تنظم الحكومة بتحقيق حد أدنى لمستوى السكن لكل المواطنين، مع إعطاء الأولوية للفئات الأكثر فقراً في جميع البرامج وعند تخصيص الموارد. (2) احترام أمن الحيازة لدى المواطنين، فتلتزم الدولة بعدم القيام بأي عمليات إخلاء قسري إلا كملاذ أخير، وبعد أن تكون جميع البدائل الممكنة الأخرى قد استنفذت وبعد أن تكون جميع شروط الحماية الإدارية المناسبة قد أُتمت. ضمان الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة، مما يقضي من الحكومة ضمان حق المواطنين في المشاركة في القرارات التي تؤثر على حقوقهم والتشاور حولها.

3. إنشاء مجلس مختص من دعوة بحضور الإنسان: تم إنشاء عدد من المجالس المعنية بضمان حقوق الإنسان، بما في ذلك مجلس الإنسان، ومجلس الإنسان، ومجلس الإنسان، ومجلس الإنسان. وقد شملت اختصاصات المجلس لحقوق الإنسان مناهجًا من المناهج التي تمثلها في الدورات التي تؤثر على حقوقهم والتشاور حولها. متابعة قضايا حقوق الإنسان المرتبطة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في مصر.

4. تضمن مواد تشريعية تهدف لتفعيل المشاركة في التنمية العمرانية: حرص المشرع على تضمين آليات معينة بتحكيم حقوق الإنسان وضمان الحق في المشاركة الشاملة في عمليات التخطيط. فعلى سبيل المثال، نصت المادة رقم 3 من قانون البنية على إنشاء المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية، والذي يختص بتجميع شركاء التنمية من تنفيذ أهدافهم ومستنداتهم نحو تحقيق الأهداف القومية. ويلزم القانون المجلس على إشكال ممثلي من المجتمع المدني والقطاع الخاص.
2.44 إقرار كود للبناء كمرجعية فنية موحدة للبناء في مصر: قامت الحكومة بإصدار مجموعة من أكواد البناء بواسطة لجان متخصصة من أئمة الجامعات والمختصين. وأوجبت الحكومة بقوة القانون على المهندسين الذين يتولون تصميم المباني وتقيذيها الالتزام التام بهذا الأكواد واعتبارها المرجعية الفنية التي يمكن الرجوع إليها. ويشمل الكود الاشتراكية التفصيلية الواجب تطبيقها مثل: الاشتراكية العقارية، وتلك المتعلقة بأعمال القوى الكهربائية والبيئية، وآلات الإيواء، وتشريد واستهلاك الطاقة، ومواد المعيشة، ومواد المصادر، والسلامة، وفتن السلامة والأمان.

المباني تحت الأرض والمصاعد والسلامة وتقييم السلامة والأمان.

2.44 ضرورة التفاوض مع مختصين للإشراف على أعمال البناء وتنفيذ المخططات الاستراتيجية والتضييقية: أوجبت المادة 6 من قانون البناء إلزم المالك بأن يعود إلى مهندس نقابي أو مكتب هندي معماري أو مدني بالإشراف على تنفيذ الأعمال المرخص بها، ويكون المشرف مسئولاً مسئولاً على الأمان، والسلامة، والصحة، واستخدام الموارد، ولا يجوز تجريز إشراف على تنفيذ هذه الأعمال.

3.44 ضمان مطابقة المبنى للمواصفات عبر إصدار شهادة صلاحية للمبنى. استحدث قانون البناء في المادة 12 هذه الشهادة التي يقوم المهندس المشترك على التقييم وإصدارها بعد الانتهاء من تنفيذ الأعمال ويتم تقديم هذه الشهادة إلى الجهة التشريعي المختصة التي يكون من حقها معاينة الأعمال وتفتيش من مطابقتها للشروط،才能够 إصدار الخطابات اللازمة للجهات المختصة لتزويد المبنى بالمرافق. من ناحية أخرى، ينص القانون على أنه في حالة ارتكاب مخالفات بعد إصدار شهادة صلاحية المبنى للإبلاغ، تحتزم الجهية التشريعي باتخاذ الإجراءات القانونية، وذلك ضمّناً للتأكد من سلامة الأعمال وتنفيذها طبقاً للمواصفات.

4.44 الإلزام الفوري للأعمال التي تتم بدون ترخيص: اعتبر القانون الأعمال التي تقام بدون ترخيص وجوبية الإلزام نظرً لِوالتشكل من تهديد للأرواح والممتلكات، بالإضافة إلى صعوبة تحديد المسؤولية للمستخدم أو الحصول على تعويض للمضررين. وحددت المادة 10 من قانون البناء نوع المباني المخالفة التي يجب أن تزال بالطريق الإداري على نفقة المالك. هذا وقرر القانون أنه من صلاحية المحافظ المختص إصدار قرار بالإلزام دون التدريج بالإجراءات الخاصة بإيقاف الأعمال ولا يجوز التجاوز عن إلزام هذه المخالفات.

5.44 ضرورة إصدار وثيقة لتأمين المبنى: نصت المادة 4 من قانون البناء على ضرورة الحصول على وثيقة تأمين بالنسبة للمباني التي يزيد ارتفاعها عن 4 أذار أو تزيد نكاملتها عن مليون جنيه، كما تم تعديل القانون بحيث يكون التأمين على المبنى كاملًاً في حالة التكلفة وتتم إصدار الوثيقة إحدى شركات التأمين بعد تكليفها لأحد المكاتب الهندسية المتخصصة والمقيدة بقائمة المكاتب الاستشارية المعتمدة.

53
2.44 إقرار الحدود الدنيا للطرق: حددت اللائحة التنفيذية الحدود الدنيا للطرق داخل الكثافة العمرانية القائمة وكذا مناطق الامتداد العمراني للمدن والقرى. كما تم التأكيد في القانون على ضرورة الإلتزام بإتفرج أماكن لأنظار السيارات طبق ما عقد الوحدات بالمنفي بحيث يتم تخفيف العبء عن الشوارع وذلك لضمان تحقيق سلوك مروري مناسبة وإمكانية وصول سيارات الإسعاف والفرق بسرعة في حالات الطوارئ.

7.24 هدد المنشآت الأولى للسقوط: تقوم المحافظات وفقاً للمادة 90 من قانون البناء المودع، بتشكيل لجان هندسية متخصصة لمعاينة وفحص العوارة وتقرر ما يلزم اتخاذه للحفاظ على الأرواح والأموال سواء بالصيانة أو الترميم أو التدقيق وتحديد ما إذا كانت هذه الأعمال تستوجب إخلاء المنفي من شاغليه كلياً أو جزئياً، حيث يتم إعلان ذوي الشأن بالقرار لتنفيذ مع خرض حقهم في التنظيم.

8.24 تطوير المناطق غير الأمنة: يهدف تطوير المناطق غير الأمنة إلى تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية وضمان حق المواطنين في الحصول على مسكن آمن، مع تحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية. و يتضمن ذلك من خلال توطين سكان المناطق العشوائية بنفس المواقع أو بأقرب مناطق مجاورة، ومشاركة الأهالي ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات المانحة لتطوير المناطق غير الأمنة.

2.25 تطوير الدمج الاجتماعي والعدالة:

1.25 تضمن دستور 2013 لمواد تعبر عن العدالة الاجتماعية: نص دستور 2013 على التزام الدولة المصرية بتحقيق العدالة الاجتماعية و توفير شئ التكافل الاجتماعي (مادة 8)، فلتلزم الدولة بتوفير خدمات التأميم الاجتماعي لكل مواطن لا يتمتع بنظام التأميم الاجتماعي (مادة 18) كما سبق الذكر، هذا وقد نص الدستور على إلزام الدولة بتوفير الحقوق الأساسية للمواطن مثل الحق في المساكن (78) والصحة (18) والتعليم (19) والغذاء (79). وفي نفس السياق تتضمن الدستور عدد من المواد الموجهة للفئات المجتمعية الأولى بالرعاية مثل المزارعين (2) والعمال (3) وذوي الإعاقة (4) والمسندين (32). وهذا وقد ضمن دستور 2013 التزام الدولة بتسمية مناطق مكانية بعينها (9) و (32).

2.25 أقر قانون الضمان الاجتماعي لسنة 2010: أصدرت الدولة قانون الضمان الاجتماعي رقم (2010) وذلك لضمان التكافل الاجتماعي بين أفراد الشعب من خلال تحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي والاقتصادي والمادي للأسرة الفقيرة التي لا يتوفر لها نظام التأميم الاجتماعي، وبالتالي تحقيق الحد الأدنى من الدخل لمن لا دخل لهم. وفي عام 2014 قام الدولة بإصدار القانون رقم (1) الذي تضمن عدداً كبيراً من الإصلاحات في قانون التضامن الاجتماعي لسنة 2010. ومن أبرز تحديات الفئات المعنية بالإستفادة من القانون مثل: الأيتام وأولاد الموتى، والأرامل أو المطلقة، والباردة التي بلغت سن 50 عاماً ولن يعمل، والفرد العاجز، والطفل المعاق. ونص القانون في
ديباجته الجديدة على التزام الدولة لتحقيق العدالة بين فئات المتقاعدين، وضمان العدالة التوزيعية، وتغيير
الحوكمة المؤسسية، وسلامة الجانب الاستثماري.

2.5 تفعيل قانون ومشروع الإسكان الاجتماعي: قامت الدولة بإصدار قانون الإسكان الاجتماعي،
الذي ينص على التزام الدولة بترقية الظروف السكنية ورفع الأوضاع للمواطنين دون تحملهم لأسعار
السوق الباهظة. وتتنول وزارة الإسكان إقراض وتنطيط وطرح مشروعات الإسكان الاجتماعي والإشراف
على تنفيذها، بغرض توفير مساكن ملائمة لمحدودي الدخل وقطع أراضي عائلية صغيرة لذوي الدخل
المتوسطة. وحد القانون إنشاء صندوق لتمويل الإسكان الاجتماعي بمثابة وإشراف حكومي.

2.5 برنامج الاستهداف الجغرافي للقرى الأكثر أهية: بدأت الحكومة في تجهيز المشروع عبر
وحدات محلية، وتبع النجاح المشروع فيها تعبير مختلف متكامل للنهاية بـ 1153 قرية بـ 27 محافظات تبلغ
عدد المستفيدين من محاور البرنامج 12.6 مليون. وقد شملت المرحلة الأولى للمشروع
عمل على تنمية 511 قرية تمثل القرى الأكثر فقرًا في 6 محافظات هي مبناً وأسويت وسواحة وقنا
والشرقية والبحرية. أما المرحلة الثانية للمشروع والتي بدأت في 2010 ومن المفترض أن تنتهي في
2017، فتهدف إلى تطوير 100 قرية في 9 محافظات.

5.5 إعطاء حصة أكبر من استثمارات الحكومة للمحافظات الأكثر فقرًا: قامت الحكومة بتنفيذ عدد من
المشروعات في المحافظات الأكثر فقرًا والتي تضمنت تنمية الظهير الصحراوي في المحافظات التي
يتواجد بها ظهير. ويتضمن المشروع إلى إنشاء 400 قرية جديدة وزراعة مليون فدان وإضافة
70,000 فرصة عمل، وقد تم الانتهاء من تنفيذ عدد 9 قرية. أما المشروع الآخر الذي لا يقل أهمية فيعود لسنة
2012 وهو مشروع إنشاء منطقة حرفيّة في كل قرية لها ظهير صحراوي وقد تم حصر الأراضي
الصالحة لإقامة هذه المناطق وفقًا لأولويات المحافظات وإقراض م самостояت لتوفر التمويل اللازم من
خلال عدة مصادر منها الصندوق الاجتماعي للتنمية.

6.5 التزام الدولة بتطوير المناطق العشوائية: صدر قرار رئيس الجمهورية رقم 305 لسنة 2008
بشأن إنشاء صندوق للمناطق العشوائية التابع لرئيسة مجلس الوزراء، يهدف إلى حصر المناطق
العشوائية وتطويرها، وتمثيلها، ووضع الخطة اللازمة ل迪拜جية عمراً، وإمدادها بالمرافق الأساسية، من
مياه وصرف صحي وكهرباء. ومن إنجازات الصندوق على المستوى القومي: إصدار الخريطة القومية
لحصور الأسواق العشوائية 2012، والخريطة القومية لحضر وتصنيف المناطق غير الأمنة والتي يتم
تحديثها سنوياً، وتحقيق الأراضي المثالية لإجبار المناطق غير الأمنة، وتحقيق فتح التراخيص لمناطق
المستقبل غير الملاءمة على أملاك القطاع الخاص (يقتضي الجزء السادس من التقرير تفصيل أكثر حول
هذا الموضوع).

7.5 التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني المحلية والدولية لتطوير المناطق العشوائية: على
المستوى المحلي ظهرت في العقد الماضي عدد من المبادرات التي يتم تنفيذها من خلال منظمات
المجتمع المدني لتطوير المناطق العشوائية مثل حملة "المليار لتطوير العشوائيات". وقد ساعدت الحكومة تلك المبادرة من خلال توفير الأراضي وحاجي تنفيذ هذه المشروعات. ومن ناحية أخرى، وقعت الحكومة المصرية في العقد الماضي عدد من الاتفاقيات مع عدد من الجهات المانحة ومنظمات المجتمع المدني الدولية لتحسين الظروف المعيشية لسكان المناطق العشوائية في مصر. وتشير هذه الاتفاقيات لمعالجة المشاكل الاجتماعية والإقتصادية من خلال عدد من البرامج مثل: رفع مستوى الخدمات الصحية للمرأة، تشغيل الشباب ودعم التدريب الاحترافي ومحو الأمية وإصدار بطاقات الرقم القومي وخفض حرومان الأطفال وعلاج الأمراض والآشوار وإنشاء المدارس (تتضمن الجزء السادس من التقرير مزيد من المعلومات).

2.26. التحديات والدور المستفادة المتعلقة بالحوكمة والتشريع الحضري

التحديات المتعلقة بالحوكمة والتشريع الحضري

1.26. التغير في السياسة العامة للدولة لم يتباكر مع إصلاحات إطار التشريعي المؤسسي: على الرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الدولة خلال السنوات الماضية والتي أدت إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي إلا أن الإصلاح الهيكلي الذي تبنته الحكومة والتحرك نحو اقتصاد السوق الحر، لم يكن مصحوباً بإصلاح إطار التشريعي المؤسسي المعني بالتخطيط والتنمية العمرانية والتنمية الاقتصادية بين الوزارات والهيئات المركزية والجهوية بالتخطيط والتنمية الحضرية وضع السياسات المعنوية بالخدمات المحلية وتنمية الاقتصاد المحلي.

2.26. المركزية الإدارية والمالية والسياسية: أشار دستور 1971 إلى وجبة التنقل التدريجي للصلحات إلى المجالات الشعبية المنتخبة وقد نص قانون الإدارة المحلية رقم 3 لسنة 1979 على أن تقوم الوزارات والهيئات إلى نقل استثمارات المشروعات التي تم تكليف الوحدات المحلية المختصة بالتخطيط لها. وبالرغم من وضع إطار التشريعي المحفز للمراكز فإن العلاقة بين الحكومة المركزية والوحدات المحلية مازال بعيد بالمركزية الشديدة. فعلى سبيل المثال، فإن نظام الموازنة العامة الحالي مبني على مركزية واضحة لكل من النفقات والإيرادات العامة، ويمكنا هذه المركزية الاعتماد الكبير للمحلات على التمويل المركزي أو تحويلات الخزينة العامة والتي تصل نحو 90% من جملة الإنفاق المحلي على النحو الذي سيضج في الفصل الخامس من التقرير. هذا يدلون أن الإيرادات المحلية على محدوديتها لا تمك الوحدات سلطة الإنفاق منها هذا من جهة أخرى. كذلك فإن سلطة اتخاذ القرار في تنفيذ أغلب المشروعات المحلية مازال في يد الوزارات والهيئات المركزية.

3.26. الإتداعية في المنهجية المتبعة لعملية التخطيط للتنمية المحلية. تتمثل هذه الاتداعية في اتباع نهجين مختلفين للخطي. الأول هو التخطيط الشامل (في إطار الخط الخطة الاجتماعية والاقتصادية
للدولة) والذي قصر دور الأجهزة المحلية للتخطيط بمعاونة الوحدات المحلية في وضع مشاريع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (أما اتخاذ القرار فهو يؤخذ بشكل مركزي). أما النهج الثانى للتخطيط فهو التخطيط الاستراتيجي والذي يتبني في إعداد المخططات الاستراتيجية كما ورد في قانون البناء رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولاحظه التنفيذي دون أن يتم ربطه بمخرجات الخطة الاجتماعية الاقتصادية. وقد أدى هذا الأدوار إلى ضعف التخطيط المحلي وعدم تنفيذه أو تمويل المشروعات الاستراتيجية التي يتم اقتراحها في المخططات الاستراتيجية.

٢٦. التنفيذ السريع للمخططات الاستراتيجية: قامت الحكومات المتغيرة لإعداد عدد من المخططات الاستراتيجية على المستويات المختلفة، وذلك للإسهام في حل مشاكل الإسكان والتعمية العمرانية. ورغم هذه الجهود، إلا أن اقتراح التنسيق بين الجهات التنفيذية المختلفة أدى إلى عدم اكتمال أو ضعف تنفيذ تلك المخططات. وقد أدت المركزية الإدارية والمالية إلى صعوبة اتخاذ القرار أثناء إعادة إعداد وتقييد المخططات، وتشغله منظمات المجتمع المدني والمجالس المحلية من المشاركة الإيجابية في وضع السياسات والبرامج النموية.

٢٦. التضارب في اختصاصات الوزارات والهيئات المعني ة بالتخطيط والتنمية العمرانية: ينتج عن تعدد الجهات المعنية بعملية التخطيط والتنمية العمرانية في مصر، تضارب في دراست الموقف والحلول التنموية المفروضة. لذلك تقوم الحكومة حالياً بتجميع في وزارة التخطيط بإعداد مشروع لقانون موحد لتخطيط يقوم بدعم التكامل بين أذار الأطراف ذات الصلة في المراحل المختلفة لعملية التخطيط.

الدروس المستفادة المتعلقة بالحوكمة والتشريع الحضري

٢٦. أهمية تحديث القوانين لتنسق مع مبادئ دستور ٢٠١٣. ففي السياق المصري يتضح جلياً الاحتياج الكبير لحزمة تشريعات جديدة تعكس ما تضمنه دستور ٢٠١٣ من موارد مالية تتعلق بالأرض والسكن والعمال ودعم الأوركاستر، وهو ما يقوم به مؤسسات الدولة من إعداد مشاريع قوانين مثل مشروع قانون الأرضي المحدد، مشروع قانون التخطيط الموحد، مشروع قانون حماية الأراضي من التعدي، ومجموعة قانون الإصلاح الإداري الجديد وموافقة قانون البناء الموحد.

٢٦. أهمية تلافي التضارب وعدم الوضوح في القوانين المعنية بعملية التخطيط والتنمية العمرانية، وذلك من خلال حصر وتعديل القوانين المنظمة والمعنى بالتنقيط، والذي يؤدي دوره في دعم التكامل بين أذار الأطراف ذات الصلة في المراحل المختلفة لعملية التخطيط. وكذلك ضرورة مراقبة التشريعات المعنية بتضمن الشروط المبرمجة في عملية التخطيط، بحيث يتم تحديد دور منظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص في العملية النموية على مستوى الوحدة الإدارية ويشكلما في عملية المراقبة والمتابعة والمسائلة.
9.26 ضرورة التحرك نحو اللامركزية وارتبط ذلك بإصلاح الeiطر المؤسسوي والتشريعي الذي يحكم التخطيط ووقف هيئة الحكومة المركزية على مهام التخطيط والمتتابعة وتتضمن مستويات الدولة من العمل بناءً على جماعية لتحقيق التكامل المرجو وكذلك إنشاء شركات التنمية بطريقة فعالة على كل مستوى. ويمكن تحقيق ذلك من خلال توزيع صلاحيات المجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني المحلية، وذلك بإعطائهم صلاحيات طلب الإحاطة والاستجواب وسحب ثقة المحافظين.

10.26 أهمية التطوير المؤسسوي على المستوى الوحدات المحلية بطرق غير تقليدية بحيث تكون ليست مجرد طبقة أخرى من الهرارقية، وإنما مؤسسات مزمنة تستطيع الاستجابة بصورة أكثر فعالية للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال استخدام أساليب مبكرة لبناء قدرات الكواد الحكومية لتعزيز قدراتها على العمل كفريق مع شركاء التنمية، وكذلك يجب أن يكون منهجية بناء القدرات مبنية على طرق ووسائل متعددة قادرة على الجمع بين توضيح المفاهيم من ناحية وتطبيق هذه المفاهيم بشكل عملي وواقي من الناحية الأخرى.

11.26 اتباع مبدأ تجريبي في المرحلة الأولى للاستصلاح المؤسسوي من خلال أتمات مختلفة، مثل اختبار التجربة في إقليم معين أو قطاع معين. وقد أوضحت التجربة المصرية في اتباع المبدأ التجريبي في تنفيذ المبادرات الاستراتيجية والتوجه نحو اللامركزية في قطاع التعليم على أهمية هذا النهج لما له من قوة على تحقيق التعلم والابتكار وتصحيح المسار عند الحاجة.

12.26 على الرغم من عدم إمكانية بناء الآليات الإدارية دون أن تكون مصحوبة بإجراءات تدعم اللامركزية المالية، فإنها في الوقت نفسه أن المضي سريعا في اللامركزية المالية مع إعمال الجوانب الإدارية اللامركزية لن يسمح لتحقيق المزايا المشروعة من اللامركزية، بل ربما من الأرجح أن يؤدي إلى العديد من المشاكل. وفي هذا السياق يجب أن يكون التقدم في اللامركزية المالية موازاً مع التوجه إلى اللامركزية الإدارية ونقل المهام والاختصاصات إلى المستوى المحلي وبناء قدرات الموارد البشرية للمجالس التنفيذية والشعبية.
13.26 أهمية إقرار كود موحد كمرجعية فنية للبناء، على أن يتضمن إجراءات التعامل مع متخصصين
للإشراف على أعمال البناء وتنفيذ المخططات الاستراتيجية والتقنية، وضمان مطابقة المبنى
للمواصفات عبر إصدار شهادة صلاحية للمبنى، والإزالة القوية للأعمال التي تتم بدون ترخيص، وخدم
المنشآت الآيلة للسقوط. 2) أهمية تقوية جهاز الدولة التنفيذية من أجل تطبيق القانون على المخالفين
والذين يعرضون حياة المواطنين للخطر، وضرورة عدم متابعة المباني المخالفة التي تهدد حياة الناس بأي
مرافق أو خدمات.

14.26 ضرورة أن يتضمن الإطار التشريعي على مواد تكفل الحد الأدنى من الحقوق الاقتصادية
والاجتماعية، من حق في تعليم جيد وخدمات صحية جيدة، ومسكن ملائم، وغذاء كاف. ويمكن الاستفادة
من التجربة المصرية في وضع تشريعات تكفل تلك الحقوق مثل قانون الضمان الاجتماعي وقانون
الإسكان الاجتماعي، وكذلك يجب التأكد من وجود البيئة الممكنة لمؤسسات المجتمع المدني والجهات
ذات الصلة للقيام بدورهم في المساعدة الاجتماعية والتأكد من قيام مؤسسات الدولة من القيام بالالتزاماتها.
الاقتصاد الحضري.
الاقتصاد الحضري

يهدف هذا الجزء من التقرير مراجعة الجهود المبذولة لدعم الاقتصاد الحضري، حيث يتم تحليل التطورات المتعلقة بالتمويل المحلي وعلاقته بالتمويل على المستوى القومي. كما يستعرض أيضاً مناقشات تعزيز فرص الحصول على التمويل القناعي، وتجارب دعم التنمية الاقتصادية المحلية، وتوفير فرص عمل لأبناء ومستوى حياة كريمة، ودمج الاقتصاد الحضري في إطار سياسات التنمية على المستوى القومي. ويجد هذا الجزء التهديدات والدرس المستفاده من التجارب الحالية ويخص إلى القضايا التي يتعين إدراجها في برنامج العمل الجديد للهنايت 3.

2.42 تطوير التمويل المحلي

1.28 يعاني التمويل المحلي في مصر من ضعف حجم الموارد المالية المحلية في ضوء محدودية الدور الذي تلعبه الوحدات المحلية في تغطية الموارد المالية الذاتية وفي إعداد موازنتاتها. وتضطلع الجهات التنفيذية بالحق في الرقابة المالية دون الأجهزة الشعبية المنتخبة.

2.08 وقد تم وضع قواعد على إدار من المحليات للصندوق والحسابات الخاصة وفقًاً للقانون رقم 139 لسنة 2006. وتشتمل هذه الموارد بالمحدودية نتيجة عدم قيام مصلحتي الضرائب والجمارك بسداد نصيب المحليات من الإيرادات المشتركة وضعف حصول المشروطات الإنتاجية بالمحدودية.

3.08 يتضمن قانون الإدارة المحلية رقم 1979 للإطار التشريعي الحاكم للموارد المحلية وفقاً للموارد 36 و 37. ويوضح الجدول رقم (5 – 1) مصادر الموارد المحلية للاستعمال المختلفة، وفقًا لمواد القانون سالفة الذكر. كما يتضح من الجدول رقم (5 – 2)

والشكل رقم (5 – 1) أن 80٪ من إجمالي الموارد المحلية في المتوسط خلال الفترة 2006–2013/2014 تأتي من التمويل المحلي، بينما لا تشكل الإيرادات المحلية سوى 11٪ بالإضافة إلى 9٪ اقتصاد.

4.08 يوضح الجدول رقم (5 – 2) أن 30٪ من نصيب المحليات من الضرائب يأتي من الرسوم على السيارات و26٪ من الضرائب على المباني و22٪ من الضرائب على الشركت والجهة المنتقبة (27٪) يأتي من الأنواع الأخرى من الضرائب. كما يتضح انخفاض حصة الضرائب المحلية من الضرائب القمومية في 0.6% عام 2006 إلى 0.2% إلى 0.2% 2013/2014.

5.08 ويشتكي هيلد الموارد الذاتية للإدارة المحلية في عام 2009/2010 مقاومة بعام 2013/2014 يتيح ارتفاع نسبة الرسوم على السلع والخدمات من 31% إلى 38٪، وارتفاع الضريبة المحلية من 11% إلى 16% وانخفاض نسبة التعويضات والعوامل والمنح الدولية من 30% و 7%，على التوالي إلى لا شيء، وتزايدت نسبة عوائد الملكية حول 2% خلال عامي المقارنة.


8.28 كما يوضح الجدول رقم (5 - 6) أن نسبة الإيرادات المحلية إلى جملة الإيرادات العامة بلغت 21.2% في المتوسط خلال الفترة (2003/2004-2012/2013)، بينما بلغت نسبة النفقات المحلية إلى جملة النفقات العامة 14.3% في المتوسط خلال فترة. ومن ثم وصلت نسبة الإيرادات المحلية للنفقات المحلية في المتوسط 11.1% فقط، بينما العجز الممول مركزيًا كنسبة من إجمالي النفقات للإدارة المحلية بلغ 89% في المتوسط خلال هذه الفترة.

9.28 وقد قامت وزارة التخطيط مؤخرًا بمحاولة توزيع الاستثمارات جغرافياً بالنسبة للخطة الاقتصادية والاجتماعية التي تجري إعدادها حالياً للعام المالي 2014/2015. حيث تم تطوير مجموعة من نماذج التنمية تقوم بربط المشروع المطلوب الإدراج في إطار الخطة على مؤشر تنمية ومكان. واعتقلت الوزارة مجموعة من ورش العمل مع الوزارات والهيئات المختلفة لشرح النماذج الجديدة، بالإضافة إلى تقديم الدعم الفني اللذين لهذه الجهات. وقد أدى ذلك إلى توزيع أكثر من 70% من المشروعات المدرجة في إطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة للعام المالي 2014/2015 جغرافياً، بعد أن كانت المشروعات الموزعة جغرافياً لا تتجاوز 45% في السنوات الماضية.
1.49 تعزيز فرص الحصول على التمويل العقاري.

1.49 بالإضافة إلى إصدار قانون التمويل العقاري رقم 148 لسنة 2011، وإنشاء "صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري" بهدف دعم حصول محدودي الدخل على مسكن مائم، تقدم الدولة حاليًّا برامج لتمويل العقاري في مساعدة لسد فجوة المسكن عن الطبقات المنخفضة ومتوسطة الدخل. وتتضمن هذه البرامج مبادرة البنك المركزي المصري لتأسيس صندوق التمويل العقاري بفائدة منخفضة وفترة سداد ممتدة. أما البرنامج الثاني فتولِّى تطبيقه وزارة الإسكان من خلال بيع وتأجير الوحدات السكنية المدعومة. ويتضمن البرنامج الثالث توفير الأرض ودعم قيام المواطنين بناء مساكنهم من خلال برنامج "بيت الوطن" أو "بني بيتك" أو "بيت العائلة".

2.49 البرنامج الأول: مبادرة البنك المركزي المصري: قام البنك المركزي المصري بتخصيص مبلغ مليار جنيه لصندوق التمويل العقاري، على أن تقوم البنوك بالحصول على هذا التمويل على مدى 20 عامًا ويسعر فائدة منخفضة. ثم تقوم البنوك بإعادة إقراض المواطنين بسعر فائدة 8% لأصحاب الدخل المتوسط و7% لأصحاب الدخل المنخفض، على ألا تتجاوز قيمة التمويل العقاري 300 ألف جنيه.

3.49 وتجرد الإشارة إلى أن البنك الدولي يقوم بتمويل صندوق آخر للتمويل العقاري منخفض التكلفة من خلال منحة في حدود 300 مليون دولار أمريكي. تستهدف هذه المنحة القيادات الفقيرة التي يقيم دخلها عن 2500 جنيه في الشهر. ويشترط البنك الدولي أيضًا إلا يزيد قيمة العقار عن 120 ألف جنيه، بحيث تتراوح قيمة الفرض بين 10 الأف و25 آلاف جنيه. وتواجه هذه المنحة عدد من التحديات من أهمها تركز المطورين العقاريين على بناء الوحدات السكنية مرتفعة التكلفة والتي تأتي باحتياجات أصحاب الدخل المرتفعة. كما توجد صعوبة في إثبات دخل المتقدمين للحصول على التمويل العقاري. وقد بلغ رصيد المنحة 120 مليون جنيه لم يتم تخصيصها بعد.

4.49 البرنامج الثاني: وزارة الإسكان والشركات العامة: قامت وزارة الإسكان والهيئة والشركات العامة ببناء 7829 وحدة سكنية لمحدودي الدخل حتى عام 2012/2011، ساهمت المحافظات بناء 57% منها وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة قام بتوفير 20% من هذه الوحدات و19% من خلال جهاز التعمير و2% قامت ببناء شركات الإسكان والتشريحة و1% تم توفيرها من خلال كل من الهيئة العامة للبناء والإسكان التعاوني وبنك الإسكان والتمويل وصندوق التمويل العقاري.

5.49 وقد أعلنت وزارة الإسكان خلال عام 2011 على توفير مليون وحدة سكنية منها 850 ألف وحدة سكنية جديدة وتجديد 150 ألف وحدة قائمة بالفعل. وقد حددت الوزارة مساحة هذه الوحدات بحوالي 43 متر مربع على أن تتراوح قيمتها بين 15 ألف جنيه و22 ألف جنيه. وقد تزامنت الكمية المتزايدة للاخفاض مقارنة بالوحدات الأخرى المخصصة لمحدودي الدخل. وقد تضمنت الخطة العاجلة لتشييد الاقتصاد
التأسيس للعدالة الاجتماعية (أكتوبر 2013 - يونيو 2014) الانتهاء من تنفيذ 19624 وحدة للإسكان الاجتماعي في محافظات الجمهورية و 2008 وحدة من خلال برنامج الإسكان الاجتماعي بالمدن الجديدة، وخلال العام الحالي أعلنت القوات المسلحة عن بناء مليون وحدة سكنية جديدة للفئات محدودة الدخل بالتعاون مع دولة الإمارات العربية المتحدة خلال 5 سنوات وبتكلفة إجمالية 280 مليار جنيه.

6.29 البرامج الثالث: برامج "بيت الوطن، أو "ابني بيتك"، أو "بيت العائلة"; تقوم هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بتخصيص أراضي للمصريين العاملين بالخارج في حدود 500 متر مربع على أن يتم البناء على 50٪ فقط من مساحة الأرض. يستفيد من هذا البرنامج المصريون العاملين بالخارج فقط خاصة من أصحاب الدخل المتوسط والمرتفع. وفي بعض الأحيان تقوم هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بتخصيص بعض الأراضي للمطورين العقاريين لبناء بعض الوحدات السكنية منخفضة التكلفة ولكن في أضيق الحدود.

7.29 أما برنامج "ابني بيتك" فيشتمل تخصيص الدولة لعدد 90 ألف قطعة من الأراضي في حدود 150 متر مربع لكل منها ليبلغ ما يقرب من 700 ألف وحدة سكنية في حدود 123 متر مربع لكل منها.

ويشتمل برنامج "بيت العائلة" على بناء 90 ألف وحدة تتراوح مساحة كل منها بين 150 و350 متر مربع. وقد واجه هذا البرنامج عدد من التحديات التي تتمثل في عدم إمداد هذه الأراضي بالمرافق اللازمة بالإضافة إلى وجود قيد على المساحات التي يتم البناء عليها فضلاً عن تعرض المشروع لبعض المشاكل الأمنية المترتبة على بعد الأراضي التي تم تخصيصها لهذا البرنامج عن مناطق العمران.

8.29 وفي إطار الخطة الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي 2014/2015 تم تخصيص نحو 9.7 مليار جنيه للمشروع القومي للإسكان الاجتماعي لإنشاء نحو مليون وحدة سكنية في مختلف محافظات الجمهورية وإعطاء الأولوية للشباب في الحصول على هذه الوحدات السكنية وإنشاء واستكمال المدن الجديدة وتم تخصص المرافق للمجتمعات العمرانية الجديدة.

3.0 دعم التنمية الاقتصادية المحلية


2.30 ويتوزع الفقر في صعيد مصر حيث تشير الإحصاءات إلى أن 49.4٪ من سكان ريف الصعيد فقراء في عام 2013/2012، مقابل 44.4٪ عام 2009/2008 وتفقد هذه نسبة إلى 29٪ في حضر
الوجه القبلي مقابل 21.3% عام 2009/2008. وبعبارة أخرى فإن ريف الوجه القبلي الذي يعيش فيه نحو 25.6% من سكان مصر يحتوي على 49.9% من الفقراء. كما بلغت نسبة الفقراء الجدد في ريف الصعيد نحو 16.7% مقابل 11.2% في حضر الصعيد. كما بلغت نسبة الفقراء الجدد في ريف الدلتا نحو 32.4% مقابل 0.9% في حضر الدلتا، و9.6% في المحافظات الحضرية (الجدول رقم 5 – 8). وتظهر هذه البيانات إلى أن 70.5% من الفقراء الدامين يعيشون في ريف الصعيد، مقابل 17.8% في حضر الصعيد، أي أن الصعيد يضم نحو 88.3% من الفقراء الدامين مقابل 11.8% في حضر الدلتا. كما أن معدلات البطالة تختلف من منطقة لأخرى لتوضيح تركيز البطالة في الوجه البحري والدلتا ومحافظات القناة (الشكل رقم 3.31).

2.0. لما سبق يتواصل عدم توازن مستويات التنمية على المستوى المحلي. وخلال الحرب القليلة الماضية، كان هناك عدد من المحاولات والجهود المبذولة لدعم التنمية الاقتصادية المحلية والتي تشمل:

- الخطة العاجلة والتي تضمنت منح كل قرية مليون جنيه مصري لتمويل بعض المشروعات التنموية في هذه القرى.

Municipal Initiative for Strategic Recovery

- مبادرة الانتعاش الاستراتيجي للمحلات (MISR) والتي استهدفت تطوير أقل 58 وجهة محلية وفقاً لمؤشر التنمية البشرية (ملحق رقم 5 – 1).

- برامج شروق والذي استهدف تنمية بعض مشروعات البنية الأساسية من خلال المشاركة المحلية (ملحق رقم 5 – 2).

2.3.0. وقد قامت وزارة التنمية المحلية منذ عام 2008 بتأسيس وحدة لدعم الازماتية والتي تحولت منذ عام 2011 إلى وحدة تطوير الإدارة المحلية، وذلك بهدف دعم الجهود التي تبذلها الدولة للتحول نحو تطبيق الازماتية. وقد قامت هذه الوحدة بالمشاركة مع عدد من شركاء التنمية المحليين والدوليين بإعداد استراتيجية الازماتية والبرنامج التنفيذي لها، كما تم إعداد مسودة لتعديل قانون الإدارة المحلية رقم 43 لسنة 1979، وذلك بهدف تطبيق الازماتية السياسية والإدارية والمالية خلال فترة تصل إلى ما يقرب من 10 سنوات مع وجود فترة انتقالية لتأهيل الوحدات المحلية للاستفادة بمهمات أكبر لتحقيق التنمية المحلية.

3.0. وقد قامت وزارة الصحة بتخصيص مبلغ 8.7 مليار جنيه مصري من موازنة الديوان العام خلال العام المالي 2008/2009 لتطبيق الازماتية في ثلاث محافظات بصورة استثنائية. وبعد تطبيق صيغة تمويل محددة، حصلت كل مدرسة على 6 آلاف جنيه مصري في المتوسط. وقامت وزارة الإسكان

3. سيتم دراسة البطالة بالتفصيل في الجزء التالي رقم 31.
يتخصيص مبلغ 850 مليون جنيه لتطبيق اللازم المالي على إنشطة الياتية والإحلال لشبكات المياه والصرف الصحي في كافة محافظات الجمهورية (باستخدام صيغة تموز تم تعمد على عدد السكان).

وقد أدى غياب الاستقرار السياسي خلال السنوات الثلاث الماضية إلى تأثير هذه الجهود التي من المقرر استثمارها في إكمال خارطة الطريق السياسية، وفقاً لما ورد في الدستور المصري لعام 2013.

(ملحق رقم 5 - 3).

ومن المعروف أن صندوق التنمية المحلية الذي تأسس بوزارة التنمية المحلية عام 1979 يعد أهم البرامج التي استهدفت دعم جهود التنمية على المستوى المحلي، ومنذ نشأة الصندوق وحتى نهاية 2010، ساهم الصندوق في تمويل 92 مشروعا صغير لخدمة ما يقرب من 10 ٪ مستفيد في مختلف محافظات الجمهورية بإجمالي تمويل فوق 45 مليون جنيه مصري (ملحق رقم 5 - 4).

7.30 كما قامت وزارة التخطيط في إطار إعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة 2014/2015 والبرنامج الاستراتيجي للعام الأول وفي إطار تطوير منهجية التخطيط المبتعدة في إعداد هذه الخطط بإلقاء البدء المكاني للتنمية في هذه الخطط. حيث قامت الوزارة باستحداث مجموعة من الدراسات التي يستدف جزء منها بربط المشروعات الاستراتيجية للقطاعات المختلفة بمؤسسات التنمية القطاعية والسكانية، وقد نتج عن هذا التخطيط توزيع ما يزيد عن 80 ٪ من المشروعات الاستراتيجية المدرجة في البرنامج الاستراتيجي للعام المالي 2014/2015 موزعة جغرافياً بعد أن كانت المشروعات الموجودة جغرافياً لا تتجاوز 45 ٪ في السنوات السابقة. كما تقوم الوزارة بإعداد خطة إقليمية بالتركيز على مشروعات التنمية الاقتصادية (الزراعة واستصلاح الأرضي والري والصناعة والنقل والكهرباء والطاقة) في الأقاليم الاقتصادية السائحة. ويتم أيضاً إعداد خطة المواطنة التي توضح كافة المشروعات الاقليمية (الإسكان والتنمية العمرانية والتعليم قبل الجامعي والجامعي والعالي والصحة وخدمات الرعاية الاجتماعية والتنمية المحلية) على مستوى المراكز والأحياء بكافة محافظات الجمهورية.


تقوم وحدة تطوير الإدارة المحلية بوزارة التنمية المحلية بتنفيذ عدد من مشروعات التنمية المحلية الاسترشادية في محافظات القيوم وسوهاج وفقًا للمنهجية المعتمدة من صندوق الأمم المتحدة لتمويل التنمية (الشكل رقم 5 – 4). ومن المبادرات الهامة التي يقوم برنامج الأمم المتحدة للتنمية بتمويلها، مبادرة البناء والتي تستهدف تنفيذ عدد من المشروعات التنموية في محافظة قنا (ملحق رقم 5 – 5).

تقوم الهيئة العامة للتخطيط العمراني التابعة لوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية بإعداد المخططات التنموية للأقاليم والمحافظات والمدن. وقد بدأت الهيئة جهودًا كبيرة في تطوير المنهجية المستخدمة في إعداد هذه المخططات ودعم فني من برنامج الأمم المتحدة للمسطيات البشرية (المول). وتتضمن هذه المخططات برامج ومشروعات لدعم التنمية المحلية على المستوى الاقتصادي ووكذا الخدمي.

هناك أيضاً عدد من الوزارات القطاعية والهيئات العامة التي تلعب دورًا في دعم التنمية الاقتصادية المحلية. وتشمل هذه الوزارات والهيئات ولاية الصناعة من خلال فرع هيئة التنمية الصناعية بالمحافظات ومن خلال مكاتب تجهيز الأعمال التابعة لمركز تطوير الصناعة. كما تقوم وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي في دعم التنمية المحلية من خلال فروع هيئة التنمية الزراعية وفروع هيئة التنمية السياحية. ويوجد في بعض المحافظات مكاتب لجنة التنمية السياحية.

توفر فرص عمل لائق ومستوى حياة كريم.

شهد الاقتصاد المصري خلال السنوات الثلاث الماضية تباينًا شديد، ووصل معدل النمو الاقتصادي إلى 2% في المتوسط، كما بلغ 11.2% خلال النصف الأول من العام المالي الحالي. وأدى انكماش النشاط الاقتصادي إلى تراجع الطلب على العمل ومحدودية فرص العمل في القطاع الخاص، وتزايد الإقبال على العمل الحكومي. ولكن مشكلة البطالة في مصر ليست وليدة هذه السنوات الثلاث الأخيرة فقط. ولكن سوق العمل عاني لفترات طويلة من اختلالات هيكليات أدت إلى عدم ملاءمات مخرجات التعليم لاحتياجات أصحاب الأعمال من ناحية بالإضافة إلى تزايد عدد المتخصصين سنويًا لسوق العمل والذين يتراوحون بين 700 - 800 ألف باحث عن عمل، مع عدم قدرة سوق العمل على استيعاب هذه الأعداد حتى في فترات النمو الاقتصادي المرتفع. كما لم تنجح سياسات سوق العمل الشاملة (سياسات التعليم وبرامج التدريب وقيادة التدريب وتثبيت زيادة الأعمال والتمويل المتاحي الصغير) في تحقيق الفجوة بين عرض العمل والطلب عليه. ويتضح من الشكل رقم (5 – 5) ارتفاع معدل البطالة بشكل عام خلال الفترة من 1992 وحتى 2012. وحتى في الفترات التي انتشأت بارتفاع معدلات النمو، لم يتم توفير عدد مناسب من فرص العمل التي تساهم في استيعاب التدفقات الجديدة لسوق العمل والسبب كذلك من رصيد المتعطشين. وقد واصلت معدل البطالة ارتفاعه ليصل إلى 13.4% على المستوى القومي في الربع الثاني.

67
من العام المالي 2013/2014. ونнтزايد هذه المعدلات بين الشباب لتصلى إلى 25.8% و بين الإناث حيث بلغت 25% خلال ذات الفترة.

2.31 كما تفاوت أيضاً معدلات البطالة بين الإقليم والعوامل المختلفة، فعلى مستوى الأقاليم، بلغ أعلى معدل للبطالة في إقليم القاهرة حيث بلغ 10.3% يليه إقليم جنوب الصعيد 10.6%. كما وصل معدل البطالة إلى 14.1% في إقليم وسط الصعيد وإقليم القاهرة الكبرى. أما إقليم الدلتا والسكندرية وشمال الصعيد فكانت معدلات البطالة أقل من الأقاليم الأخرى حيث بلغت 12.7% و 11% و 8.7% على التوالي (الجدول رقم 5 - 6). أما على مستوى المحافظات، فقد بلغ معدلات البطالة ذروتها في محافظة بورسعيد وأقل مستوى في محافظة بني سويف (الشكل رقم 5 - 3).

2.31 وقد أدى ارتفاع حجم القطاع غير الرسمي والذي تتأمي بدرجة كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية إلى اتساع جزء من البطالة خاصة بين الشباب، غير أن فرص العمل المتاحة في القطاع غير الرسمي لا تعد فرص للعمل اللائق، وذلك لتقليل مستوى الأجور وعدم وجود عقود عمل رسمية وتأمينات اجتماعية وتأمين صحي وتأمين ضد إصابات العمل وخلافه.


ويتم مثل هذا الهدف في خفض معدلات البطالة إلى 5% عند انتهاء الخطة وتحقيق مستوى معيشي لائق للفقراء. من أهم البرامج التي تضمنتها "الخطة القومية لتشغيل الشباب"، دعم دور الذي تقوم به مكاتب العمل التابعة لوزارة القوى العاملة والهجرة الموجودة في كافة المحافظات الجهوية في توفير فرص عمل للشباب على المستوى المحلي من خلال إصلاح مكاتب العمل في إطار استراتيجي لأمكاني الخدمات العامة للتشغيل. وقد تضمنت الخطة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطوير دور مكاتب العمل لتصبح قادرة على تقديم التدريب للباحثين عن عمل على مهارات البحث عن عمل، ومساعدتهم في كتابة السيرة الذاتية وتحديدها، واعتماد طلبات العمل، وتنظيم المقابلات الشخصية. علاوة على ذلك، تلعب مكاتب العمل دوراً مهمأ في تزويد الباحثين عن عمل بالعلومات وتقييم الشروط لهم. ومن شأن رفع مستوى مكاتب العمل زيادة قدراتها الفنية أن يساعد على سد الفجوة بين طلب سوق العمل وعرض المهن. كما يمكن من توفير مساعدة أفضل للشباب في وقت الأزمة الاقتصادية. كما أن تشغيل إقامة وكالات تشغيل خاصة سيكون له دور هام خاصاً في المحافظات والمناطق التي لا يوجد بها مكاتب عمل تابعة لوزارة القوى العاملة والهجرة.

5.31 على الرغم من أن الحكومة المصرية قد أعلنت عن تطبيق الحد الأدنى للأجور ليصبح 1200 جنيه منذ يناير 2014، إلا أنها قطاع الخاص مازال محجةً عن الالتزام بهذا القرار. وتتضمن الأسباب
32 دمج الاقتصاد الحضري في إطار سياسات التنمية على المستوى القومي

3.2 تتضمن عملية رسم السياسات الاقتصادية والمالية والتنمية والتنمية بشكل عام بالمركزية الشديدة. ولا
تتضمن دمجًا للاقتصاد الحضري بالشكل الذي يحقق التنمية الإقليمية والمكانية المتوازنة. وفي إطار
الجهود التي تبذلها وزارة التخطيط لتطوير منظومة التخطيط وفي أساليب إعداد خطة التنمية الاقتصادية
والاجتماعية لعام 2013/2014، وذلك للتأكيد على البدء المكاني للاستثمارات العامة. وقد تم الربط بين
الاستثمارات وتوزيعها وفقًا لمؤشرات تنمية وأخرى تخطيطية. وقد تم أيضًا إعداد مجموعة جديدة من
النماذج التي تم توزيعها على الولايات والهياكل والشركات العامة المختلفة (جهات الإسقاط) للحصول على
بيانات عن المشروعات المختلفة التي تم إدراجها في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

3.2 وقد تضمنت المعلومات المطلوبة استيفائها من خلال هذه النماذج معلومات عن الرؤية
الاستراتيجية للجهات المختلفة والأهداف التي من المقرر أن تؤدي هذه المشروعات لتحقيقها، بالإضافة
إلى معلومات متصلة عن المشروعات من حيث جذورها الاقتصادية والهيكل التمويلي المتوقع وخلافه.
وقد أسفرت هذه التجربة عن توزيع ما يقارب 70% من المشروعات الاستثمارية بخطة العام المالي
2014/2015، 12% جغرافياً مقارنة بـ 50% خلال العام الماضي 2013/2014.

3.2 وفي إطار جهود وزارة التخطيط لتوسيع نطاق مشاركة المواطنين ومنح القطاع الخاص ومؤسسات
المجتمع المدني دورًا أكبر في عملية التنمية وإعداد السلطات المحلية - باعتبارها الأقرب إلى المواطنين
والآخرين - بأريحية الالتزام في التعرف على الطبقات المالية والمالية والبشرية الكامنة في المجتمع
المحليل - المزيد من الصلحيات من خلال التوجه نحو تطبيق المركزية وهو ما يجعل تقديم الخدمات
العامة المستجيبة للاحتياجات المحلية والإقليمية أكثر فاعلية عن تلك المحددة مركزياً والتي تتجاهل
الوارق الإقليمية والجغرافية. وبالمثل، فإن النظام السياسي المركزي الذي تلعب فيه السلطات المحلية
والإقليمية دورًا هامًا في تقديم الخدمات العامة غالبًا ما يؤدي في نهاية المطاف إلى نحو اقتصادي أكثر
توالياً يحقق العدالة الاجتماعية من خلال تقاسم نشر النمو الاقتصادي بشكل فعال. ومن هذا المنطلق
قامت وزارة التخطيط، اعتبارًا من العام المالي 2013/2014، بإعداد استثمارات القطاعات الخدمية مباشرة
في مشروع موازنتها، مما يتيح مجالًا أفضل وأسرع لعمل تلك المديريات، وبالتالي معدلات تنفيذ أعلى
للمشروعات الاستثمارية التي يتم تنفيذها في نطاق عمل هذه المديريات.
1. التحديات والدروس المستفادة من التجارب الحالية

في ضوء استعراض التجارب الحالية يمكن التوصل للتحديات والدروس المستفادة التالية:

- تعاني المستويات المحلية من غياب الحياد المالي، حيث تتحمل المحاليات أعمال القيام بخدمات كثيرة دون أن يرتبط ذلك بنقل التمويل للملايين لتقديم هذه الخدمات.
- كما تتسم قدرة السلطات المحلية على تحديد قيمة الضرائب والرسوم وعلى الاحتياط أو الحصول على المنح بالضعف. ولا تقدم الحكومة الحوافز الكافية للمحاليات لزيادة مواردها الذاتية.
- تقوم المجالس الشعبية المحلية المنتخبة بدور محدود في القرارات الخاصة بالموارد المالية المحلية.
- التوجه نحو اللامركزية المالية يعني من عوائق عديدة منها: رفض بعض السلطات المحلية تحل المسؤولة عن الموارد المالية، ومعارضة وزارات التخطيط بسبب تفتيت الاستثمارات.
- ترفض السلطات القطاعية تطبيق اللامركزية المالية حيث لا تمتلك المستويات المحلية القدرة الفنية على تقديم الخدمات أو وضع الخطط أو الاستخدام الكفاء للموارد في ظل نظام التحويلات غير المشروطة.
تعاني المستوى المحلي من محدودية الاستثمارات إيجاد سبل لتوجيه الاستثمار في إطول الوقت في تأسيس وتحديد النشاط الاقتصادي والاجتماعي في نوفمبر 2013. وتتسم المستويات المحلية بتوافع عمليات مؤشرات الحوكمة المركزية في إدارة الموارد المالية وتتحقيق الهدى والتعاون والاستقرار.

دور المحيطات محدود في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الرغم من أهميته البالغة.

لا يوجد دور للمحافر في دعم التنمية الاقتصادية المحلية.

عدم تصرف الاستثمارات العامة والخاصة ومن ثم توفير فرص العمل للناشئة، خاصة للشباب والنساء.

زيادة نسبة مساهمة الاقتصاد غير الرسمي في النشاط الاقتصادي إلى نسبة تتراوح بين 30% و60% من الناتج المحلي الإجمالي وما ترتبت على ذلك من انخفاض في حصول الأفراد وزيادة معدلات الفقر وكتندي مستوى فرص العمل.

تتنبأ المستوى العام خاصة في ضوء زيادات الهجرة الداخلية من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وضعف الاستثمار في المناطق الحضرية لتمويل الخدمات العامة في ضوء الضغوط المتزايدة على الموارد العامة للدولة. وقد ترتبت على ذلك تزايد شعور المواطنين بعدم الرضا عن مستوى الخدمات العامة.

أدت المقومتاء القرارات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وعدم تضمن المستوى المحلي في منظومة اتخاذ القرارات التشريعة إلى عدم نافذة استخدام الموارد الطبيعية والمادية والمادية والبشرية وعدم توفر معدلات التنمية في كافة أنحاء الجمهورية.

التحديات المستقبلية والقضايا التي يتبعن إدراجها في برنامج العمل الجديد يتعين أن يتضمن برنامج العمل الجديد ما يلي:

32.

71
وضع قانون جديد للإدارة المحلية؛ يسمح بتوزيع الوظائف والمهام التي تقوم بها الإدارة المحلية، وتفعيل المخططات الإستراتيجية وربطها بالموازنة المحلية، وتعزيز استقلال الإدارات المحلية.

- منح المديين سلطة فرض الضرائب المحلية؛ ومن أهمها جزء من الضرائب العقارية، وجزء من الضرائب الدخل، وجزء من الضرائب المبيعات، والضرائب على المناطق الترفيهية.

- مراجعة الرسوم المحلية سنوياً وربطها بمعدل التضخم.

زيادة قدرة المستويات المحلية على توليد الموارد المالية المحلية من خلال البدء في إرساء الأسس المؤسسية والمادية اللازمة لإصدار سندات طويلة الأجل لتمويل مشروعة البنية الأساسية ومنح السلطات المحلية مزيد من الصلاحيات لجذب الاستثمار ومساندته خلال مراحل التأسيس والتشغيل المختلفة.

- تأسيس "صندوق التنمية المحلية"في كل محافظة يتم تمويلها من خلال عائد المحاجر والمنازل والمصايد والضرائب الإضافية على الإيرادات وقناة السويس ومساهمة القطاع الخاص والمنح، ويتبع توزيع حصيلة هذه الصناديق وفقًا لصيغة تمويلية.

- تفعيل الامركزية الإدارية والمالية وفقاً لما ورد في دستور مصر لعام 2013، على أن يعكس قانون الإدارة المحلية الجديد الاستحقاقات الدستورية المتعلقة بالمركزية.

- استمرار الجهود التي تبذلها وزارة التخطيط في تدبيج الامركزية في توزيع الامركزىات وتمكين المستوى المحلي من ممارسة دور أكبر في تحديد احتياجات وترتيب أولوياتها والمشاركة في توفير الاستثمارات اللازمة لتنفيذ هذه الأولويات.

- بناء قدرات المديين فيما يتعلق بالتخطيط المحلي وإدارة الموارد المحلية وتحصيل الموارد المحلية.

وضع خطط محلية وإقليمية لتشمل الشباب بمشاركة كافة الأطراف المعنية من حكومة مركزية وإدارة محلية والقطاع الخاص المحلي والمجتمع المدني النشط محلياً وإقليماً، على أن تتضمن هذه الخطط أهم البرامج التي تتلاهم مع الموارد المحلية والتي تستطيع أن توفر أكبر قدر ممكن من فرص العمل اللائق على المستوى المحلي الإقليمي. وتشمل هذه الخطط أيضاً السياسات والقرارات التي تيعين اتخاذها على المستوى المركزي للهيئة المناخ المألوف لتوفير فرص العمل اللائق خاصة للشباب والنساء والفئات المهمة.

- الاستمرار في إصدار "التقرير المحلي لمسارة الأعمال" بالتعاون مع البنك الدولي و"تقرير التنمية البشرية الوطنية" بالتعاون مع معهد التخطيط القومي وإصدار "تقرير التنافسية المحلية"
بالتعاون مع المجلس الوطني المصري للتنافسية. وتساعد هذه التقارير في التأكيد على أهمية الاقتصاد المحلي وكيفية رفع تنافسية ومستوى التنمية في المحيطات وتعزيز قدرتها على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتوفر فرص العمل اللائق.

- مراجعة قانون التمويل العقاري على النحو الذي يساهم في تعظيم فرص الفئات محدودة الدخل في توفر المسكن الملائم.
- زيادة عدد برامج الدعم التي توفرها الحكومة للحصول على المسكن الملائم. وتشمل أمثلة البرامج التي يمكن تبنيها، برنامج تمويل صيانة الوحدات السكنية القائمة والتي تحتاج إلى صيانة. كما يمكن استحداث برامج لتمويل تأجير المساكين لمن لا يستطيعوا سداد القيمة الإيجارية التي تتراوح بين 250 جنيه و 50 جنيه شهراً، أو برامج الإيجار بهدف التملك.
- مراجعة منظومة برامج الدعم والمساندة التي تقدمها الحكومة لتوفر المسكن لمحدودي الدخل.
- الإسراع في إجراءات التسجيل العقاري لتغطية المناطق الحضرية والريفية أيضاً.
الإسكان والخدمات الأساسية
VI. الإسكان والخدمات الأساسية

يتناول هذا الجزء من التقرير "قطاع الإسكان والخدمات الأساسية" والذي يعكس الهدف الرئيسي لأغذية الموئل والمتمثل في "توفير الموارد الملابس للجميع"، وهدف الألفية رقم 11 والمعنى يتحسن الظروف المعيشية لسكان الأحياء الفقيرة، وتسعى الدولة لتحقيق هذه الأهداف من خلال تمكين الأفراد من الحصول على مسكن آمن صحي ومساور التكلفة، يتمتع بكافة الخدمات الأساسية من مياه شرب وصرف صحي والطاقة، بالإضافة إلى ربط مناطق الإسكان بمناطق العمل والخدمات من خلال شبكة تطريق ووسائل نقل يومية مستدامة.

الارتقاء بالأحياء الفقيرة والحد من انتشارها


1-2-5 وتعزيز أهمية تقديم ملكات الأراضي وتأميم الحيازة في عمليات التطوير أصدر مجلس الوزراء في اجتماعه في 10/1/2011 قرارًا ينظم بيع أراضي الدولة للسكان غير القانونين القاطنين به أسعار مخفضة وشروط سود مبسطة. واستخدمت حصيلة بيع الأرضي في بناء المساكن والخدمات الاجتماعية الضرورية، وقد ساهم البرنامج بشكل واضح في تطوير البيئة العمرانية في المناطق المستهدفة، وقد بلغ إجمالي اشتراكات المياه 13.2 مليون مشترك، وخدمة الصرف الصحي 6.8 مليون مشترك حتى ديسمبر 2013. وطبقًا لتقرير الهيئة العامة للتخطيط العمراني عام 2014 بلغ عدد المناطق العشوائية 1181 منطقة تم تطوير 17.4% منها، وجاري تطوير 58%، إلا أن 31.8% من المناطق لم تشملها خطة التطوير.

توفير البرامج القومي لتطوير المناطق العشوائية نوعية من المناطق غير الرسمية وما المناطق غير الرسمية على الأرضي الزراعية، والمناطق غير الرسمية على أراضي الدولة الصحراوية والمهددة بالإحلول. وحدد البرنامج ثلاثة أنواع من المناطق وتشمل: مناطق قاحلة للتطوير، ومناطق بئر إزالة، ومناطق قاحلة للتطوير الجزيئي. وبلغ عدد المناطق 2011 منطقة منها 20 منطقة غير قاحلة للتطوير بئر إزالة. ونظراً لأن كل محافظة حددت المناطق العشوائية على حدة فقد ان بعض المحافظات تضمنت الإحياء القديمة المتهدة عمراً وبيئياً مع المناطق غير الرسمية على الأراضي الزراعية وأراضي الدولة.

The National Urban Development Framework in the Arab Republic of Egypt April 2014 page 42
3-5 وقد أكدت الحكومة المصرية التزامها بتحسين الظروف المعيشية لسكان المناطق العشوائية في الخطة الخمسية 2002-2012، من خلال توفير فرص العمل والتنمية الاقتصادية المحلية، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في عمليات الارتداد بتلك المناطق.

3-5 وقد قامت الهيئة العامة للتخطيط العمراني بالإطار العام للاستراتيجية تعتبر العشوائيات والحد منها، بجهد التنسيق بين الجهود المبذولة من كافة الأطراف المعنية بما فيهم الجهات المانحة من خلال تبني رؤية موحدة و استراتيجيات متكاملة لضمان تحقيق التنمية المتكاملة بتلك المناطق. وتضمن الإطار تعريف للمناطق العشوائية

تصنيف مناطق مخاطر أحداث النزاعات (الملحق رقم 6-1)، والتي شملت استراتيجيات لاحتراء نمو المناطق العشوائية (تحريز العشوائيات) إلى جانب سياسات التطوير الكلي والجزئي. وقد قامت الهيئة العامة للتخطيط العمراني بإعداد عدة مخططات فضائية لاحتراء نمو المناطق العشوائية في محافظات القاهرة والجيزة، والإسكندرية، والإسماعلية، إلا أن حل المجالات الشعبية المحلية في أعقاب ثورة يناير 2011، أوقفت المرحلة النهائية للمواصفة والمخططات تلك المحافظات.

5-5 وقد عرف قانون البناء الموعدد 119 لعام 2008 نوعين من المناطق من الناحية التخطيطية:

- مناطق غير مخططة ومناطق إعادة التخطيط: وقد تضمن مفهوم القانوني (الرسمية) في تعريف مناطق إعادة التخطيط، إذ تعرّف مناطق إعادة التخطيط (مناطق سكنية متوهجة) في حين تضمن مفهوم العشوائية في تعريف المناطق غير المخططة. وقد حددت جميع المخططات الاستراتيجية أنواع المناطق والتدخليات التخطيطية المفيدة، سواء الأرتداد الكلي أو الجزئي، وفقاً لمستوى تدهور المباني والبيئة العمرانية.

طبقاً للهيئة العامة للتخطيط العمراني تم انتهاك من اعتماد المخططات التفصيلية لمناطق التخري ج بمراقبة الجيزة (المحيطية - كفر طهمس - المعتمدية - كفر الجبل)، ومحافظة القاهرة ( область الولادة ينو) جارى اعتماد المخططات التفصيلية لمناطق التحري ج بمراقبة القليوبية (امكـ) - مؤسسة الزكاة - البركة)، ومناطق التحري ج بمراقبة القاهرة (أبو دجلة - بركة النصر - كفر الباجة) تم الانتهاء من إعداد المخططات التفصيلية لعدد 7 مناطق بمحافظة الإسكندرية، وبارب إعداد المخططات التفصيلية لمناطق التحري ج بمراقبة القليوبية (بهيم).

يعبر القانون مناطق إعادة التخطيط ومناطق غير المخططة كالالتالي:

- مناطق إعادة التخطيط: المناطق المراد تجديدها وتطويرها، وتتم تحديدها بالمخطط الاستراتيجي للمدينة وتتضمن:
  - المناطق أو المساحات التي تعاني من الكافات البنائية العالية وتكون الغالبية العظمى أساسية تماشيًا، واستلزم الأمر إحلالها بعدة تحريج تطويرها.
  - المناطق أو المساحات التي تكون بعض مبانها مهولة وتقترف إلى المرافق أو الخدمات الأساسية، ولا يستلزم الأمر إحلالها بالكامل بل إعادة بعض أجزائها أو إعدادها للاستخدام في المرافق والخدمات اللازمة لتصبحها والارتداد بمستواها.

- مناطق غير المخططة: المناطق التي نشأت بمجاورة للمناطق والروائح المنظمة للتخطيط وبناء، وتتم تحديدها في المخطط الاستراتيجي للمنطقة، وتتم إعداد أحم المشروعات المطلوبة لتطوير المنطقة.

76
3-5 وقد أعلنت الحكومة المصرية في عام 2008 الأولية للتعامل مع المناطق غير الأمنة. حيث صدر قرار رئيس الجمهورية رقم 3-5 لسنة 2008 بشأن إنشاء صندوق تطوير المناطق العشوائية ويتبع رئاسة مجلس الوزراء، وتشمل مهمة الصندوق حصر وتصنيف المناطق العشوائية وضع رؤية شاملة لتطويرها وإعداد خطة قومية لتطويرها وإدارة تمويل مشروعات التطوير وتابعات تنفيذها مع المؤسسات المدنية والمحافظات. ويبصر الصندوق اختصاصاته بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية ووحدات الإدارة المحلية.

3-5 وقد قام صندوق تطوير المناطق العشوائية في خلال الفترة 2013-2014 بالتعاون مع المحافظات بإجراء حصر وتصنيف المناطق العشوائية في جميع المدن (ملحق 2-6) ووفقًا لأحدث تقدير من الصندوق فقد بلغ عدد المناطق غير الأمنة (2014-2015) 42 منطقه بإجمالي 93 فدان وعدد السكان حوالي مليون نسمة قطعون في 246716 وحدة سكنية ومن بين تلك المناطق يوجد 35 منطقة مهددة للحياة بإجمالي 74657 فدان وعدد وحدات سكنية 17623 يحاجز إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وتشكيل المناطق غير المخططة حوالي 95% من الكثافة العمرانية في القرى المصرية وحوالي 37,5٪ من الكثافة العمرانية للمدن المصرية.

3-5 وقد أقر مجلس الوزراء في أبريل 2010 الخطة القومية لتطوير المناطق غير الأمنة والمقرر الانتهاء منها في عام 2018 بإجمالي تكلفة 8.5 مليار جنيه. وقد تم حتى الآن تطوير عدد 58 منطقة غير آمنة من إجمالي 224 منطقة تشمل مساحة 523 فدان وعدد سكان حوالي 119 ألف نسمة قطعون حوالي 30 ألف وحدة سكنية بإجمالي تكلفة استثمارية 16.5 مليار جنيه. كما يجري العمل حالياً لتطوير عدد 57 منطقة وسوق عشوائي بتنفيذها مع نهاية عام 2015/2014. كما يتم إعداد الخطط التنفيذية للبدء في تطوير عدد 32 منطقة وسوق عشوائي. وتتضمن آليات تنفيذ خطط التطوير توطين السكان في ذات الأماكن وبناء المباني السكنية في المناطق الجديدة لنقل السكان والتي غالباً ما تكون قريبة من موقع التطور ورد البنيات التحتية وتنفيذ البرامج الاجتماعية والاقتصادية بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية (فصول نحو الأمية وتوظيف الشاب والرعاية الصحية وإصدار بطاقات الرقم القومي) ويوضح الملحق رقم (1) آليات لبعض مشروعات تطوير المناطق غير الأمنة.

3-5 كما أعد صندوق تطوير المناطق العشوائية حصر لمساحة المناطق غير المخططة على خرائط أساس بمدن المحافظات حيث أوضح أنها تمثل نسبة 37,5٪ من الكثافة العمرانية للمدن المصرية. يتم تنفيذ خطط عمل عاجلة لعدد 30 منطقة ذات أولوية (12 منطقة في محافظة الجيزة و17 منطقة في محافظة القاهرة). كما أعد الصندوق خطط تنفيذية لعدد 15 منطقة في حي حلوان وعدد 2 منطقة شرق مدينة نصر بالإضافة إلى مشروع دفن كابلات الضغط العالي الهوائية بحي حلوان (5 مناطق) وداري
تنفيذها بتمويل من اتحاد بنك مصر وتم الانتهاء من تنفيذ مشروع إرسادي لتطوير منطقة المنازل في مدينة دمياط بالتنسيق مع المحافظة.

35 - وفي إطار "تطوير الأسواق العشوائية" و"تطوير القرى ذات المنتج الواحد"، قام الصندوق بإعداد خطة قومية لتطوير الأسواق العشوائية حيث شمل الحضور 1999 سوق عشوائي بسعة 3,5592 وحدة بيع مجمعة حسب التخصص (المواد الغذائية والحرفيات والتجارية).

وبدأ صندوق تطوير المناطق العشوائية بحصر القرى ذات المنتج الواحد في المحافظات وهي عبارة عن قرى تشتهر بصناعة منتج معين يملأه كمية كبيرة من أهل القرية. وقد تم الانتهاء من حصر القرى بمحافظات المنوفية وأسوان والوادي الجديد. وتسعى هذه المبادرة لتسهيل إفريحة على الهجرة من الريف إلى المدن من خلال تطوير الاقتصاد المحلي وتوفر فرص عمل جديدة، وتحسين المنتجات، وتوصية الأسواق، وخاصة للحرف اليدوية والمنتجات المحلية المتميزة المهددة بالانسحاب.

35 - وقد أكدت الحكومة التزامها بتحسين ظروف المعيشة في المناطق العشوائية من خلال إنشاء وزارة الدولة للتطوير الحضري والعشوائيات في الحكومة الجديدة اعتباراً من يونيو 2014. ومن المتوقع أن تقوم الوزارة الجديدة بتيسير إدراج جميع برامج الدولة بمشاريع الارتباط بالعشوائيات لضمان إتاحة التمويل الكافي وتوجيهه بشكل صحيح إلى الفئات الأكثر احتياجًا.

35 - هناك العديد من المشروعات الرائدة التي تُفْتَت بتعاون مع المنظمات الدولية مثل البنك الدولي والوكالة الإيطالية الألمانية ومنظمات الأمم المتحدة. ومن أمثلة هذه المشروعات مشروع الناصرية في أسوان ومشروع ناصر في القاهرة وجزيرة الدهب وساحل مكي والوراق في الجبلاية. وتضمن الملحق (3-6) توصيف لبرنامج التنمية المشاركة في المناطق الحضرية الذي تتقدم وزارة التخطيط بالتنسيق مع التعاون الإيطالي الأوروبي والاتحاد الأوروبي في القاهرة والجبل في الشرقية. ويهدف البرنامج إلى تسهيل الظروف المعيشية لسكان الحضر الفقراء في 5 مناطق عشوائية من خلال تحسين الظروف البيئية وتقليل الخدمات بشكل أفضل من قبل الإدارة المحلية ومنظمات المجتمع المدني.

36 - تعزيز فرص الحصول على المسكن الملائم

1- تزامنت الحكومة المصرية بتوفر أكبر كمية من الوحدات السكنية لمنخفضي ومحدودي الدخل وقد ظهر هذا جلياً من خلال خطة الإسكان (ملحق 3-4) التي تنفذ في الفترة ما بين عام 1987 وحتى عام 2014 (ملحق 3-4). وقد تم إنشاء حوالي 2,546,758 وحدة سكنية من مناطق حضرية الجمهوريتية في الفترة من عام 1997 وحتى عام 2013 ونفّذ القطاع الخاص حوالي 47,9% من إجمالي هذه الوحدات. وتبلغ نسبة وحدات منخفضي الدخل حوالي 51.8% (مسا عبائل 2,226,1 وحدة) من إجمالي
الوحدات. وساهم القطاع الحكومي بنسبة حوالي 89.7% من إنتاجه في إسكان منخفضي ومحدودي الدخل، بينما ساهم القطاع الخاص بنسبة حوالي 38.3% من إنتاجه. وطبقاً لإجمالي عدد الوحدات السكنية لذوي الدخل المنخفض التي نفذت نجد أن القطاع الخاص يشارك بعدد وحدات سكنية أكثر من القطاع الحكومي (67.0% و45.2% على التوالي). وتتمثل نسبة الوحدات السكنية لذوي الدخل المتوسط حوالي 31.9% من إجمالي الوحدات التي نفذت بينما تمثل نسبة الوحدات السكنية لذوي الدخل فوق المتوسط حوالي 16.3% من الوحدات (ملحق 6-4). ويشمل الملفح (6-5) تحليل بيانات إنتاج الإسكان مقارنة بالخطط المستهدفة.

2-36 وتسليلاً لتنفيذ الوحدات السكنية لذوي الدخل المنخفض قامت الدولة بتنفيذ مجموعة من المشروعات تهدف إلى توفير الإسكان للشباب وذوي الدخل المنخفض مثل: مشروع الإسكان الحرج- الإسكان العائلى - إسكان الشباب (العام 1997) - مشروع إسكان المستقبل (العام 1998). وساهم مشروع إسكان مبارك للشباب ومشروع إسكان المستقبل في توفير حوالي 140 ألف وحدة سكنية على مستوى عمال من التصميم والجودة للشباب ذوي الدخل المنخفض وفي تحسين آليات التملك للعائلات الصغيرة ذات الدخل المحدود (ملحق 6-7).

3-36 ولخلال الفترة ما بين عام 2005 وحتى عام 2012 قامت وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية بالتنفيذ والإنفاذ على المشروعات القومية للإسكان بجميع المحافظات والمدن الجديدة. واستهدف المشروع إنشاء 500 ألف وحدة سكنية من خلال 7 محاور (ملحق 6-8) وباستثمارات بلغت 35,65 مليار جنيه منها 11,65 مليار دعم لا يرد. ويعمل المشروع القومي للإسكان على توفير حوالي 48% من الإسكان الاجتماعي وإسكان ذوي الدخل المتوسط على التوالي. كما بلغت نسبة وحدات محور التأجير بالمشروع القومي حوالي 14%.

3-36 وتشير التقارير إلى أن المشروع القومي للإسكان (الملحق 6-9) قد نجح تحقيق الهدف المبكر وهو تنفيذ 500 ألف وحدة سكنية حيث أنه قد تم تنفيذ حوالي 432,617 وحدة. نجح المشروع أيضاً في استكمال حوالي 68.3% من الوحدات السكنية وتسليم حوالي 49,936 وحدة. وتظهر معدلات التنفيذ الأقل في محاور المستثمرين بنسبة (69.8%) وفي محاور الإيجار للوحدات السكنية الصغيرة بنسبة (62.0%) بالمقارنة بمعدلات تنفيذ مشروع إني بيتك (100 %) ومحور التملك بنسبة (92.9%)

3-36 وعلى غرار المشروع القومي للإسكان تنتبى الحكومة حالياً مشروع الإسكان الاجتماعي لإقامة ملايين وحدة سكنية في خلال 6 سنوات بالمدن الجديدة والمحافظات بجميع أنحاء الجمهورية بتكلفة إجمالية حوالي 130 مليار جنيه بخلاف تكلفة الأرض والمرافق. حيث يهدف المشروع إلى توفير وحدات سكنية لذوي الدخل المحدود في بعض المناطق التي تحددها وزارة الإسكان والمرافق في المحافظات

79
ومدنا الجديدة أيضاً تتوفر قطع أراضي معدة للبناء بعد أقصى 400 مم لمستوي الدخل في المجتمعات العمرانية الجديدة.

36- ويتم تسهيل تنفيذ المشروع القومي للإسكان وغيره من مشاريع الإسكان عن طريق عدة آليات (ملحق 6-10) مثل: الإمضاء بالأراضي في المحافظات ومدنا الجديدة وكذلك تتوفر القروض الميسرة وتحسين بيئة العمل وضمان الحصول على الدعم الملازم. وتم إصدار بعض القواعد المهمة بهذا الصدد مثل قانون التمويل العقاري 2008/144 وقانون البناء الموحد 2008/119 وقانون الإسكان الاجتماعي 2014/33. وجد أن وقت لقانون البناء الموحد والذي يسهل إجراءات تراخيص البناء ويضع قيم ثابتة لتكاليف استخراج الرخص قد قايم بتحسين ترتيب مصر من المرتبة 154 في مؤشر سهولة إجراءات استخراج تراخيص الأعمال وذلك في تقرير سهولة ممارسة الأعمال عام 2014. كما صدر القانون رقم 144 لسنة 2008 في شأن تنظيم هدم المباني والمنشآت غير الألية للسقوط والحفاظ على التراث العمراني.

37- ضمان التوفير المستدام لفرص الحصول على مياه الشرب المأمونة وعلى خدمات الصرف الصحي الأساسية. قامت الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي بإعداد استراتيجية لإعادة هيكلة قطاع مياه الشرب والصرف الصحي حتى عام 2030 بهدف تغطية جميع المدن والقرى بخدمات مياه الشرب الأمنة والصرف الصحي. وقد بلغت نسبة سكان المناطق الحضرية الذين يحصلون على مياه شرب أمنة 97٪ من جملة السكان كما بلغت نسبة سكان المناطق الحضرية الذين يحصلون على خدمات صرف صحي كافية 90٪ من جملة السكان.

تم إنشاء الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي عام 2004، والتي تتبعها شركات على مستوى المحافظات تتولى عمليات إدارة وتشغيل وصيانة جميع هذه الخدمات على مستوى كل محافظة بينما تتولى الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي تنفيذ واستكمال المشروعات على مستوى المدن والقرى في جميع أنحاء الجمهورية ويختص الجهاز التنفيذي لمياه الشرب والصرف الصحي للقاهرة الكبرى والإسكندرية بتنفيذ المشروعات لهذين التجمعين الحضريين الذين يشكلان حوالي 25٪ من جملة السكان. كما تم إنشاء جهاز تنظيم مياه الشرب والصرف الصحي وحماية المستكشف بهدف تنظيم ومتابعة ومراقبة كل ما يتعلق بأنشطة مياه الشرب والصرف الصحي سواء المشروعات التي تنفذه الدولة أو تنحى امتياز العمل في هذا المجال، كما يقوم الجهاز بالتأكد من جودة الخدمات في المحافظات من خلال الملاحظة والمراقبة المستمرة والتحقق من الشكاوى التي ترد من المواطنين وكذا تحليل التكاليف الخاصة بتقديم هذه الخدمات ضماناً للوصول إلى تعريفة اقتصادية عادلة.
واتجدر الإشارة إلى أن الطاقة التصميمية لمياه الشرب الأملاء لسكان الحضر قد بلغت حالياً 32.7 مليون م³/يوم، بينما بلغت الطاقة الإنتاجية 26 مليون م³/يوم بما يكفي حصول 97% من سكان الحضر على هذه الخدمة التي يتم تقديمها من خلال مصادر عديدة أكبر استهلاك 21 مليون م³/يوم بينما بلغ أقصى استهلاك 25 مليون م³/يوم وذلك من خلال شبكة متكاملة بلغت أطوالها 144 ألف كيلومتراً وعدد 483 راف ووجودة قياسية تتطابق مع المعايير المنصوص عليها في القانون والكود المصري والتي يتم متابعتها من خلال معامل مياه الشرب الحالية والتوسع في إنشاء المعالم المركزية والمراجعة وإنشاء نظام متكامل لجودة مياه الشرب.

أما بالنسبة لخدمات الصرف الصحي الملامين بالحضر فقد بلغت نسبة الحاصلين على هذه الخدمة 90% من جملة سكان الحضر حيث بلغ عدد المدن المخدومة 172 مدينة قائمة و 26 مدينة جديدة وذلك من جملة جارى تنفيذ مشاريع الخدمات بما بإجمالي 253 مدينة بينما يتم الإعداد لتنفيذ مشاريع خدمات الصرف الصحي لباقي 15 مدينة. وقد بلغت الطاقة التصميمية لمحمات الصرف الصحي 16.9 مليون م³/يوم وبلغ المتوسط السنوي للطاقة الحالية 10.1 مليون م³/يوم، يتم معالجة 23% منها معالجة إبدائية و 77% منها معالجة ثانوية، كما بلغ أقصى تصرف 10.9 مليون م³/يوم وآدنى تصرف 9.3 مليون م³/يوم، وذلك من خلال منظومة متكاملة تتكون من 372 محطة معالجة، 210 محطة مياه رفع وشبكات بلغت جملة أطوالها 138 ألف كم.

ويستثمر قطاع مياه الشرب والصرف الصحي إلى حماية البيئة والصحة العامة والحفاظ على الموارد والمحاصية المائية وذلك من خلال التأكد من متطلبات السبب النهائي للاستراحات القانون رقم 4 سنة 1982، الكود المصري وإعادة استخدام المياه المعالجة في الزراعة مثل الجاترفا والغابات الشجرية من خلال متابعة ورقابة جهاز تنظيم مياه الشرب والصرف الصحي وحماية المستهلك وبالتالي التبني مع وزارات الصحة والسكان والبيئة والزراعة، ويتم حالياً الإعداد لجهاز متكاملة للتعامل مع مشاكل مياه الشرب والصرف الصحي خاصة في المناطق العشوائية والناجمة عن السلوكيات الخاطئة وغياب الوعي الصحي والبيئي الذي يؤثر سلباً على صحة المواطنين حيث يتم ذلك من خلال عدة محاور أهمها:

- الاهتمام بالخطاب المستقبلي وتحديد الاستثمارات اللازمة لتغطية الاستهلاك الناتج عن زيادة السكانية وتغطية المناطق العشوائية القابلة للتطوير.

- بالنسبة للمناطق العشوائية فقد قامت الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي بحصرها وتحديد المناطق القابلة لل التطوير والتي بلغ عددها 868 منطقة بمساحة قدراها 80 ألف كيلومتر مربع حيث تم توصيل خدمات مياه الشرب إلى 332 منطقة وخدمات الصرف الصحي إلى 244 منطقة، كما تم حصر الأعمال المطلوبة لتوصيل خدمات مياه الشرب والصرف الصحي لباقي المناطق حيث بلغت تكلفة توصيل خدمات مياه الشرب حوالي 300 مليون جنيه مصري لأطفال
גתت تبلغ 2353 كيلوكمتر بأقطار مختلفة، بينما بلغت تكلفة خدمات الصرف الصحي 201 مليار جنيه شاملة شبات بأقطار بحوالي 2007 كيلوكمتر.

- كذلك تقوم الحكومة بإعداد خطة عملية لاستخدام التكنولوجيات غير التقليدية لتوفر مياه الشرب في المناطق ذات الكرة المائية من خلال استخدام الطاقة الشمسية لتحسين مياه البحر والمحطات الاسترلونية وتشمل الخطوة أيضاً استخدام التكنولوجيات غير التقليدية منخفضة التكلفة لتطبيق المناطق المزروعة من خدمات الصرف الصحي لتوفر الوقت والتكلفة.
- تطوير خطة الصيانة والتطوير لمصبات مياه الشرب والصرف الصحي والتوصيات المستقبلية ورفع مستوى الكفاءة وتلبيس مشاريع الإصلاح والتجديد للشبكات القائمة.
- الاعتماد على الترخيص المستمر لتنظيم دور المجتمع المدني والجمعيات الأهلية ومشاركتها في إطار نطاقها الجغرافي لعمل الترخيص اللازمة.
- توفير التدريب المهني لأعمال السباكة والصيانة من خلال المدارس الفنية التابعة للوزارة والشركة الفائزة لمياه الشرب والصرف الصحي مع تخفيف ال çağب حضا في المناطق العشائية الجديدة وتسجيل أيضاً انتضاط عملية التحسين خاصة وأن هذه الخدمات تلقى دعماً كبيراً من الدولة.

39. تحسين فرص الحصول على الالطاقة النظيفة المحلية

- في ظل التوقعات بنضوب مصادر الطاقة التقليدية وضعت وزارة الكهرباء استراتيجية لاستخدام مزيج متوازن من المصادر التقليدية والمنحددة بهدف توفير الطاقة الكهربائية لجميع مستخدميها في كافة المجالات بشكل أمن ومستقر ووفقًاً للمعايير العالمية.
- ومن خلال اتباع سياسة تشريذ الطاقة تم خفض معدل استهلاك الوقود المستخدم في توليد الكهرباء من 240 جرام/كيلو وات ساعة عام 2002 إلى 212.7 جرام/كيلو وات ساعة عام 2013. كما تم خفض الفقد في الشبكات الكهربائية من 13.5% عام 2002 إلى 11% عام 2013. كما تم تشريذ الطاقة المستحقة في القطاعات الأخرى المستهدفة للطاقة الكهربائية بنسبة 5% وذلك من خلال نشر ثقة استخدام أنظمة الإضاءة الموزعة للطاقة ورفع كفاءة الإثارة العامة، والالتزام بأكاديم كفاءة الطاقة للمباني السكنية والتجارية والإدارية.
- قامت وزارة الكهرباء بوضع استراتيجية للوصول بنسبة مساهمة الطاقات المتجددة إلى 20% من إجمالي الطاقة المنتجة عام 2020 يساهم فيها القطاع الخاص بنسبة 27% حيث تم اتخاذ العديد من الإجراءات لتعزيز القطاع الخاص للمشاركة في مشروعات الطاقة المتجددة، وقد بلغت قدرة التوليد من مزارع الرياح 550 ميجاوات، بالإضافة إلى 140 ميجاوات من الطاقة الشمسية الحرارية. كما تم وضع
خططة لإضافة 3000 ميجاوات بتكنيولوجيا المركبات الشمسية والخلايا الفوتولوكليتية حتى عام 2027

بالإضافة إلى إنشاء صندوق لدعم الطاقة المتجددة، ودوري تأسيس هيئة تخطيط الطاقة.

39- ودوري استكمال إجراءات المشروع البحثي المشترك لتصميم وبناء وحدة مركبات شمسية متعددة
الأغراض (توليد كهرباء - تحلية مياه - بريد) باستخدام تكنولوجيا الألواح المثبتة كманع ناقل للحرارة
ووساطة تخزين بمدينة برج العرب للأبحاث العلمية. ويشارك في المشروع 11 مؤسسة بحثية وشركة من
كل من مصر وإيطاليا وألمانيا وفرنسا لإنتاج طاقة كهربائية بقدرة 1 ميجاوات وتحليلاً حوالي 250 متر
مكعب يومياً من المياه بالإضافة إلى وحدة تبريد احتياطية لتوليد الغاز من البيرو جاز لتشغيل المحطة.

59- قامت وزارة الكهرباء بتنفيذ مشروع استغلال سطحي مبنى ديوان عام الوزارة وبنى الوزارة القدوم
لإقامة محتوى من منشأتين مربوتيتين بالشبكة قدره 40 كيلو وات لكل محطة وإدارة عدد 10 أعمدة أمام
المبنىين بتكنولوجيا الخلايا الفوتولوكليتية. وقد صدر قرار مجلس الوزراء بتاريخ 2013/12/11 بشأن
استغلال أسطح المباني الحكومية لإقامة محطات عليها تعمل بالطاقة الشمسية ربطها بالشبكة القومية
للكهرباء ويلزم هذا القرار جميع الوزارات والهيئات الحكومية بالتنفيذ بواقع 25 مبنى كحد أدنى لكل وزارة
باجملي ألف مبنى كمرحلة أولى تمهيداً لتعيينها على جميع المباني الحكومية. كما أصدر مجلس
المحافظين قراراً باستخدام الطاقة الشمسية في إدارة الشوارع والعوامل الحكومية ومباني المحافظات.

29- يتضمن برنامج الطاقة النووي إنشاء 4 محطات لتوليد الطاقة الكهربائية بقدرة إجمالي 4000
ميجاوات وذلك بحلول عام 2007. وتم إعادة مواصفات المشروع الأول للمحطة النووية الأولى لتوليد
الكهرباء بالضياعة وتم استلام الأرض الخاصة بالمشروع وذلك في ظل الاتفاق الذي تم مؤخراً بين
الأهلي ووزارة الدفاع.

39- وصل التصنيع المحلي إلى 100% من مكونات شبكات التوزيع والنقل حتى جهد 220 كيلو
فولت، هذا بالإضافة إلى رفع نسبة المساهمة في مهارات محطات التوليد التقليدي إلى 24%، كما ارتفعت
مساهمة مهمات مزارع الرياح إلى 30%.

89- أهتمت وزارة الكهرباء بدعم العلاقات بالدول العربية والإقليمية بصفة عامة، ودولي عناصر التميل
بصفة خاصة من خلال إقامة المشروع المشترك في مجال الاستشارات الهندسية المتعلقة بالطاقة
الكهربائية أو بتسوقيات الفترة المصرية وندريب وتبادل الطاقة، بالإضافة إلى التعاون من خلال تنمية
وتطوير المنظومات الكهربائية من مصادر الطاقة المختلفة والتي من أهمها الموارد المائية وتطوير نظام
إنتاج الكهرباء من هذه الموارد واستخدامها بما يحقق زيادة كفاءة الإعداد بالطاقة الكهربائيه لهذه الدول مع
الاهتمام بمشاريع تجارة الطاقة. وفي إطار الاستفادة من مشروع دعم الميزانية بالتعاون مع الاتحاد
الأوروبى تم تخصيص مبلغ 60 مليون يورو للاستفادة منها في مشروع مراجعة وتحديث استراتيجية قطاع الطاقة في مصر حتى عام 2025.  

39- الأنتهاء من الربط بين كل من مصر والأردن وسوريا ولبنان من ناحية الشرق، والربط بين مصر ولبنانيا من ناحية الغرب بجرى حالياً استكمال إجراءات تنفيذ مشروع الربط المصري السعودي لتُتبادل حوالي 3000 ميجاوات بين البلدان حيث تم توقيع اتفاقيات (الربط- التشغيل -التجارة)، هذا بالإضافة إلى استكمال دراسات الربط الثلاثي بين مصر والسودان ولبنانيا، وباستكمال منظومة الربط الكهربائي هذه تصبح مصر مركزاً محورياً للربط الكهربائي.

10- وضع قطاع الكهرباء والطاقة خططه المستقبلية حتى عام 2027 تشمل على إضافة قدرات توالي كهربائية يصل إلى حوالي 13 ألف ميجاوات متنوعة بين التوليد البخاري والدوارة المركبة والطاقة المتجددة بالإضافة إلى شبكات النقل والتوزيع اللازمة لها.

11- وقد تم إنشاء وحدة ترشيد الطاقة (الملحق رقم 2-11) بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1453 بتاريخ 18 مايو 2009 بالأمانة العامة لمجلس الوزراء. وتم نقل تبعية الوحدة إلى مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برؤية مجلس الوزراء بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 449 بتاريخ 9 أكتوبر 2012، وتستهدف الوحدة دعم الجهود المتذولة لحل مشاكل الطاقة في مصر من خلال:

- جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بمصادر الطاقة واستهلاكها وخططها على المستويين القطعى والوطني.
- اقتراح السياسات والأطر والآليات اللازمة والتوصية بالإجراءات اللازمة لتطبيق مشروعات ترشيد الطاقة.
- التنسيق مع الجهات المعنية في مجالات التخطيط للطاقة وترشيد استهلاكها وتنويه مصادرها.
- تحليل وتقدير العوامل التي يمكن أن تمس في الترويج لبرامج كفاءة الطاقة وتطبيقاتها.

1- مراجعة فرص الحصول على وسائط النقل المستدامة

21-3: شبكة النقل في المناطق الحضرية:

تعد شبكة مترو الأنفاق الركيزة الأساسية للنقل في مدينة كبرى مثل القاهرة الكبرى، ويجري تنفيذ باقي الخط الثالث والخط الرابع، كما سبقت الإشارة، بالإضافة إلى تطوير شبكة النقل القائمة (أربع خطوط) وإنشاء خطوط جديدة تربط المدن الجديدة شرق القاهرة وغيرها بخطوط مترو الأنفاق. ويوضح الملحق رقم (6-14) مشروعات النقل التي تم تخطيطها وتنفيذها.
1- تحديات التنفيذ والدروس المستفادة:

رغم الجهود المبذولة لتطوير المناطق العشوائية إلا أن التحسن في الظروف المعيشية لا يكاد يكون ملمسا نظراً لارتفاع عدد المناطق العشوائية وكبير حجمها السكاني في مصر، ومن المشاكل الرئيسية التي حدت من فاعلية تنفيذ البرنامج القومي لتطوير العشوائيات:

- عدم وجود تعريف موحد للمناطق العشوائية مما أدى إلى صعوبة وجود بيانات دقيقة.
- عدم وجود رؤية موحدة واستراتيجية متكاملة أدت إلى ضعف التنسيق بين الجهات المعنية المسؤولة عن تخطيط وتمويل وتنفيذ مشاريع التطوير بالمناطق العشوائية.
- عدم وجود مسح شامل لأولويات المناطق العشوائية والتمويل اللازم على المستوى المحلي.
- التركيز على مشروعات البنية التحتية، دون مراعاة قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة الفقر، والتعليم، وتوفير فرص العمل.
- الافتقار إلى الاستقصاءات الصحية للمناطق العشوائية التي تبين الأراضي الشاغرة المتاحة مما أدى إلى صعوبة مدة المرافق.
- تأخر تنفيذ الخطط جزئياً نظراً لعدم توفر التمويل المطلوب.

الجدير بالذكر أن صندوق تطوير المناطق العشوائية راعى كثير من هذه الدروس المستفادة من خلال إعداد خطة قومية لتطوير المناطق غير الامتناع والخطة القومية لتطوير المناطق غير المخططة (ملحق ٢-١).

2- تعزيز فرص الحصول على المسكن الملائم:

- المشاركة الضعيفة للقطاع الخاص في تنفيذ الوحدات السكنية لمحدودي الدخل: انخفضت نسبة تنفيذ الوحدات السكنية لذوي الدخل المنخفض خلال الفترة ما بين عام ١٩٩٧ وعام ٢٠١٣ مقارنة بالفترة ما بين ١٩٨٣-١٩٩٧. علامة على ذلك كانت خطة الإسكان المقرر تنفيذها خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ هي إنشاء حوالي ١٣٥٠٨٤ وحدة سكنية، منها حوالي ١٣٥١٠٨١ وحدة سكنية لذوي الدخل المنخفض فيما يعادل حوالي ٩٢.٤% من إجمالي الوحدات. وكان القطاع الخاص وجهة مسؤولة عن تنفيذ حوالي ٩٠.٥% من إجمالي وحدات ذوي الدخل المنخفض بينما كان القطاع

١٦ Two Working Papers entitled "Monitoring the Upgrading of Informal Settlements", and the "Public finance for upgrading urban informal settlements" prepared in ٢٠٠٠ covering the ١٩٩٢-١٩٩٩ period (١٠٠ and ٢١٠ program phases), Ministry of Planning.
الحكومي مسؤولا عن النسبة ال باقي هي 11.9%. ويرجع السبب في ذلك إلى ضعف المشاركة الحكومية في تنفيذ الوحدات من ناحيةً وانخفاض معدل مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ وحدات ذوي الدخل المنخفض من جهة أخرى (الملحق 6). وقد مكن المشروع القومي للإسكان القطاع الخاص من لعب دوراً فاعلاً في إسكان ذوي الدخل المنخفض تحت محرر المستشارين إلا أن التنفيذ لم يكن ناجحاً. فقد كانت تكلفه إنتاج الوحدات السكنية عالية.

• توفير الأراضي: تعد ندرة الأراضي الصالحة للبناء في محافظات الدلتا وكذلك التعدي على الأراضي الزراعية من العوامل التي تعمل على تقيد كمية المخزون من الأراضي اللازمة للمشروع القومي للإسكان في المناطق الحضرية. ويجري توفير الأراضي المتاحة في القرى لمشاريع الإسكان ضمن اختصاصات المحافظة.

• المرونة والاستجابة والقدرة على تحمل التكلف: نظرًا لانخفاض الطلب على وحدات سكنية صغيرة للتمليك وطلب المحافظات وتوفير بدائل إسكان لا تتطلب دفع دفعة مقدة، قام المشروع القومي للإسكان بتقديم مخزون آخر بنظام التأجير: وحدات سكنية بمساحة 21 م² وأخرى بمساحة 24 م². ويلامد هذا الخيار الأخير احتياجات الإسكان للعائلات العاملة والعائلة للعائلات التي تعرضت للطرد. وتقوم لجنة من وزارة الإسكان بالاشتراك مع وزارة التضامن الاجتماعي بدراسة الحالة وتحديد مدى استحقاقهم للحصول على وحدة من الوحدات المخصصة للعائلات العاملة والعامل.

• إعادة النظر في القواعد والقوانين: يتم حاليا إعادة النظر في القوانين التي يتم معالجتها مشاكل التنفيذ وذلك على النحو التالي:

- لايحق قانون التمويل العقاري 2002/148/1 أخذ أهدافه نظرًا لارتفاع قيمة القيمة للقرض وكذلك مشاكل تسجيل الملكية حيث أن (أي ملكية غير مسجلة يمكن نقلها) يمكن أن يقوم القانون المدني. ويتم حاليا إعادة النظر في بعض المواد لزيادة فاعلية القانون وهي: الحد الأقصى لدخل المستفيد، وعملية تسجيل الملكية وتمديد الإيجار المدعم بدءاً من 200 جنيه للمواطنين ذوي الدخل المنخفض. وكلاً على ذلك تتوسع مجال قطاع التمويل العقاري قام البنك المركزي المصري بتوفير حوالي مليار جنيه بشركة القطاع المصرفي وشركات التمويل العقاري لتمويل مشاريع إسكان ذوي الدخل المنخفض.

وبعدل فائدة أقل من المعدل المعلن عنه بحوالي 4% كما سبق الذكر.

- تدرس الحكومة حاليا تقديم قروض لمساكن الإيجار القديم لتنفيذ أعمال الصيانة والترميم. وبلغ إجمالي عدد وحدات الإيجار القديم حوالي 2.6 مليون وحدة فيما يعادل حوالي 15.1% من إجمالي السوق العقاري وثاني من هذه الوحدات يحتاج إلى صيانة وترميم.
وضع قانون الإسكان الاجتماعي 2014/32 شروطًا صارمة للحصول على وحدة أو قطعة أرض مدعمة. وعلاوة على ذلك يتضمن القانون عقوبات صارمة لبؤلاء اللذين يقدمون مستندات غير سليمة للحصول على الدعم. وتمثل العقوبة في الحبس لمدة لا تتجاوز عام واحد وغرامة لا تزيد عن 1000 ألف جنيه أو كليهما.

- إعادة النظر في عدة قوانين تنظم نويع من الإيجارات:

- القانون رقم 44 لسنة 1977 بشأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر.
- وهو خاص بالإيجارات القديمة (حوالي 2.6 مليون وحدة)، وتحاول الحكومة وضع تشريع يحدث توائم في العلاقة الإيجارية ومعالجة أراضي الإيجار وتدني القيم الإيجارية وثباتها.


- كما صدر القانون رقم 44 لسنة 1992 بزيادة الأجرة القانونية للوحدات المستحيلة وغير أجرات السكن وذلك بالإضافة إلى زيادة سنوية (مركبة) بصفة دورية بنسبة 10% من قيمة آخر أجرة قانونية لجميع الأماكن غير السكنية.

- تم إصدار القانون رقم 14 لسنة 2001 لتعديل قيمة الزيادة السنوية المركبة (0.1%) لتصبح بقيمة ثابتة تعادل نسبة (2%) حسب تاريخ إنشاء الوحدة).

- ضمان التوفر المستدام لفرص الحصول على مياه الشرب المأمونة وعلى خدمات الصرف الأساسي:

- يواجه قطاع مياه الشرب والصرف الصحي العديد من المشاكل والتحديات أهمها:

- المشاكل المالية: تقدر الاستثمارات المطلوبة لتحقيق تغطية مياه الشرب بنسبة 100% بـ 50 مليار جنيه حتى عام 2037 وتقدر الاستثمارات المطلوبة لتحقيق تغطية بخدمات الصرف الصحي بنسبة 5.9% حتى عام 2037 بمبلغ 85 مليار جنيه.
المشاكل المتعلقة باستيفاء احتياجات المواطنين ومططلبات التنمية: بناء على المخططات الاستراتيجية التي تم إعدادها على مستوى المحافظات، فإن القطاع مطالب بتوفير مشروعات لتلبية الطلب على خدماته بالمناطق غير المخدمه والتعامل مع البناء العشوائي على الأراضي الزراعية المتاخمة للمدن والقرى بعد ثورة يناير 2011 ومشروعات تجدية وإحلال الأصول القائمة بالمناطق المخدمه بهدف تحسين مستوى الخدمة. وعلى المستوى التشغيلي يتمثل ارتفاع نسبة الفاقد من شبكات مياه الشرب والتي تتراوح بين 20% إلى 4% على مستوى الشركات التابعة، هدراً في الموارد المائية والطاقة ووسائل التشغيل والصيانة.

التحديات المرتبطة بالقدرات الذاتية لمؤسسات القطاع وترتبط هذه المشاكل بثلاثية مجالات تشمل: التطور المؤسسي والتنظيمي والتشريعي، وتطوير النظم وتطوير قدرات العلمين. التحديات التي تواجه القطاع في التعامل مع المتغيرات الخارجية وتوفر على أداء ممثله مثل القطاعات الاقتصادية الادارية الأخرى والتي تشمل مشكلة الموارد المائية وتلوث البيئة والطاقة وموارد القدرات التنظيمية.

1-4-5 تخزين فرص الحصول على الطاقة النظيفة المحلية:
• توفير الغاز الطبيعي واستخدام المازوت في المحطات.
• عدم التنسيق بين المنظمات غير الحكومية والحكومة في مجال ترشيد الطاقة.
• قلة الوعي لدى المستهلك النهائي للإهامة بأهمية الترشيد في استخدام الكهرباء.
• الدعم المقدم في مجال الطاقة يؤدى إلى عدم نشر استخدام الطاقات الجديدة في هذا المجال.
• ضعف التمويل للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال ترشيد الطاقة والحفاظ على البيئة.
• عدم وجود التشريعات اللازمة لتشجيع الاستثمار في مجال الطاقة.
• ضعف التمويل المتاح للمشروعات المقدمة في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة.
• ارتفاع معدلات سرقات التيار الكهربائي نتيجة المبانى التي انتشرت في الأونة الأخيرة من ناحية بالإضافة إلى إحجام بعض المواطنين عن دفع فاتورة الكهرباء من ناحية أخرى.
• عدم توفر التكنولوجيا الأكثر تقدماً بأسعار معقولة.

2-4-6 تخزين فرص الحصول على وسائل النقل المستدامة:
• التأخير في تنفيذ مشروعات النقل الرئيسية عن موعدها.
• ضيق الطرق المحلية خاصة في المناطق العشوائية يعوق الإمداد بالمرافق ودخول الطوارئ.
الإرث المعمري وزيادة زمن الرحلة خاصة بالقاهرة الكبرى يقابلها زيادة في استهلاك الوقود وزيادة الانبعاثات الكربونية.

ولم يقابل ذلك تنفيذ مشروعات النقل الجماعي الكبيرة في موعدها والتي تشجع الأفراد على ترك سياراتهم، كما لم يقابل ذلك حل الاختلافات المرورية عند التقاطعات على الطرق الرئيسية وزيادة نسبة الملوثات الكربونية والتلوث السمعي والبصري بما يؤثر سلباً على البيئة ومظاهر التحضر المصاحبة لها.

تُطفي الترخيصات التي تمنح للقطاع الخاص للنقل الجماعي مناطق محددة وفي المقابل تراجع دور النقل العام وتزايد دور السرвис والتوح توك بشكل مؤثر في الحياة العامة للنقل مما كان له دوراً سلباً على سلوكيات الأفراد بالطرقات العامة.

التحديات والقضايا المستقبلية للأجندة الحضرية الجديدة

تشمل القضايا التي يمكن معالجتها من خلال الأجندة الحضرية الجديدة:

1- الإرث الأحياء الفقيرة والحد من انتشارها

2- الاتفاق على تعريف للمناطق السكنية بين الجهات المعنية ودمج الخطة القومية لتطوير المناطق غير الأمنة وغير المخططة مع استراتيجيات الحد من نمو مناطق جديدة، والسكن والخدمات الأساسية، والنقل، والطاقة النظيفة، والتنمية الاقتصادية المحلية على الصعيدين الإقليمي والقومي.

وضع إطار تشريعي وموسع يضمن تنفيذ السياسات والبرامج من خلال إنشاء هيئات إدارة العمانية السليمة مع تحديد مهام واضحة لكافحة الأطراف المعنية بالحربة لوضع السياسات والتنفيذ والتموين والتابع مع تكمن المجالات الشعيبة المحلية من السيطرة على نمو المناطق العشوائية، وتوفير الحوافز لتشجيع مشاركة القطاع الخاص والقطاع المدني، وتنمية الموارد البشرية. هذا بالإضافة إلى مراجعة وتعديل القوانين واللوائح الخاصة بقوانين البناء والتمويل العقاري وإجراءات تسجيل الملكيات، وضافة إلى بند لتعريف موحد للعوامل والتصنيف وتحديد الجهات وإميزت التدخل في قانون البناء الموحد.

إنشاء قاعدة بيانات وتضمين معلومات جغرافية موحدة للمناطق العشوائية في مصر من خلال:

- تحديث ودمج وربط البيانات المتاحة من خلال صندوق تطوير المناطق العشوائية وشركات المياه والصرف الصحي، والمخططات الاستراتيجية المعتمدة، والتعداد العام للسكان والمنشآت التي يصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- إجراء مسحات ميدانية بهدف استيعاب الاختلافات بين المناطق العشوائية فيما يخص الفقر والإسكان والتكافل المعيشي والخدمات الاجتماعية والأمن والأمان.
- تحقيق التكامل بين قاعدة البيانات ونظم المعلومات الجغرافية المعد من قبل صندوق تطوير المناطق العشوائية والإطار العام المقترب لنظام معلومات الإسكان المصري والمؤشرات الحضرية المعدة من قبل المرصد الحضري الوطني بالهيئة العامة للخطط العمرانية.
- رفع كفاءة الاستثمارات العامة من خلال تحقيق مبدأ الشفافية وترتيب الأولويات ومشاركة المستوى المحلي في التخطيط للمشروعات.
- تحقيق الاستدامة التمويلية من خلال دعم الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني على المستوى المحلي.
- وضع أطر للرصد والتقييم تتضمن المؤشرات التي تقيس الظروف المعيشية للقراء والفئات الابحثة في المناطق العشوائية والرسمية، والتي تعد ضرورية لقياس التقدم المحرز في تحقيق أجندة الموئل والأهداف الإنسانية للفئة.

2-4-2 تعزيز فرص الحصول على المسكن الملائم
- إجراء حصر دقيق للوحدات الخالية والمغفولة ووحدات الإيجار القديم والوحدات التي تحتاج إلى صيانة وتطوير في المناطق السكنية بالإضافة إلى معرفة أسباب ترك الوحدة خالية أو مغفلة.

إنتاج الإسكان
- إعادة النظر في تحديد دور القطاع الخاص والحكومي وتعاويشات في تنفيذ الوحدات السكنية لمحدودي الدخل.
- تحليل العلاقة بين إنتاج الإسكان من قبل القطاع الرسمي وغير الرسمي والقدرة على الدفع مع مراة التشابك الإقليمي للظروف المعيشية.
- التكامل والتزام بين خطط الإسكان والخدمات الأساسية (الإمداد بالمرافق والطرق ووسائل الانتقال) والتنمية الاقتصادية (فرص العمل) والتنمية الاجتماعية (الخدمات الاجتماعية).

العدالة الاجتماعية
- ضمان وصول الدعم لمستحقيه من خلال آليات تحقيق المحاسبة الشفافية والكفاءة.
- زيادة المشاركة المحلية في صناعة سياسات وبرامج الإسكان.

الاستدامة البيئية - مراعاة ندرة المياه والطاقة واستخدام تقنيات ومواد البناء الصديقة للبيئة.
2-4-3 ضمان التوفير المستدام لفرص الحصول على مياه الشرب المأمونة وعلى خدمات الصرف الصحي الأساسية

• تحقيق الاستقرار المالي للفئات من خلال توفير الاستثمارات اللازمة ورفع الأداء المالي للشركات، وتوضح أهمية تمويل المستفيدين من الخدمة لكامل تكاليف التشغيل والصيانة وأعمال التدشين والإصلاح.

• بناء القدرات المؤسسية والتنظيمية لدى الفاعلين لإدارة المشروعات وإدارة الأصول وإدارة المراقب لتحقيق أعلى عائد على الاستثمار. ويتطلب مشروع قانون تنظيم قطاع مياه الشرب والصرف الصحي، والذي يمكن أن يمثل صورة خطوة أساسية في تحقيق التطوير التشريعي للقطاع.

• تطوير و_finish_removal (continue)
دراسة فرض ضرائب على استخدام السيارة الخاصة والوقود لتوفر الإمكانيات المطلوبة للتوسع في مشروعات الطرق والنقل الجماعي لتشجيع الأفراد على استخدامها وأن تكون تكلفة استخدام السيارة الخاصة محفرًا لاستخدام وسيلة نقل الجماعي المتطورة.

توفر منظومة متكاملة للنقل المستدام تشمل شبكة خطوط المترو والترام وخطوط السرقة والأتوبيس داخل الأحياء والجمعيات السكنية فقط. هذا بالإضافة إلى تأهيل عدد من المحاور الرئيسية لتسهيل خطوط أتوبيسات مكيفه بتكنولوجيا الاتصالات بمسافات بينية تصل بزمن رحلة مقبولة.
الملاحق
ملحق (1-10) خدمات في مجال الشباب والرياضة

المشروعات التي تم الانتهاء من تنفيذها:

- المدينة الشبابية بشرم الشيخ بتكلفة استثمارية 100 مليون جنيه، والمدينة الشبابية بأسوان بتكلفة استثمارية 87 مليون جنيه، والتي تحتوي على قاعة مؤتمرات تسع لما يقرب من 500 شاب، وإقامة حوالي 400 شاب، و8 قاعات ورش عمل.
- منتدى الشباب بإملاكية بتكلفة استثمارية في حدود 8 ملايين جنيه.
- مركز التنمية الشبابية والرياضية الشاملة بشبرا الخيمة بتكلفة استثمارية في حدود 99 مليون جنيه، ويخدم 3 مليون شاب من محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية.

المشروعات الجاري تنفيذها:

- تطوير نحو 2000 مركز شباب على مستوى الجمهورية.
- تطوير مركز شباب الجزيز بتكلفة استثمارية 200 مليون جنيه.
- تطوير 275 مركز شباب بمنطقة الوجه القبلي بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية بتكلفة استثمارية 50 مليون جنيه.
- تطوير مراقب 10 مراكز شباب بتكلفة إجمالية 2 ملايين جنيه.
- تطوير 5 بيوت شباب في محافظات الإسماعيلية وبورسعيد والإسكندرية والبحر الأحمر ومطروح بتكلفة إجمالية 8 مليون جنيه.
- تطوير 7 مساجد شباب في أسوان وبني سويف وجنوب سيناء والبحر الساحلي والجاهلي والشرقية.
- إنشاء 10 مراكز شباب جديدة بالمناطق الشمالية والأكثر احتياجاً بتكلفة استثمارية 24 مليون جنيه.
- إنشاء 1000 ملعب خماسي نجاح صناعي بمراكز الشباب بتكلفة استثمارية 70 مليون جنيه.
- إنشاء 100 ملعب كرة القدم بتكلفة استثمارية 258 مليون جنيه.
- إنشاء 45 مجتمع شباب تعليمي بالتنسيق مع هيئة الأبنية التعليمية بتكلفة استثمارية 350 مليون جنيه.
- تزويد 2000 مركز شباب بصالات لياقة بدنية بتكلفة إجمالية 6 مليون جنيه.
- تزويد 2000 مركز شباب بالأدوات الرياضية بتكلفة إجمالية 2 مليون جنيه.
- تزويد 1000 مركز شباب ببيئة ألعاب للأطفال بتكلفة إجمالية 4 مليون و600 ألف جنيه.
- إنشاء مركز التعليم المدني بدمياط بتكلفة إجمالية 12.5 مليون جنيه.
- إنشاء مركز التعليم المدني بمطروح بتكلفة إجمالية 24 مليون جنيه.
العلاقة بين القضايا الديموغرافية المؤثرة على عمران المدن وأهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015

<table>
<thead>
<tr>
<th>القضايا الديموغرافية المؤثرة على عمران المدن</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1. تمكن المرأة للمشاركة في عملية التنمية العمرانية</td>
</tr>
<tr>
<td>2. تنمية ممتلكات الشرائح العمرانية في المدن</td>
</tr>
<tr>
<td>3. إدارة الازمات بين الحضر والريف</td>
</tr>
<tr>
<td>4. تعزيز النمو العمراني المتوازن</td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th>المحاور القضايا الديموغرافية المؤثرة على عمران المدن</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>أهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015</td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th>الفصل</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان</td>
</tr>
<tr>
<td>2. القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية الكافية للمجتمع وتعزيز الزراعة المستدامة</td>
</tr>
<tr>
<td>3. تحقيق حياة صحية للجميع في كافة الأعمار</td>
</tr>
<tr>
<td>4. توفير تعليم منصف وذو جودة وفرص التعلم مدى الحياة للمجتمع</td>
</tr>
<tr>
<td>5. تحقيق المستواة بين الجنسين وتمكين النساء والдет في كل مكان</td>
</tr>
<tr>
<td>6. تأميم المياه والصرف الصحي للجميع من أجل عالم مستدام</td>
</tr>
<tr>
<td>7. ضمان الاتصال بخدمات الطاقة الحديثة والمستدامة ذات الأسعار المعقولية للجميع</td>
</tr>
<tr>
<td>8. تطوير نمو الاقتصادي القوي الشامل المستدام وتوفر العمل اللائق للجميع</td>
</tr>
<tr>
<td>9. تعزيز التضخم المستدام</td>
</tr>
<tr>
<td>10. الحد من عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها</td>
</tr>
<tr>
<td>11. بناء مدن ومستوطنات بشرية شاملة ومستدامة</td>
</tr>
<tr>
<td>12. تعزيز أنماط الاستهلاك والإنذار المستدام</td>
</tr>
<tr>
<td>13. تعزيز إجراءات على جميع المسؤوليات لمواجهة تغير المناخ</td>
</tr>
<tr>
<td>14. تحقيق الحفاظ والاستخدام المستدام للموارد البحرية والمحيطات والبحار</td>
</tr>
<tr>
<td>15. حماية واستعادة النظم البيئية الأرضية ووقف فقدان التنوع البيولوجي</td>
</tr>
<tr>
<td>16. تحقيق مجتمعات سلمية شاملة سيادة القانون ومؤسسات قوية قادرة</td>
</tr>
<tr>
<td>17. تقنيا وتعزيز وسائل التنفيذ والشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة</td>
</tr>
</tbody>
</table>
ملحق (2) الإطار المؤسسي لآليات عمل المراصد

وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية

الهيئة العامة للتخطيط العمراني

المراصد الحضري الوطنية

المراكز الإقليمية

المراصد الحضري المحلي

وحدة المراصد بالمحافظات

مجالس المدن

مجموعة المؤشرات والنظم

مجموعة التنسيق والاتصال

المجموعة الاستشارية

المرصد الحضري العالمي

المرصد الحضري الإقليمي
ملحق (3-1) المشروعات الموجودة بالحافظة المصرية

- عدد 17 مشروع تم تسجيلها دولياً في المجلس التنفيذي الدولي لآليّة التنمية النظيفة.
- عدد 25 مشروع حصلت على خطابات الموافقة النهائية من اللجنة الوطنية لآليّة التنمية النظيفة وفي مرحلة التصريح الدولي.
- عدد 59 مشروع حصلت على خطابات الموافقة المبدئية من اللجنة الوطنية لآليّة التنمية النظيفة.
- الإعلان عن استراتيجية الطاقة في مصر بالوصول إلى نسبة 20% من الطاقات الجديدة والمنتجة بحلول عام 2020 وترشيد استهلاك الكهرباء بنسبة 20% بحلول عام 2024.
جدول (۱-۵) مصادر الموارد المحلية وفقًا للمستويات المحلية المختلفة

كما وردت في قانون الإدارة المحلية رقم ۳۳ لسنة ۱۹۷۹

<table>
<thead>
<tr>
<th>الجهة</th>
<th>الموارد</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>المحافظة</td>
<td>الرسوم المحلية، إيرادات الاستثمار والمرافق، التبرعات، الإعانات المركزية، الرسوم والضرائب الأخرى، صندوق الخدمات والتنمية، صندوق الإسكان</td>
</tr>
<tr>
<td>نهج</td>
<td>إيرادات التي تم تخصيصها من مستوى المحافظة، إيرادات الاستثمارات المحلية والمرافق، الإعانات الحكومية، التبرعات</td>
</tr>
<tr>
<td>جم</td>
<td>الضرائب العقارية، الضرائب على الأنشطة الترفيهية، الإيرادات التي يتم تخصيصها من مستوى المحافظة، ۷۵% من ضرائب الأرضي، الرسوم المحلية</td>
</tr>
<tr>
<td>ضم</td>
<td>الموارد المخصصة من المحافظة، الرسوم المحلية، الحسابات الخاصة (صندوق الخدمات والتنمية وصندوق النظافة)</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: قانون الإدارة المحلية رقم ۳۳ لسنة ۱۹۷۹.
جدول (5-2) هيكل الموارد المحلية خلال الفترة 2007/2006 - 2012/2013 (٪)

<table>
<thead>
<tr>
<th>السنة المالية</th>
<th>الإيرادات</th>
<th>متحصلات الحيازة</th>
<th>التمويل الحكومي</th>
<th>الاقتراض</th>
<th>الإجمالي</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>2007/2006</td>
<td>14.4</td>
<td>71.5</td>
<td>3.7</td>
<td>13.3</td>
<td>100.0</td>
</tr>
<tr>
<td>2008/2007</td>
<td>14.1</td>
<td>6.2</td>
<td>2.2</td>
<td>3.3</td>
<td>100.0</td>
</tr>
<tr>
<td>2009/2008</td>
<td>10.4</td>
<td>4.6</td>
<td>1.3</td>
<td>10.3</td>
<td>100.0</td>
</tr>
<tr>
<td>2010/2009</td>
<td>14.4</td>
<td>1.0</td>
<td>1.2</td>
<td>10.3</td>
<td>100.0</td>
</tr>
<tr>
<td>2011/2010</td>
<td>13.2</td>
<td>86.8</td>
<td>1.2</td>
<td>10.2</td>
<td>100.0</td>
</tr>
<tr>
<td>2012/2011</td>
<td>10.6</td>
<td>89.4</td>
<td>1.2</td>
<td>10.2</td>
<td>100.0</td>
</tr>
<tr>
<td>2013/2012</td>
<td>5.7</td>
<td>92.5</td>
<td>1.2</td>
<td>10.3</td>
<td>100.0</td>
</tr>
<tr>
<td>2014/2013</td>
<td>7.4</td>
<td>92.6</td>
<td>1.2</td>
<td>10.2</td>
<td>100.0</td>
</tr>
<tr>
<td>المتوسط</td>
<td>12.1</td>
<td>9.5</td>
<td>3.3</td>
<td>10.4</td>
<td>100.0</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: وزارة المالية. الموازنة العامة للدولة والبيان المالي، سنوات مختلفة.

شكل (5-1) الموارد المالية المحلية

الإيرادات المحلية

مصادر التمويل

- إصدار الأوراق المالية
- بخلاف الأسهم
- الاقتراض

متحصلات الحيازة

- مبيعات الأصول المالية
- متحصلات الاقتراض (باب رابع)

الإيرادات

- الضرائب (باب أول)
- المنح (باب ثاني)
- الإيرادات الأخرى (باب ثالث)

المصدر: وزارة المالية. الموازنة العامة للمملكة، السنوات المالية، سنوات مختلفة.
جدول (5-3) نصيب المحليات من الضرائب المختلفة خلال الفترة 2007/2010 - 2014/2014 (٪)

<table>
<thead>
<tr>
<th>المدة المقارنة</th>
<th>نصيب المحليات من الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية</th>
<th>ضريبة قناة السويس</th>
<th>ضريبة على أرباح شركات الأموال المشتركة</th>
<th>ضريبة الأراضي</th>
<th>ضريبة المبانى</th>
<th>ضريبة رسوم الس的姿态</th>
<th>ضريبة الملاهي</th>
<th>إيرادات ورسوم ذات صفة محلية</th>
<th>ضريحة على الصادات والوارادات</th>
<th>ضريحة على رؤوس الأموال المفلقة</th>
<th>الإجمالي</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>2014/2013</td>
<td>0.1</td>
<td>0.2</td>
<td>0.3</td>
<td>0.1</td>
<td>0.2</td>
<td>0.3</td>
<td>0.1</td>
<td>0.2</td>
<td>0.3</td>
<td>0.2</td>
<td>100</td>
</tr>
<tr>
<td>2013/2012</td>
<td>0.1</td>
<td>0.2</td>
<td>0.3</td>
<td>0.1</td>
<td>0.2</td>
<td>0.3</td>
<td>0.1</td>
<td>0.2</td>
<td>0.3</td>
<td>0.2</td>
<td>100</td>
</tr>
<tr>
<td>2012/2011</td>
<td>0.1</td>
<td>0.2</td>
<td>0.3</td>
<td>0.1</td>
<td>0.2</td>
<td>0.3</td>
<td>0.1</td>
<td>0.2</td>
<td>0.3</td>
<td>0.2</td>
<td>100</td>
</tr>
<tr>
<td>2011/2010</td>
<td>0.1</td>
<td>0.2</td>
<td>0.3</td>
<td>0.1</td>
<td>0.2</td>
<td>0.3</td>
<td>0.1</td>
<td>0.2</td>
<td>0.3</td>
<td>0.2</td>
<td>100</td>
</tr>
<tr>
<td>2010/2009</td>
<td>0.1</td>
<td>0.2</td>
<td>0.3</td>
<td>0.1</td>
<td>0.2</td>
<td>0.3</td>
<td>0.1</td>
<td>0.2</td>
<td>0.3</td>
<td>0.2</td>
<td>100</td>
</tr>
<tr>
<td>2009/2008</td>
<td>0.1</td>
<td>0.2</td>
<td>0.3</td>
<td>0.1</td>
<td>0.2</td>
<td>0.3</td>
<td>0.1</td>
<td>0.2</td>
<td>0.3</td>
<td>0.2</td>
<td>100</td>
</tr>
<tr>
<td>2008/2007</td>
<td>0.1</td>
<td>0.2</td>
<td>0.3</td>
<td>0.1</td>
<td>0.2</td>
<td>0.3</td>
<td>0.1</td>
<td>0.2</td>
<td>0.3</td>
<td>0.2</td>
<td>100</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: وزارة المالية، الموازنة العامة للدولة والبيان المالي، سنوات مختارة.
جدول (5-4) نصيب المهن من الضرائب المختلفة خلال الفترة 2007/2008 - 2014/2015

<table>
<thead>
<tr>
<th>السنة</th>
<th>جملة النفقات (بالمليون جنيه)</th>
<th>جملة الإيرادات (بالمليون جنيه)</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>2007/2008</td>
<td>34,248</td>
<td>4,949</td>
</tr>
<tr>
<td>2008/2009</td>
<td>38,906</td>
<td>5,483</td>
</tr>
<tr>
<td>2009/2010</td>
<td>50,628</td>
<td>6,594</td>
</tr>
<tr>
<td>2010/2011</td>
<td>---</td>
<td>---</td>
</tr>
<tr>
<td>2011/2012</td>
<td>---</td>
<td>---</td>
</tr>
<tr>
<td>2012/2013</td>
<td>70,907</td>
<td>7,564</td>
</tr>
<tr>
<td>2013/2014</td>
<td>78,439</td>
<td>8,482</td>
</tr>
<tr>
<td>2014/2015</td>
<td>97,035</td>
<td>7,215</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: وزارة المالية. الموازنة العامة للدولة والبيان المالي، سنوات مختلفة.
جدول (5) حصة الإدارة المحلية من جملة الاستثمار تفقاً للقطاعات

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>استثمارات الإدارة المحلية (بالمليار جنيه)</td>
<td>استثمارات الإدارة المحلية (بالمليار جنيه)</td>
</tr>
<tr>
<td>المراق</td>
<td>3.04</td>
<td>3.20</td>
</tr>
<tr>
<td>الخدمات الاجتماعية</td>
<td>5.27</td>
<td>7.16</td>
</tr>
<tr>
<td>النقل والاتصالات</td>
<td>4.44</td>
<td>2.53</td>
</tr>
<tr>
<td>الكهرباء</td>
<td>2.99</td>
<td>8.83</td>
</tr>
<tr>
<td>الصناعة</td>
<td>0.13</td>
<td>7.63</td>
</tr>
<tr>
<td>الزراعة، الطاقة، التشييد، التجارة، السياحة، الإسكان، التعليم، الصحة</td>
<td>0.0</td>
<td>239.12</td>
</tr>
<tr>
<td>الإجمالي</td>
<td>1.7</td>
<td>81.43</td>
</tr>
</tbody>
</table>

ال مصدر: وزارة التخطيط. الخطة الاقتصادية والاجتماعية، سنوات مختلفة.

103
جدول (6-2) العلاقة بين الإيرادات والنفقات المحلية خلال الفترة 2006/2007 - 2014/2015

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الموازنة العامة للدولة (مليون جنيه)</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>جملة الإيرادات</td>
<td>505,499</td>
<td>393,475</td>
<td>303,621</td>
<td>282,504.50</td>
<td>221,403.80</td>
<td>180,214.60</td>
<td>222,029.20</td>
<td>221,403.80</td>
</tr>
<tr>
<td>جملة النفقات</td>
<td>689,327</td>
<td>616,434</td>
<td>470,992</td>
<td>351,499.80</td>
<td>282,290.10</td>
<td>222,029.20</td>
<td>222,029.20</td>
<td>222,029.20</td>
</tr>
<tr>
<td>الموازنة المحلية (مليون جنيه)</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>جملة الإيرادات</td>
<td>7250</td>
<td>5882</td>
<td>7564</td>
<td>6,593.60</td>
<td>5,483</td>
<td>4,948.60</td>
<td>34,248.30</td>
<td>34,248.30</td>
</tr>
<tr>
<td>جملة النفقات</td>
<td>97535</td>
<td>78439</td>
<td>70,907</td>
<td>50,628.30</td>
<td>38,905.50</td>
<td>34,248.30</td>
<td>34,248.30</td>
<td>34,248.30</td>
</tr>
<tr>
<td>الأهمية النسبية للموازنة المحلية (%)</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>نسبة الإيرادات المحلية إلى جملة الإيرادات العامة</td>
<td>1.4</td>
<td>1.5</td>
<td>2.5</td>
<td>2.3</td>
<td>2.5</td>
<td>2.7</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>نسبة النفقات المحلية إلى جملة النفقات العامة</td>
<td>14.2</td>
<td>12.7</td>
<td>15.1</td>
<td>14.4</td>
<td>13.8</td>
<td>15.5</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>نسبة الإيرادات المحلية للنفقات المحلية</td>
<td>7.4</td>
<td>7.5</td>
<td>10.7</td>
<td>13</td>
<td>14</td>
<td>14</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>العجز الممول مركزياً كنسبة من إجمالي النفقات للإدارة المحلية</td>
<td>92.8</td>
<td>92.7</td>
<td>89.6</td>
<td>87</td>
<td>86</td>
<td>86</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: وزارة المالية. الموازنة العامة للدولة والبيان المالي، سنوات مختلفة.
جدول (5-7) تطور معدلات الفقر في مصر

<table>
<thead>
<tr>
<th>الفقر المادي</th>
<th>الفقر المدقع</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>% 16.7</td>
<td>% 22.9</td>
</tr>
<tr>
<td>% 19.6</td>
<td>% 27.9</td>
</tr>
<tr>
<td>% 21.6</td>
<td>% 32.6</td>
</tr>
<tr>
<td>% 22.2</td>
<td>% 4.4</td>
</tr>
<tr>
<td>% 25.0</td>
<td>% 4.8</td>
</tr>
<tr>
<td>% 26.1</td>
<td>% 36.6</td>
</tr>
<tr>
<td>% 26.3</td>
<td>% 48.4</td>
</tr>
</tbody>
</table>


جدول (6-8) توزيع الفقراء بين مناطق الجمهورية

<table>
<thead>
<tr>
<th>المحافظات الحضرية</th>
<th>حضر الوجه البحري</th>
<th>ريف الوجه البحري</th>
<th>حضر الوجه القبلي البحري</th>
<th>ريف الوجه القبلي</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>2013/2014 % 17.6</td>
<td>2012/2013 % 12.9</td>
<td>2012/2013 % 30.9</td>
<td>2012/2013 % 42.0</td>
<td>2012/2013 % 25.7</td>
</tr>
</tbody>
</table>

شكل (5–3) معدلات البطالة في محافظات الجمهورية عام 2012

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بيانات النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة 2012.
ملحق (5-1) مبادرة الاتناع الاستراتيجي للمحليات

استهدفت هذه المبادرة تدعيم التنمية الريفية في عدد من القرى القريبة من خلال منهج التخطيط بالمشاركة خلال الفترة 2004-2005، تم إعداد خطة لتنمية 10 قرى بتمويل 15 مليون جنيه من الموارد العامة للدولة، بالإضافة لما يقرب من 5 ملايين جنيه من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجهات المانحة الأخرى. كما تم توقيع مذكرة تفاهم بين الحكومة والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحصول على قرض في حدود 150 مليون دولار أمريكي لتنفيذ الخطط الموضوعة في 5 من المحافظات المستهدفة على مدى 4 سنوات. وقد تضمنت هذه الخطط رصد أولويات التنمية في القرى القريبة في هذه المحافظات. وقد اشتملت هذه الأولويات على إعدادات المياه والصرف الصحي والإسكان الاجتماعي والتعليم والخدمات الصحية والمؤسسات التعليمية بالإضافة للحصول على مصادر أمنة للطاقة.

ملحق (5-2) برنامج شروق

تهدف البرنامج القومي للتنمية الريفية (شروق) توحيد الجهود الحكومية والشعبية المبذولة لتحقيق نهضة الريفية حقيقية. وقد تضمن البرنامج أربع خطط رئيسية متسقة مع الخطط الخمسية للدولة على النحو التالي:

2. خطة الانطلاق (2002-2007)
3. خطة التوجيه (2007-2012)

وقد تضمنت هذه الخطط مشروعات البنية الأساسية (مياه شرب وصرف صحي وطرق وكهرباء وطاقة نظيفة وتجميل وبريد واتصالات) وبرامج عامة ومعالجة المخلفات البيئية وخلافيات (الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والإعلامية والشاب والطفولة والتدريب ومحو الأمية وخلافيات) والتنمية الاقتصادية (تحسين ورفع خصوبة الأرضي والصرف المغذي وتطوير المزارع والمصانع والموارد الزراعية والانتاج الداجني وتنمية الماشية وتربيه الأسماك وإنتاج الحرير الطبيعي والملابس والمصانع والصناعات الهندسية والصناعات الخشبية والصناعات البلاستيكية والسوائل والصناعات الكيميائية والصناعات الهندسية). وقد تم تمويل هذه المشروعات من خلال الموازنة العامة للدولة والمشاريع الشعبية.
ملحق (5-3) المادة (176) من دستور 2013

تكفل الدولة دعم الأملاكية الإدارية والمالية والاقتصادية، وينظم القانون وسائل تمويل الوحدات الإدارية من توفير المرافق المحلية، والنفوذ بها، وحسن إدارتها، ويحدد البرنامج الزمني لنقل السلطات والموانئ إلى وحدات الإدارة المحلية.

ملحق (5-4) صندوق التنمية المحلية

نشأ صندوق التنمية المحلية

تم توقيع اتفاقية (منحة مشروع تنمية أملاكية الحكم المحلي) في 29/1978 بجانحة الحكومية المصرية وتمثلها جهاز بناء وتنمية القرية المصرية والحكومة الأمريكية وتمثلها وكالة تنمية الدولة وتضمنت بنود هذه الاتفاقية إنشاء صندوق التنمية المحلية كشخصية اعتبارية في إطار جهاز بناء وتنمية القرية.

وبناءً على هذه الاتفاقية تم إصدار قرار جمهوري رقم 310 لسنة 68 خاص بإنشاء صندوق التنمية المحلية بهدف إقراض المجالس القروية لدعم التنمية الاقتصادية للقرية عن طريق التوسع في تمويل المشروعات الإنتاجية.

الأهداف الاستراتيجية:

1) دعم اقتصادات القرية من خلال تحويل القرية المصرية من قرية ممتلكة إلى قرية مستهدفة،
2) المساهمة في تحقيق الهدف الاجتماعي للتنمية بالتخفيض من حدة البطالة في الريف، وخاصة فيما بين الشباب والمرأة المعيلة وذلك من خلال ما تنتج ذلك المشروعات من فرص عمل.
3) المساهمة في رفع المستوى المعيشة لأبناء المجتمعات المحلية القروية.
4) المساهمة في تحقيق التنمية الإقليمية من خلال إحداث التوازن فيما بين الأقاليم من خلال إعطاء الأولوية في الاقتراض للمشروعات التي تقام في مناطق الصعيد والمناطق الصحراوية والحدودية.

أهداف محددة:

1) التوسع في إقامة المشروعات الإنتاجية والخدمية المؤدية لزيادة الدخل.
2) تنويع مصادر الدخل المحلي والعمل على ارتفاع تقنيات الإنتاج والخدمات المستخدمة.
3) زيادة فرص العمل في المجتمع الصحي.
4) زيادة الدخل الحقيقي للمواطنين وإعادة توزيع الدخل بينهم.
المجالات الإقراض:

1) مشروعات إنتاجية: مثل الإنتاج الزراعي والحيوي، والتصنيع الزراعي، والصناعات البيئية والحرفية، والصناعات الصغيرة ومناهية الصغر.

2) مشروعات تسويقية: مثل أنشطة التجميع، والفرز، والتجهيز، والتعبئة، والتخزين، والنقل والتوزيع.

3) مشروعات خدمية ذات عائد مالي: جمع المخلفات وتدويرها، والأسواق العامة، والمستودعات الزراعية، وعيادات بيطرية وطبية، وإصلاح وصيانة خدمات الري.

4) مشروعات صغار المستثمرين: مثل الورش الحرفية بأنواعها، والمحال التجارية بأنواعها.

شكل (5 – 4) الإطار المؤسسي لمشروع التنمية الاقتصادية المحلية

المصدر: وحدة تطوير الإدارة المحلية ومرصد التنمية المحلية بوزارة التنمية المحلية المصرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2012.
ملحق (5-0) مبادرة النداء

تعتبر المبادرة المصرية للتنمية المتكملة (النداء) مبادرة شاملة تستمر لمدة خمس سنوات لتحقيق التنمية المتكملة والمستدامة، وتوفير فرص عمل جديدة في جنوب مصر وحفر صعيد مصر، حيث ترتفع معدلات الفقر والبطالة، وهي مبادرة ممولة من البرامج الإثيوبية للأمم المتحدة تحت إشراف وزارة التعاون الدولي. وتمت هذه المبادرة بجماعة من البرامج التي لها تأثير على توفير فرص العمل وتقليل الفقر في المدين المتوسط والطويل. وتُركز أنشطة المبادرة المصرية للتنمية المتكملة على محافظة قنا باعتبارها واحدة من محافظات صعيد مصر الأقل نمواً. وذلك بهدف زيادة فرص نجاح المبادرة في إرساء عوامل نجاح المشروعات التي تقوم بها بحيث يمكن تكرار التجربة التنموية في محافظات أخرى.

البرامج الأساسية التي تتكون منها المبادرة:

1- التمكين الاقتصادي للمرأة والشباب.
2- الترويج للمشروعات المتوسطة، والصغيرة، والتنافسية الصغر.
3- التنمية الريفية وزيادة فرص التشغيل خارج المزرعة.
4- الارتقاء بالخدمات الأساسية في القرى.
5- الالتماركية المالية والإدارية.

المصدر: الموقع الرسمي للمبادرة المصرية للتنمية المتكملة (النداء)

www.enid.org.eg
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2014. بحث القوى العاملة.

جدول (5–9) معدلات البطالة في أقاليم الجمهورية عام 2012

<table>
<thead>
<tr>
<th>الإقليم</th>
<th>معدل البطالة (%)</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>إقليم القناة</td>
<td>15.3</td>
</tr>
<tr>
<td>إقليم جنوب الصعيد</td>
<td>14.5</td>
</tr>
<tr>
<td>إقليم وسط الصعيد</td>
<td>14.1</td>
</tr>
<tr>
<td>إقليم القاهرة الكبرى</td>
<td>14.1</td>
</tr>
<tr>
<td>إقليم الدلتا</td>
<td>12.7</td>
</tr>
<tr>
<td>إقليم الإسكندرية</td>
<td>11.0</td>
</tr>
<tr>
<td>إقليم شمال الصعيد</td>
<td>9.7</td>
</tr>
<tr>
<td>المتوسط العام</td>
<td>12.9</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بيانات النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة 2012.
ملحق (5-6) الخطة القومية لتشغيل الشباب

يتمثل هدف خطة العمل القومية لتشغيل الشباب في زيادة تشغيل الشباب وتوفير أعمال لائقة ومنتجة للشباب الذين ينضمون لسوق العمل في كل عام.

الأهداف المحددة لخطة العمل القومية لتشغيل الشباب:
- زيادة إمكانية حصول الشباب على عمل.
- تغذية مزيد من فرص العمل في القطاعات الاقتصادية الأساسية.
- حل مشكلة عدم التوافق بين الطلب على العمل وبين العرض منه.
- ضمان إمكانية حصول الشباب على عمل بعد التخرج مباشرة أو بمجرد دخولهم سوق العمل للمرة الأولى في المستقبل.

تقترب خطة العمل القومية برامجين رئيسيين:
- تطوير نظام التعليم الفني والتدريب المهني.
- تحسين المهارات الأساسية والمعرف لدى خريجي المدارس الثانوية والفنية والجامعات فيما يتعلق باللغات والتكنولوجيا الحديثة.

ويتطلب توفير المزيد من فرص العمل رفع قيمة الاقتصاد على توفير فرص عمل أكثر استدامة، ومنتجة، ولازمة للشباب، ويمكن إتمام ذلك من خلال:

- تشجيع العمل الحر عن طريق إزالة العقبات أمام تأسيس المشروعات، خاصة ما يتعلق بإجراءات التأسيس وبدء النشاط والخروج من السوق.
- دعم المشروعات متاحة الصغر والصغيرة والمتوسطة، عن طريق تقديم الدعم الفني والتسويقي لتلك المشروعات، وتعزيز الترابط مع المشروعات الكبيرة، واستحداث أنظمة مالية مبتكرة ومنخفضة المخاطر.

الإطار العام للإستراتيجية لتطوير العشوائيات والحد منها

الهيئة العامة للتخطيط العمراني والبرنامج الإيماني للأمم المتحدة

1- تعريف الإطار العام للاستراتيجية لتطوير العشوائيات والحد منها

الإطار العام

هي كل ما تم إنشاؤه بالجهود الذاتية سواء عشوائي أو مباني من دور أو أكثر في غياب من القانون ولم يتم تخطيطه عملياً، فهي مناطق أقيمت علي أراضي غير مخصصة للبناء كما وردت في المخططات العامة للمدن، وربما تكون حالة المباني جيدة، ولكن يمكن أن تكون غير آمنة بيئة أو اجتماعياً، وتتفق إلى الخدمات والمرافق الأساسية.

و تقع تلك المناطق داخل المدن و على اطرافها تحت مسما مختلف مثلاً

- القطاع الغير رسمي.
- أحياء غير مخططة.
- أحياء غير شرعية.
- الاستيطان النفعاني.
- أحياء هامشية.
- أحياء المنازل.
- مناطق عشوائية.

2- الجهات المانحة ذات الصلة بالعشوائيات ومجالات عملها
<table>
<thead>
<tr>
<th>التصنيف المقترح للمناطق العشوائية وللياهو الأعمال</th>
<th>التعريف الأساسي (سياسة التدخل)</th>
<th>توصيف المنطقة (المشاكل)</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>برنامج التدخل الرئيسي</td>
<td>مجالات التدخل الأخرى</td>
<td>التدخلات الأساسية</td>
</tr>
<tr>
<td>مكتبة الإزالة والأعراب</td>
<td>اقتصادي – تخطيطي – اداري – اجتماعي</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الانتهاءات وا عادة</td>
<td>اقتصادي – تخطيطي – اداري – اجتماعي</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>جيوب داخل المدن، شديدة التدريب، متميزة</td>
<td>اقتصادي – تخطيطي – اداري – اجتماعي</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>إعادة التسكين وا عادة</td>
<td>اقتصادي – تخطيطي – اداري – اجتماعي</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>إناث وسلامة السكان</td>
<td>اقتصادي – تخطيطي – اداري – اجتماعي</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>المزحية على أطراف المدن</td>
<td>اقتصادي – تخطيطي – اداري – اجتماعي</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>المناطق الناشئة على أراضي صحراوية قابلة للامتداد</td>
<td>اقتصادي – تخطيطي – اداري – اجتماعي</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>التزميم – التحكم – المخطط الفرعي – التنمية المحلية</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>المناطق الناشئة على أراضي الدولة غير مسجلة يربح فيها ضمان الحيازة</td>
<td>اقتصادي – تخطيطي – اداري – اجتماعي</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>التنظيم عمراني – اقتصادي – اجتماعي – بيئي</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الخطوط التنظيمية</td>
<td>اقتصادي – تخطيطي – اداري – اجتماعي</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>اعادة تخطيط</td>
<td>اقتصادي – تخطيطي – اداري – اجتماعي</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>
ملحق (6-2) جهود صندوق تطوير المناطق العشوائية

1- تعريف صندوق تطوير المناطق العشوائية

قام الصندوق بوضع تعريف وتصنيف واضح للمناطق العشوائية حيث تشمل المناطق غير الأمنة والمناطق غير المخططة وتعريفها كالآتي:

- المناطق غير المخططة: وهي المناطق التي نشأت بمخالفة القوانين واللوائح المنظمة للتخطيط العمراني وتعاني من تدهور البيئة العمرانية وبعضها يفتقد إلى البنية التحتية والخدمات وسو حالة الطقس وعدم وجود إشارة بها وكذلك عدم تشطيب واجهات المباني، وتمثل حوالي 95% من الكثافة العمرانية بالقرى المصرية ونسبة 37.5% من الكثافة العمرانية بالصحراء المدن.

- المناطق غير الأمنة: وهي التي تتواجد في مناطق خطرة على الحياة أو الصحة أو ذات منشآت غير ملائمة والتي بنيت من مخلفات موارد البناه والمناطق التي تفتقد إلى حياءة مستقرة. وقد تم تصنيف المناطق غير الأمنة بعام للمعايير الدولية وتبغ لدرجات الخطورة أو عدم الأمان وهي:

  - المناطق المهددة للحياة (الدرجة الأولى): والتي تتواجد في مناطق معرضة لمخاطر جيولوجية أو في مخاطر السيل أو داخل حرم السكة الحديد.

  - مناطق ذات المسكن غير الملائم (الدرجة الثانية): وتشمل المناطق بمخلفات موارد البناه مثل العش أو المسكن المتصدمة أو المتدمة.

  - مناطق مهددة للصحة (الدرجة الثالثة): وتشمل المناطق التي تفتقد إلى مياه الشرب النظيفة أو الصرف الصحي المحسن أو تحت شبكات الكهرباء الهوائية أو تحت التلوث الصناعي الكثيف.

  - مناطق يفتقد القاطنين عليها للحيازة المستقرة (الدرجة الرابعة): هي المناطق التي تم بناؤها على أراضي أملاك دولة أو أملاك خاصة و)<=*

ويوجد حصر بيانات دقيقة عن حصر المناطق غير الأمنة محدثة حتى عام 2014

الموقف الحالي لتوزيع عدد المناطق غير الأمنة طبقا لدرجة الخطورة والملكية (يونيو 2014) (

<table>
<thead>
<tr>
<th>المناطق</th>
<th>جهات مركزيَة</th>
<th>أملاك دولة</th>
<th>أملاك خاصة</th>
<th>درجة الخطورة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>26</td>
<td>1</td>
<td>22</td>
<td>11</td>
<td>1</td>
</tr>
<tr>
<td>258</td>
<td>33</td>
<td>69</td>
<td>158</td>
<td>2</td>
</tr>
<tr>
<td>66</td>
<td>2</td>
<td>18</td>
<td>41</td>
<td>3</td>
</tr>
<tr>
<td>19</td>
<td>14</td>
<td>0</td>
<td>4</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الإجمالي</td>
<td>201</td>
<td>124</td>
<td>39</td>
<td>64</td>
</tr>
</tbody>
</table>

* أراضي الجهات المركزية هي عبارة عن أراضي الأوقاف، السكة الحديد، الزراعية، الآثار، الري.

115
2- أمثلة لبعض مشاريع تطوير المناطق غير الآمنة

مشروع تطوير منطقة زرزارة بحي الضواحي بمحافظة بورسعيد

تقع منطقة زرزارة بحي الضواحي وهي منطقة تدرج تحت درجة الخطورة الثانية طبقًا لمعايير صندوق تطوير المناطق العشوائية حيث أن أغلب مبانيها تم بنائها باستخدام مخلفات مواد البناء والطوب الأحمر، واستخدام أسقف خشبي أو صاج، وتبلغ المساحة الإجمالية للمنطقة حوالي 450 فدان، وقد قام الصندوق بإعداد خطة تطوير للمنطقة بالتشتيت مع المحافظة، ويتم تنفيذ المشروع على مراحل ليصل إجمالي عدد الوحدات التي تم إنشائها إلى 1,886 وحدة سكنية بحجم سكان 7,480 نسمة.

منطقة زرزارة قبل أعمال التطوير

مرحلة تشطيب وتسكين منطقة زرزارة

116
مشروع تطوير المرحلة الأولى من عش السودان بمحافظة الجيزة

تقع منطقة عش شارع السودان في أطراف حي الدقي من اتجاه الغرب على شريط السكك الحديد والتي لا يفصل المنطقة عنه إلا سور السكك الحديد، ومساحتها تبلغ 204 فدان. وقد قام الصندوق بإعداد خطة تطوير المنطقة تعتمد على توطين الأهالي بنفس المكان من خلال إنشاء عدد 21 عمارية سكنية على ثلاث مراحل توفر عدد 210 وحدة سكنية. ويجري حالياً تنفيذ خطة البرامج الاجتماعية والاقتصادية لسكان المنطقة في عدة محاور وهي نحو أحياء عائل الأسرة - تشغيل الشباب - توفير الرعاية الصحية للمرأة - استيرد بطاقات الرقم القومي عن طريق أحد الجمعيات الأهلية.

منطقة عش شارع السودان قبل التطور

منطقة عش شارع السودان بعد التطور
خيل رق 3- برامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية

السياق

إن من مصاعب المجتمع المدنية، وفي كثير من الأحيان، يعاني من حقبات من النقص والفاصل بين مختلف الظروف البيئية والاقتصادية، منذ زمن طويل، أي إنه هو الوحيد الذي يسعى لتحسين الأوضاع. ولهذا السبب نجد أن هناك حاجة لبرامج تصميم这样做. في تلك الحالة، علينا أن نأخذ بعين الاعتبار بعض النواحي الرئيسية التي تظهر فيها الفجوات بينстояت، من خلال التعاون أو المشاركة بين المجتمعات. ومن هنا، يبدأ البحث على فتح النافذة على الوضع المعياري للهجرة وما يمكن أن ينتج عن ذلك.

النتائج

تمكين الأطراف المعنية برفع مستوى المعيشة والرفاهية، مع التركيز على التعليم، والصحة، والثقافة. ذلك نجح في ضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين الوضع المعياري للهجرة. ولهذا السبب، نجد أن هناك حاجة لبرامج تصميم تقوم بتحسين الوضع المعياري للهجرة وتعدد الأطراف المعنية. ولهذا السبب، نجد أن هناك حاجة لبرامج تصميم تقوم بتحسين الوضع المعياري للهجرة وتعدد الأطراف المعنية.

الهدف

يتمثل الهدف من برنامج PDP في تحقيق التطوير المستدام لسكان المناطق الحضرية، من خلال تقديم الخدمات بشكل أفضل قبل الإدارة المحلية ومؤسسات المجتمع المدني.

المنهج

يتم البحث على جميع الإعدادات السابقة، من خلال تقديم الخدمات بشكل أفضل قبل الإدارة المحلية ومؤسسات المجتمع المدني، بالإضافة إلى عدم التدخل في إدارة المرأة المحلية ومؤسسات المجتمع المدني غير الحكومية والقطاع الخاص.

المصادر والمراجع

ملحق 6 -4 خطط الإسكان

يقوم قطاع الإسكان والمرافق بوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية بإعداد خطط الإسكان تلبية احتياجات الإسكان الملازم لجميع فئات الدخل التي جددها التشريعة المصري في أربع مستويات وهم اقتصادي، المتوسط، فوق المتوسط، الفاخر، وتحدد المساحات والمواصفات والشروط لكل مستوى. وقد قام قطاع الإسكان والمرافق بتحديد عدد الوحدات السكنية المطلوبة سنويا خلال الفترة 1997-2017 على مستوى المحافظات (ريف وحضر) لتسهيل الزيادة السكانية المتوقعة، وعدد وحدات مقابل الإحلال والتجديد، بالإضافة إلى عدد وحدات مقابل الوحدات التي لم تتم من خطط سابقة. لا تشمل التقديرات الوحدات السكنية المطلوبة للمشروعات العضوية والوحدات السكنية اللازمة للمصايف والسياحة بالمحافظات الساحلية. وقد تم تقدير عدد الوحدات المطلوبة سنويا على مستوى الجمهورية ب40000 وحدة (حضر)، و20300 وحدة (ريف) بالإجمال 54300 وحدة سنويًا. وتتشمل الوحدات المطلوبة في الحضر على 17300 وحدة للزيادة السكانية، 5539 وحدة للإحلال والتجديد، و4159 وحدة مقابل ما لم يتم تثبيته من خطط سابقة. وقد استهدف برنامج الإسكان 70% من الخطة في مناطق الحضر للإسكان الاقتصادي والمنخفض التكاليف.

نسب مشاركة القطاع الخاص والحكومي المستهدفة في الخطط الخمسية للفترة 1982 – 2017

طبقًا للقطاعين الحكومي والخاص ومستويات الإسكان

<table>
<thead>
<tr>
<th>الفترات الزمنية</th>
<th>القطاع</th>
<th>إجمالي</th>
<th>فاخر</th>
<th>فوق المتوسط</th>
<th>منخفض التكاليف + اقتصادي</th>
<th>الفاخر</th>
<th>فوق المتوسط</th>
<th>منخفض التكاليف + اقتصادي</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1982-1997</td>
<td>حكومي</td>
<td>100.00</td>
<td>100.00</td>
<td>100.00</td>
<td>100.00</td>
<td>100.00</td>
<td>100.00</td>
<td>100.00</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>خاص</td>
<td>100.00</td>
<td>100.00</td>
<td>100.00</td>
<td>100.00</td>
<td>100.00</td>
<td>100.00</td>
<td>100.00</td>
</tr>
<tr>
<td>1997-2013</td>
<td>حكومي</td>
<td>100.00</td>
<td>100.00</td>
<td>100.00</td>
<td>100.00</td>
<td>100.00</td>
<td>100.00</td>
<td>100.00</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>خاص</td>
<td>100.00</td>
<td>100.00</td>
<td>100.00</td>
<td>100.00</td>
<td>100.00</td>
<td>100.00</td>
<td>100.00</td>
</tr>
<tr>
<td>2013-2016</td>
<td>حكومي</td>
<td>100.00</td>
<td>100.00</td>
<td>100.00</td>
<td>100.00</td>
<td>100.00</td>
<td>100.00</td>
<td>100.00</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>خاص</td>
<td>100.00</td>
<td>100.00</td>
<td>100.00</td>
<td>100.00</td>
<td>100.00</td>
<td>100.00</td>
<td>100.00</td>
</tr>
<tr>
<td>2016-2017</td>
<td>حكومي</td>
<td>100.00</td>
<td>100.00</td>
<td>100.00</td>
<td>100.00</td>
<td>100.00</td>
<td>100.00</td>
<td>100.00</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>خاص</td>
<td>100.00</td>
<td>100.00</td>
<td>100.00</td>
<td>100.00</td>
<td>100.00</td>
<td>100.00</td>
<td>100.00</td>
</tr>
</tbody>
</table>

ال مصدر: قطاع الإسكان والمراقبة - وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
ملحق (6-2) تحليل بيانات إنتاج الإسكان مقارنة بالخطط المستهدفة

1- مساهمة كل من القطاع الخاص والعسكري في إنتاج الإسكان منخفض التكاليف خلال الفترة 1982-1997


النتاج الخاص هو الملمع الأساسي للإسكان خلال كل الخطة الخمسية، كما أن نسبة المشاركة القطاع الخاص قد تزايدت من 60.4% خلال الفترة 1982-1997 إلى 73.2% خلال الفترة 1992-1997. وبلغ متوسط مساهمة القطاع الخاص في إنتاج الإسكان في الخطة الخمسية 1982-1997 (9.8%) من إجمالي الوحدات المنفذة.

ويتضح أن مساهمة القطاع الخاص في إنتاج الإسكان المنخفض الفئات في الفترة 2007-2013(93.1%) مقارنة بالفترة السابقة.

بين القطاع الحكومي النسبة الأكبر من إنتاج وحدات الإسكان منخفض التكاليف والأعمال الأخرى، وبلغت إجمالي نسبة خلال الخطة الخمسية 1982-1997 (197%) وأعلى نسبة خلال الخطة الخمسية 1992-1997 (95.4%).

ويعكس هذه الفترة جزء من مرحلة تنفيذ المشروع القومي للإسكان (2005-2013) الذي ساهم به 44,989 وحدة إسكان اقتصادي.


- انخفض نصيب الإسكان الاقتصادي من إجمالي إنتاج خلال الفترة 1992-1997 (35.1% على التوالي).
إجمالي الوحدات السكنية المنفذة ووحدات الإسكان الاقتصادي المنفذة لكل من القطاع الحكومي والخاص خلال الخطط الخمسية 2013-1982

<table>
<thead>
<tr>
<th>القطاع / الفترة الزمنية</th>
<th>العدد المتواجد (وحدة)</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>القطاع الحكومي</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>42.32</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>42.42</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>42.42</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>42.42</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>42.42</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>42.42</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: قطاع الإسكان والمرافق - وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
نصيب القطاع الخاص والحكومي من إجمالي إنتاج الوحدات السكنية

(٪)

المصدر: قطاع الإسكان والمرافق - وزارة الإسكان والمرافق والمجموعات العمرانية

نسبة الإسكان الاقتصادي إجمالي إنتاج الوحدات في القطاع الخاص والحكومي 1982-2013 (٪)

المصدر: قطاع الإسكان والمرافق - وزارة الإسكان والمرافق والمجموعات العمرانية
نصيب كل من القطاع الخاص والحكومي من إجمالي وحدات الإسكان الاقتصادي المنتجة (2013-1982) (٪)

المصدر: قطاع الإسكان والمرافق – وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

الملاحظة: إتفاق تمت الإضافات والضياء والإنسحاب والتضييق والبرمجة والإعداد في النتائج التالية:


- ويرجع هذا إلى انخفاض مشاركة القطاع الحكومي والذي يوجه نسبة مرتفعة من إنتاجه للاسكان الاقتصادي، وارتفاع نسبة مشاركة القطاع الخاص، والذي يوجه نسبة منخفضة من إنتاجه للإسكان الاقتصادي.

- وبالتالي على تعدد اليات التمويل إعادة النظر في مساهمة القطاعين في إنتاج الإسكان عامة والسكن الاقتصادي بصفة خاصة، خاصة في ظل معدلات الإنجاز المنخفضة للقطاع الخاص خاصة في الإسكان الاقتصادي.

125
معدلات الإنجاز للقطاعين الحكومي والخاص بالنسبة لإجمالي الوحدات السكنية ووحدات الإسكان الاقتصادي

المنفذة

بين الجدول التالي تحليل بيانات قطاع الإسكان والمرافق بالنسبة لإجمالي الوحدات السكنية المنفذة ووحدات الإسكان الاقتصادي مقارنة بالوحدات المستهدفة طبقاً لخطط الإسكان خلال فترة زمنية مختلفة في الفترة 1982-2013 ومهما يمكن مقارنة معدلات الإنجاز للقطاعين خاصة بالنسبة للإسكان الاقتصادي وتحديد العجز في عدد الوحدات الكلي والاقتصادي، وموضوعية كل من القطاع الحكومي والخاص عن هذا العجز.

الفترة 1997-2013:

عدد الوحدات الكلي: بلغ معدل الإنجاز للقطاعين خلال هذه الفترة 65.3% وبالتالي هناك عجز عديدي في عدد الوحدات قدره 135784 وحدة. وبلغ معدل الإنجاز في القطاع الحكومي 60.3% مقارنة بـ 85.3% في القطاع الخاص، أي أن نصيب القطاع الخاص من العجز يصل إلى 91.5% من إجمالي العجز (137542 وحدة) ونصيب القطاع الحكومي 8.5%.

عدد وحدات الإسكان الاقتصادي: بلغ معدل الإنجاز للقطاعين خلال هذه الفترة 51.3%، وبلغ معدل الإنجاز في القطاع الحكومي 80.1% مقارنة بـ 39.7% في القطاع الخاص. أي أن حوالي نصف عدد الوحدات الإسكان الاقتصادي المستهدف لم ينفذ، ويصل العجز العديدي إلى 125181 وحدة تمثل 96.9% من إجمالي العجز خلال هذه الفترة. ويصل نصيب القطاع الخاص من العجز في وحدات الإسكان الاقتصادي إلى 88.1% ونصيب القطاع الحكومي 11.9%.

الفترة 1982-1997:

ويلاحظ وجود عجز أيضاً خلال الفترة 1982-1997، حيث أن معدلات الإسكان الاقتصادي يصل إلى 104232 وحدة تمثل 86.5% من إجمالي العجز (1111057 وحدة). ولكن تختلف هذه الفترة عن الفترة 1997-2013 في انخفاض معدل الإنجاز في القطاع الحكومي مقارنة بالقطاع الخاص بالنسبة لكل من إجمالي الوحدات ووحدات الإسكان الاقتصادي. ونجد أن نصيب القطاع الحكومي من العجز في وحدات الإسكان الاقتصادي بلغ 55% ونصيب القطاع الخاص 45%.

الفترة 2007-2013:

بالنظر إلى الفترة 2007-2013 (الجدول رقم 36/36) خاصة أنها تشمل مساهمة مشروعات البرنامج القومي الإسكان.

بالنسبة لانجاز الإسكان الكلي خلال هذه الفترة بلغ 95.6%، ويرفع معدل إنجاز القطاع الحكومي (97.5%) مقارنة بالقطاع الخاص (62.6%). كما يلاحظ أن القطاع الخاص وجه إنتاجه بصفة خاصة إلى الإسكان المتوسط وفق المتوسط بالدول من الإسكان الاقتصادي والفاخر. عندما ن])); البحث عن معدل إنجاز القطاع الخاص عدد وحدات إسكان متعدد وفق المتوسط أكثر من المستهدف محققاً معدل إنجاز قدره 128% بينما بلغ معدل الإنجاز في الإسكان الاقتصادي 35.3%.
وفي الإسكان الفاخر، 52.1%. وبلغ العجز الكلي في الوحدات 457889 وحدة والعجز في وحدات الإسكان الاقتصادي 52985 وحدة.

### عدد الوحدات الإجمالي ووحدات الإسكان الاقتصادي المستهدفة والمنفذة من خلال القطاع الحكومي والخاص

<table>
<thead>
<tr>
<th>الفترة الزمنية</th>
<th>المؤشر</th>
<th>القطاع</th>
<th>عدد الوحدات</th>
<th>عدد الوحدات المستهدف بالنسبة ل القطاع</th>
<th>معدلات الإنجاز والعجز خلال الفترة الزمنية</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>2012-2013</td>
<td>إجمالي</td>
<td>القطاع الخاص</td>
<td>3112823</td>
<td>3791184</td>
<td>29.6%</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>القطاع الحكومي</td>
<td>2357438</td>
<td>2944177</td>
<td>26.6%</td>
</tr>
<tr>
<td>2013-2014</td>
<td>إجمالي</td>
<td>القطاع الخاص</td>
<td>2944177</td>
<td>3556104</td>
<td>28.7%</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>القطاع الحكومي</td>
<td>2240561</td>
<td>2763566</td>
<td>21.1%</td>
</tr>
<tr>
<td>2014-2015</td>
<td>إجمالي</td>
<td>القطاع الخاص</td>
<td>2763566</td>
<td>3375563</td>
<td>21.5%</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>القطاع الحكومي</td>
<td>2054149</td>
<td>2564148</td>
<td>22.0%</td>
</tr>
<tr>
<td>2015-2016</td>
<td>إجمالي</td>
<td>القطاع الخاص</td>
<td>2564148</td>
<td>3176145</td>
<td>20.2%</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>القطاع الحكومي</td>
<td>1854149</td>
<td>2364148</td>
<td>19.7%</td>
</tr>
<tr>
<td>2016-2017</td>
<td>إجمالي</td>
<td>القطاع الخاص</td>
<td>2364148</td>
<td>2976145</td>
<td>21.3%</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>القطاع الحكومي</td>
<td>1654149</td>
<td>2164148</td>
<td>18.9%</td>
</tr>
<tr>
<td>2017-2018</td>
<td>إجمالي</td>
<td>القطاع الخاص</td>
<td>2164148</td>
<td>2776145</td>
<td>20.6%</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>القطاع الحكومي</td>
<td>1454149</td>
<td>1964148</td>
<td>15.8%</td>
</tr>
<tr>
<td>2018-2019</td>
<td>إجمالي</td>
<td>القطاع الخاص</td>
<td>1964148</td>
<td>2576145</td>
<td>20.0%</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>القطاع الحكومي</td>
<td>1254149</td>
<td>1746148</td>
<td>19.4%</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: قطاع الإسكان والمرافق - وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
توزيع الوحدات المستهدفة والمنشقة خلال الفترة 2013-2007 طبقاً للقطاع ومستويات الإسكان

<table>
<thead>
<tr>
<th>البيان/المؤشر</th>
<th>القطاع الاقتصادي</th>
<th>القطاع المتوسط</th>
<th>فوقي المتوسط</th>
<th>القطاع الفاخر</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>عدد الوحدات المنفذة</td>
<td>278544</td>
<td>277471</td>
<td>274676</td>
<td>274676</td>
</tr>
<tr>
<td>عدد الوحدات المستهدفة</td>
<td>278544</td>
<td>277471</td>
<td>274676</td>
<td>274676</td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th>القطاع</th>
<th>حكومي</th>
<th>خاص</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>عدد الوحدات المنفذة من القطاع الحكومي</td>
<td>128944</td>
<td>31000</td>
</tr>
<tr>
<td>عدد الوحدات المستهدفة من القطاع الحكومي</td>
<td>150000</td>
<td>33000</td>
</tr>
<tr>
<td>العجز في عدد الوحدات من القطاع الحكومي</td>
<td>21056</td>
<td>32000</td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th>القطاع</th>
<th>حكومي</th>
<th>خاص</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>معدل الإنجاز من القطاع الحكومي</td>
<td>24.22</td>
<td>24.22</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: قطاع الإسكان والمراق - وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

وهذا يصل إجمالي العجز في الفترة 1982-2013 إلى حوالي 2.56 مليون وحدة، منها حوالي 2.3 مليون وحدة إسكان اقتصادي، وبلغ نصيب القطاع الخاص من هذا العجز الكلي 27.2% ومن العجز في وحدات الإسكان الاجتماعي 28.5%. ويبين الشكل رقم 36/4، العجز في عدد الوحدات الكلية خلال الفترة 2003-1982 وشكل رقم 36/3، العجز في عدد وحدات الإسكان الاجتماعي خلال الفترة 1982-2013.

عدد الوحدات المستهدفة والمنشقة عن طريق القطاع الخاص والحكومي والعجز خلال الفترة 1982-2013

<table>
<thead>
<tr>
<th>عدد الوحدات المستهدفة</th>
<th>عدد الوحدات المنفذة</th>
<th>العجز</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>2000000</td>
<td>1500000</td>
<td>500000</td>
</tr>
<tr>
<td>1000000</td>
<td>749477</td>
<td>249523</td>
</tr>
<tr>
<td>450000</td>
<td>1042111</td>
<td>7366</td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th>عدد الوحدات المستهدفة</th>
<th>عدد الوحدات المنفذة</th>
<th>العجز</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>500000</td>
<td>-7366</td>
<td>500000</td>
</tr>
<tr>
<td>1000000</td>
<td>3275984</td>
<td>672416</td>
</tr>
<tr>
<td>2000000</td>
<td>840479</td>
<td>-1723362</td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th>عدد الوحدات المستهدفة</th>
<th>عدد الوحدات المنفذة</th>
<th>العجز</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>-1000000</td>
<td>3275984</td>
<td>500000</td>
</tr>
<tr>
<td>2000000</td>
<td>840479</td>
<td>-1723362</td>
</tr>
<tr>
<td>1500000</td>
<td>4856864</td>
<td>-450523</td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th>عدد الوحدات المستهدفة</th>
<th>عدد الوحدات المنفذة</th>
<th>العجز</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1500000</td>
<td>4856864</td>
<td>-3275984</td>
</tr>
<tr>
<td>2000000</td>
<td>840479</td>
<td>-1723362</td>
</tr>
<tr>
<td>1000000</td>
<td>3275984</td>
<td>672416</td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th>عدد الوحدات المستهدفة</th>
<th>عدد الوحدات المنفذة</th>
<th>العجز</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>2000000</td>
<td>1500000</td>
<td>500000</td>
</tr>
<tr>
<td>1000000</td>
<td>749477</td>
<td>249523</td>
</tr>
<tr>
<td>450000</td>
<td>1042111</td>
<td>7366</td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th>عدد الوحدات المستهدفة</th>
<th>عدد الوحدات المنفذة</th>
<th>العجز</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>500000</td>
<td>-7366</td>
<td>500000</td>
</tr>
<tr>
<td>1000000</td>
<td>3275984</td>
<td>672416</td>
</tr>
<tr>
<td>2000000</td>
<td>840479</td>
<td>-1723362</td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th>عدد الوحدات المستهدفة</th>
<th>عدد الوحدات المنفذة</th>
<th>العجز</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>-1000000</td>
<td>3275984</td>
<td>500000</td>
</tr>
<tr>
<td>2000000</td>
<td>840479</td>
<td>-1723362</td>
</tr>
<tr>
<td>1500000</td>
<td>4856864</td>
<td>-450523</td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th>عدد الوحدات المستهدفة</th>
<th>عدد الوحدات المنفذة</th>
<th>العجز</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1500000</td>
<td>4856864</td>
<td>-3275984</td>
</tr>
<tr>
<td>2000000</td>
<td>840479</td>
<td>-1723362</td>
</tr>
<tr>
<td>1000000</td>
<td>3275984</td>
<td>672416</td>
</tr>
</tbody>
</table>
ملحق (6-7) إسكان الشباب وإسكان المستقبل

إسكان الشباب:

يعد مشروع إسكان الشباب مشروع رائد في مجال الإسكان حيث بدأت فكرته في 1995 لتوفير مسكن عصري للشباب بأسعار مناسبة، ويتميز المشروع بالنموذج المعماري الذي ترتقي بالذوق العام وتتلامع مع روح العصر ولم تد الالتفاعات عن دور أرضي وأرئية أدوار متكررة وذلك بمساحات (100 م² - 70 م²) - (320 م²)، وتحمل الشباب 60% من التكاليف بينما تتحمل الدولة 40%.

استهدف المشروع إنشاء 73,000 وحدة بتكلفة قدرها 2.75 مليار جنيه، وقد تم تنفيذ 44,437 وحدة سكنية على ثلاثة مراحل في مجموعة كبيرة من المدن الجديدة تنتشر في معظم أرجاء الجمهورية، وقد بدأ تنفيذها اعتباراً من يناير عام 1995، وتم الانتهاء من جميع أعمالها، وقد تم التنفيذ وفقاً لعدد أثني عشر نموذجاً ذو تصميمات داخلية متدرجة توفر جميع الاستخدامات اللازمة لمسكن عصري رغم عدم كبر المساحة.

إسكان المستقبل:


ويتميز مشروع إسكان الشباب وإسكان المستقبل توفير إسكان عالي الجودة في مناطق سكنية ترتفع بها نسبة المناطق الخضراء وتتوفر أماكن انتظار السيارات وتتوفر وحدات سكنية متناسبة المساحة ذات تصميمات عصرية متميزة.
ملحق (٦-٨) التكلفة الاستثمارية لمحاور المشروع القومي للإسكان في المحافظات والمدن الجديدة

<table>
<thead>
<tr>
<th>المخالفة الاستثمارية</th>
<th>دعم البنية الأساسية (مليار جنيه)</th>
<th>التمويل</th>
<th>القرض (مليار جنيه)</th>
<th>متوسط كلفة الوحدة (الف جنيه)</th>
<th>عدد الوحدات</th>
<th>المحاول</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>١٩.٦٥ مليار جنيه من منحية بيع أراضي هيئة المجتمعات العمرانية</td>
<td>١٤.٥ مليار جنيه شامل ٥.١ مليار جنيه من الخطة الاستثمارية و ٤ مليار جنيه من منحة بيع أراضي هيئة المجتمعات العمرانية</td>
<td>٩</td>
<td>١.٥</td>
<td>٦٠</td>
<td>٣٠٠</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>١.١ مليار جنيه من منحية بيع أراضي هيئة المجتمعات العمرانية</td>
<td>١.٥ مليار جنيه من الخطة الاستثمارية</td>
<td>٩</td>
<td>١.٥</td>
<td>١٠٠</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>١.٠٠٠</td>
<td>١٠٠</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الإجمالي العام</td>
<td>٣٥.٦٥ مليار جنيه</td>
<td></td>
<td>١.٥</td>
<td>١٣.٥</td>
<td>٥٠٠</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

* إجمالي التكلفة الاستثمارية لا يتضمن تكلفة دعم البنية الأساسية (٥ مليار جنيه).
ملحق (6-9) الموقف التنفيذي لمحاور المشروع القومي للإسكان بالمحافظات والمدن الجديدة حتى 2013/12/15

<table>
<thead>
<tr>
<th>المحاور</th>
<th>نسبة الوحدات التي تم الانتهاء منها وتسلمها للمستقبلين</th>
<th>إجمالي إمكانيّات وحدات التنفيذ</th>
<th>النسبية للوحدات المنهية إلى إجمالي الوحدات المنهية</th>
<th>إجمالي إمكانيّات وحدات التنفيذ مع إملاء الوحدات التي تم الانتهاء منها وتسلمها للمستفيدين</th>
<th>إجمالي إمكانيّات وحدات التنفيذ مع إملاء الوحدات التي تم الانتهاء منها وتسلمها للمستفيدين</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1</td>
<td>تأمليك الوحدات السكنية الصغرى بمساحة 23م بالمدن الجديدة</td>
<td>94.9</td>
<td>97.37</td>
<td>53.8</td>
<td>318930</td>
</tr>
<tr>
<td>2</td>
<td>توفير أراضي للأفراد بمساحة صغيرة 150م بالمدن الجديدة</td>
<td>99.63</td>
<td>15.6</td>
<td>94164</td>
<td>0</td>
</tr>
<tr>
<td>3</td>
<td>توفير أراضي بالمدن الجديدة للمستثمرين لإنشاء وحدات سكنية بمساحة 23م بالمدن الجديدة</td>
<td>49.84</td>
<td>14.7</td>
<td>88787</td>
<td>26832</td>
</tr>
<tr>
<td>4</td>
<td>تأمليك بيت العائلة بمدينة 1 أكتوبر</td>
<td>1000</td>
<td>0.5</td>
<td>2984</td>
<td>0</td>
</tr>
<tr>
<td>5</td>
<td>إنشاء وحدات بالرعاية ملزمة بمساحة 42م للإسراع في تلبية الطلب من المواطنين</td>
<td>85.9</td>
<td>4.7</td>
<td>4044</td>
<td>24134</td>
</tr>
<tr>
<td>6</td>
<td>إقامة الريفية المحافظات بمساحة 23م في المحافظات والمدن الجديدة وبناء الأوقاف بالمحافظات</td>
<td>90.5</td>
<td>3.1</td>
<td>18465</td>
<td>12606</td>
</tr>
<tr>
<td>7</td>
<td>تأمليك البيت الريفي المحافظات والظهير الصحراوي</td>
<td>69.54</td>
<td>6.3</td>
<td>37877</td>
<td>1508</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>الإجمالي العام</td>
<td>99.3</td>
<td>88.8</td>
<td>14444</td>
<td>14392</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: قطاع الإسكان والمراقبة - وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
ملحق (1-10) الإطار المؤسسي وآليات التنفيذ

الإطار المؤسسي

يتولى قطاع الإسكان والمرافق بوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية إعداد خطط وبرامج الإسكان المستهدف تنفيذها القطاع الحكومي والخاص، ومراقبة ومتابعة تنفيذ الخطط مع الجهات المنفذة وهي مديريات الإسكان بالمحافظات والجهات التابعة للوزارة (هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، هيئة تعاونيات البناء والإسكان، بنك التعمير والإسكان، أجهزة التعمير والمناطق النائية، صندوق تمويل المسكن). كما يقوم قطاع الإسكان والمرافق بمنطقة التنفيذ من خلال اجتماعات شهرية بالوزارة لمناقشة تقارير تقدم سير العمل ومحاولة حل المشاكل والمعوقات، كما يتولى قطاع الإسكان تجميع البيانات الخاصة بمشاريع إسكان القطاع الخاص من خلال متابعة تراخيص البناء بحيث يمكن تحديد مدى مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ خطط الإسكان، ونظراً لقيام الدولة مؤخراً بتنفيذ مشروعين كباريين (مشروع الإسكان القومي ومشروع الإسكان الاجتماعي)، فقد تم تشكيل جهاز تنفيذي خاص لهذين المشروعين لمنطقة التنفيذ مع التنسيق المستمر مع قطاع الإسكان والمرافق بالوزارة.

آليات التنفيذ

اعتمد تنفيذ المشروع القومي للإسكان وغيره من مشروعات الإسكان على العديد من آليات التنفيذ أهمها توفير الأراضي المرفقة في المدن الجديدة والمحافظات، توفير التمويل الميسر، تحسين المناخ التشريعي، وتأمين وصول الدعم لمستحقيه.

1- توفير الأراضي المرفقة في المحافظات والمدن الجديدة بأسعار مدعمة

تتولى المحافظات تدبير الأراضي اللازمة لتنفيذ خطأ الإسكان داخل نطاقها ويتم ذلك بالتنسيق مع وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، كما تتولى هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة تدبير الأراضي المرفقة داخل المدن الجديدة اللازمة لتنفيذ خطط الإسكان، بالإضافة إلى توفير الأراضي للراغبين في البناء من الأفراد والجمعيات والمستثمرين.
قامت الدولة بتوفر الأراضي والتي تتحمل الدولة تكلفة إمدادها بالمراكز والبنية الأساسية لإقامة مشروعات البرنامج القومي للإسكان في المدن الجديدة بالإضافة إلى توفير الأراضي بالمحافظات، وقد تم توفير 105 آلاف قطعة أرض بمساحة 150 م² في المدن الجديدة لتتفعيل مهندس بنك في المشروع القومي للإسكان، ووصل تكلفة المتر المربع من الأرض إلى 70 جنيهًا كما يحصل صاحب الأرض على 15 ألف جنيه دعم لا يرد على 3 مراحل (وقد تم زيادة الدعم ليصل إلى 25 ألف جنيه). ويتضمن 10% مقدم حجز وباقى ثم الأرض على 7 أقساط بدون فائدة يتم سداد أول قسط بعد مرور 24 شهر من تاريخ الاستلام. كما قامت الدولة بتوفر الأرضية المرفقة بأسعار مدعومة للمستثمرين لإقامة مشروعات سكنية تتضمن نسبة لا تقل عن 50% من المساحة المبنية للوحدات السكنية بمساحة 13 م² تخصص للشباب بنظام التمويل، وذلك في إطار البرنامج القومي للإسكان.

2- توفير المساعدة التمويلية

قامت الدولة بتوفير الدعم غير المباشر للبرنامج القومي للإسكان من خلال توفير الأراضي المرفقة بالمدن الجديدة مجانًا وقد بلغت تكلفة الإمداد بالمرافق 5 مليار جنيه من حصيلة بيع أراضي هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، كما قامت الدولة بتوفير دعم لا يرد من خلال المشروع القومي للإسكان قيمته (15-25) آلاف جنيه للوحدة) بمبلغ قدرة 11,15 مليار جنيه، كما قامت بتوفير قروض ميسرة عن طريق توقيع بروتوكول بين وزارة الإسكان وبنك مصر والبنك الأهلي المصري - وبنك التعمير والإسكان وشركات التمويل العقاري لتوفير القروض اللازمة بما لا يتجاوز 30 ألف جنيه لكل وحدة على أن يسدد القروض بواقع 150 جنيهًا كل شهر بزيادة 3.5 سنوياً لمدة 20 سنة. وقد بلغت قيمة القروض الميسرة في البرنامج القومي للإسكان 9 مليار جنيه.

تتم توفير التمويل للقرض الميسرة من خلال وزارة المالية وتحمل الدولة فرق قيمة الفائدة التجارية عن الفائدة الميسرة وتتصل إلى حوالي 70% من قيمة القرض، وقد بلغ إجمالى قيمة القروض الميسرة المخصصة للإسكان الشعبي (محدودي الدخل) منذ عام 1982 حتى عام 2013 بمبلغ 197,5 مليار جنيه.

يتم منح قرض ميسر لكل وحدة سكنية بدأ بقيمة 2000 جنيه حتى وصل حالياً إلى 20 ألف جنيه للوحدة بفائدة ميسرة تراوحت بين 3-6% وذلك للوحدات ذات المساحة المماثلة لمحدودي الدخل والتي أصبحت حاليًا 71% ويتضمن سداد القرض على فترة تراوحت بين 15 سنة حتى وصلت إلى 40 سنة حالياً بقطس شهري بلغ 97 جنيهًا وهو ما يقل عن القيمة الإيجارية للوحدة المماثلة.
• وقد تطور القرض التعاوني الذي يتم الحصول عليه من الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان وكذلك الأفراد راغبين البناء من محدود الدخل ليصل إلى 50 ألف جنيه بدلاً من 20 ألف جنيه وزيادة مساحة الوحدة السكنية التعاونية التي تحصل على قرض تعاعوني إلى 115 بدلاً من 100 م² بموافقة مجلس الوزراء بجلسته رقم (25) بتاريخ 1/6/2014 وذلك حرصاً من الدولة وسعياً لمساندة محدود الدخل والطريقة المتوسطة لإبراح حل مشكلة الإسكان.
• تدرس الدولة حالياً الإقراض لأغراض الاستكمال والتشتيت كالية لاستغلال وإعادة إدخال جزء من الوحدات السكنية الخالية التي تقدر بحوالي 400 مليون وحدة سكنية وهي وحدات مكتملة ومغفّلة ولم يتم حيائها (طبقاً للبيانات الصادرة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لتعداد 2000) إلى سوق الإسكان ويرجع أسباب ذلك إلى عدم توفر التمويل اللازم لأغراضها.
• كما تدرس الدولة الإقراض لأغراض الترميم أو التحسين كالية للحفاظ على الثروة العقارية حيث بلغ عدد الوحدات السكنية المؤجرة إيجاراً قدير 206 مليون وحدة سكنية تمثل 15,1% من المخزون السكني وتحتاج إلى الترميم والتحسين للحفاظ عليها عن طريق إقراض شاغلي هذه الوحدات السكنية لقيام بذلك.

- توجيهات وتوحيد الإجراءات الإدارية وتحديث تشريعات التخطيط والبناء

قانون الإسكان الاجتماعي رقم 33 لسنة 2014

• بصدور قانون الإسكان الاجتماعي رقم 33 لسنة 2014 تم توفير إطارات تشريعيحاً محكماً لتنفيذ مشروعات الإسكان الاجتماعي حيث يحدد مسئوليات الدولة في هذا المجال، كما ينص على تشكيل صندوق للإسكان الاجتماعي ويحدد مسئولياته وصلاحياته ومصادر تمويله وأوجه الدعم.
• كما يحدد القانون أسلوب التخصيص للمنتفعين من المشروع وشروط وضوابط الاستفادة من هذا المشروع الذي توفر له الدولة دعماً من خلال فائز ميزانية هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.
• ومن ناحية أخرى يتم حالياً مراجعة قانون العلاقة بين المؤجر والمستأجر بهدف الوصول إلى علاقة إيجارية أكثر توازنًا في عقود الإيجار القديم التي كانت سبباً في إيجام القطاع الخاص عن الاستثمار في الوحدات الإيجارية واتجاهه إلى التملك، كما كانت من أهم أسباب ظهور مشكلة الوحدات الخالية.

قانون البناء رقم 119 لسنة 2008

• بصدور القانون رقم 119 لسنة 2008 تم توحيد جميع شروط البناء في تشريع واحد حيث كانت قبل ذلك موزعة على عدة قوانين مثل قانون التخطيط العمراني وقانون تنظيم أعمال البناء، وقانون المصادقة، كما كانت أعمال الصيانة تنظمها قوانين العلاقة بين المؤجر والمستأجر، وقد
استهدف القانون تبسيط إجراءات إصدار التراخيص واحترام المدة المطلوبة لذلك وتحديد حد أقصى لتكلفة التراخيص مع ترك أمر تحديد الرسوم للمجالس المحلية بالمحافظات، كما حدد القانون مسئولية جهة إصدار التراخيص وقرصها على مراجعة المستندات المقدمة ورقياً والتأكد من الالتزام باشتراطات البناء بينما حدد المسؤولية الأساسية على المهندس القادم بإعداد مستندات التراخيص.

وتعرض القانون لبعض صعوبات التطبيق خاصة في القرى حيث لم يكن مطلوباً قبل صدوره تراخيص بناء بالقرى، ويتقاضى حاليًا من خلال المتابعة ورصد المشاكل الأساسية ودراسة إمكانية إجراء أي تعديلات مطلوبة لتحقيق أهداف القانون، كما تحدد الإشارة إلى أنه بعد صدور هذا القانون رفع ترتيب مصر في مؤشر سهولة إصدار تراخيص الأعمال وذلك في تقرير سهولة ممارسة الأعمال عام 2014 من 165 إلى 154 نظرًا لما بنص عليه من Doing Business تبسيط للإجراءات وتحديد التكلفة.

قانون رقم ٤٤ لسنة ٢٠٠٦ في شأن تنظيم هدم المباني والمساكن وغير الآيلة للسقوط والحفاظ على التراث المعماري

• يهدف هذا القانون إلى الحفاظ على التراث المعماري المتميز والذي يعد جزءًا من شخصية الأمة وذكرتها بل أن بعض من تلك المباني تعد جزءًا من التراث الإنساني والعالمي وحتى لا تعبر هذه المباني للمحو والانقراض فإن القانون ينص على حظر الترخيص بالهدم أو الإضافة للمباني والمساكن ذات الطراز المعماري المتميز التي يتم حصرها بسجلات حصر من خلال لجان مختصة بمحافظات الجمهورية طبقًا لمعايير ومواصفات محددة، ويصدر باعتماد السجلات قرار من رئيس مجلس الوزراء.

• ويجري حالياً إعداد دراسة لتقييم تطبيق هذا القانون ومدى تفعيل أحكامه وإجراء بعض التعدلات التشريعية أهمها إيجاد مورد مالي لضمان التمويل اللازم لصيانة وترميم المباني المتميزة التي يتم حظر هدمها أو تغيلتها وكذا تعويض مالكها نظير حظر الهدف أو التعليم وكذلك عند نزع ملكيتها.

قانون التمويل العقاري رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١ وланحته التنفيذية

• يهدف قانون التمويل العقاري إلى إتاحة التمويل العقاري، وتنظيم إنشاء أنظمة الإقراض العقاري والتي من خلالها يتم توفير التمويل لشراء العقارات وإنشاء شركات الرهن العقاري. كما ينظم القانون التعاملات بين السمسار، المقرض والمقترض ووسائل حماية المقرض واستعادة الرهن في حالة عجز المقرض عن الدفع. كما تقوم بإنشاء أنظمة المتابعة لكل عمليات الإقراض العقاري.
رغم صدور قانون التمويل العقاري عام 2001 إلا أنه لم يحقق الهدف المطلوب، حيث ظهرت عقبتان أساسيتان من خلال التطبيق لارتفاع سعر فائدة الإقراض ومشكلة تسجيل الملكية حيث ينص القانون المدني على أن الملكية لا تنتقل إلا بالتسجيل، وتم إجراء تعديل لبعض مواد القانون رقم 148 لسنة 2001 صدرت بالقرار الجمهوري رقم 55 لسنة 2014 بهدف زيادة تفعيله خاصة فيما يتعلق بالحد الأقصى لدخل المستفيدين من القانون وتيسير عملية تسجيل الملكية، واتاحة الإيجار المدعم الذي سيبدأ بـ 200 جنيه لمجتمعات محدودي الدخل.

وتفعيلاً لدور القانون في مشروعات إسكان محدودي الدخل فقد أتاح البنك المركزي المصري مبلغ مليار جنيه للبنوك وشركات التمويل العقاري لاستخدامها في التمويل العقاري لمشروعات الإسكان المحدودي الدخل بفائدة تقل عن الفائدة المعلنة بحوالي 4% مما سيحقق دفعة قوية لقطاع التمويل العقاري.

4- توجيه الدعم لمستحقه

استهدفت جميع مشروعات الإسكان منخفض التكليف شرائح محدودي الدخل حيث يتم تحديد معايير اختيار المستفيدين لهذه المشروعات أهمها لا يكون المتقدم أو أي فرد من أسرته مالكا لوحدة سكنية أو حائزا لوحدة سكنية بالإيجار القديم، وألا يقل سنه عن 21 سنة ولا يزيد عن 45 سنة، وإن يكون من سكان المحافظة أو مرتبط بالعمل بها، بالإضافة إلى بعض الشروط التشريعي للفIAN وتحديث الزواج. وقد جرى قانون الإسكان الاجتماعي من ينطوي مستندات غير صحيحة للحصول على دعم لا يستحقه وتصل عقوبة ذلك إلى الحبس أو الغرامة أو كلاهما.
ملحق (6-11) وحدة ترشيد الطاقة التابعة لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مجلس الوزراء

أولا: إنشاء وحدة ترشيد الطاقة وأهدافها:

صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٥٣ بتاريخ ١٨ مايو ٢٠٠٩ بإنشاء وحدة ترشيد الطاقة بالأمانة العامة لمجلس الوزراء، وتم نقل تبعية الوحدة إلى مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٤٩ بتاريخ ٩ أكتوبر ٢٠١٢، وتستهدف الوحدة:

١. تجميع البيانات والمعلومات المتعلقة بمصادر الطاقة واستهلاكها وخططها على المستويين القطاعي والوطني.

٢. اقتراح السياسات والأطر والآليات اللازمة لتعزيز كفاءة الطاقة والتوصية بالإجراءات اللازمة لتطبيق مشروعات ترشيد الطاقة.

٣. التنسيق مع الجهات المعنية في مجالات التخطيط للطاقة وترشيد استهلاكها وتوثيق مصادرها.

٤. تحليل وتقييم العوامل التي يمكن أن تدعم في الترويج لبرامج كفاءة الطاقة وتطبيقاتها.

ثانيا: المحاور الأساسية أنشطة وحدة ترشيد الطاقة:

• التنسيق مع الجهات المعنية في قطاع الطاقة في شأن استراتيجيات وسياسات الطاقة ونشر تطبيقات كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة.

• المشاركة في تنفيذ البرامج الممولة من الجهات الدولية والإقليمية في مجال عمل الوحدة وعلى الأخص: برنامج دعم سياسات الطاقة والاتحاد الأوروبي، وموضوع الحد من أثار تغير المناخ، البرنامج الإقليمي للأمم المتحدة واللجنة المصرية الألمانية لكافءة الطاقة والبيئة.

• التنسيق والتعاون مع الوزارات المختلفة لتحديد أفضل السياسات ذات الصلة الموانع لبرامجها وتقديم الدعم الفني لأنشطتها في المجال.

• تنفيذ مبادرات في مجال عملها تستهدف تفعيل السياسات والتي يصدرها مجلس الوزراء، وقرارات المجلس الأعلى للطاقة في المجال، ومنها:
ثالثاً: المبادرات:

مبادرة "شمسك يا مصر" التي أطلقتها الوزارة لنشر استخدام النظام المزدوجة لإضاءة المداخل والكهرباء الشمسية في قطاع الأبنية والمراكز بمصر.

الهدف الاستراتيجي للمبادرة هو توفر البيئة المواتية لتحقيق التوسع التطبيقي لاستخدام النظام المماثل إليها وإنشاء صناعات محلية للخدمات وشركات خدمات الطاقة توفر الآلاف من فرص العمل بالإضافة إلى رفع الوعي العام في المجال.

وعلى المستوى التطبيقي، تهدف المبادرة إلى تثبيت 100 - 150 مشروع من النظم المماثلة إليها في المباني الحكومية وربطها بالشبكات الكهربائية خلال الفترة من 2014 - 2015 بقدرة إجمالية تصل إلى (800) كيلو وات ساعة، مما يحقق توازن في استهلاك الوقود يمكن أن يصل في نهاية عام 2015 إلى حوالي 860 طن بترول سنوياً.

كما تستهدف المبادرة توفير الكوادر المدربة في مجالات تصميم وتركيب وتشغيل النظم المماثلة إليها.

الموقف التنفيذي للمبادرة:

- اجتذبت المبادرة ما يbero على 300 ملف من المحافظات والوزارات المختلفة لترؤيد مبانى متنوعة مقرات المحافظات، المستشفيات، مدارس ومحاكم...

- تم تدريب 56 مهندس من المحافظات والوزارات المختلفة على الأنظمة المزدوجة لإضاءة الموفرة والكهرباء الشمسية التي سيتم تنفيذها خلال المبادرة.

- تم الإعلان عن تأهيل الشركات العامة في المجال واعتماد قائمة استرشادية بالشركات المؤهلة وإرسالها إلى الجهات المستفيدة حتى 30/7/2014.

- تم الانتهاء من المعايير، إعداد الدراسات الفنية ومستندات...
الطرح اللازمة لعدد 49 موقع من المواقع المشتركة في مبادرة شمسك يا مصر.

- من المتوقع طرح المناقشات الخاصة بالمبادرات المشار إليها خلال شهر يوليو، أغسطس والانتهاء من تنفيذها قبل نهاية عام 2014.

- ومن المناقشات التي تم طرحها فعلياً:
  
  - بالتعاون مع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة:
    - مبنى الهيئة بمدينة الشيخ زايد:
    - النظام المزود للمبنى الرئيسي متضمنا متصلا بالشبكة (45 ك.و. أقصى)، ونظام الخلايا لإدارة الأسوار (5 ك.و. أقصى).
  
  - بالتعاون مع محافظة البحر الأحمر:
    - مباني ديوان عام محافظة البحر الأحمر بالغرافة (103 ك.و.أ) ومركز الزهراء.
    - مباني لمركز مدينة شلالة ومركز مدينة حلب بالبحر الأحمر (5 ك.و.أ).
  
  - بالتعاون مع محافظة شمال سيناء:
    - مباني ديوان عام محافظة شمال سيناء
ملحق (2-1) مشروعات شبكة الطرق

- إنشاء الطريق الدائري حول الكتلة الرئيسية للإقليم بطول 95 كم وربطه بالطرق الإقليمية، وتخطيط وتصميم وإنشاء الطريق الدائري الإقليمي بطول 400 كم لربط محافظات قناة السويس وسيناء والشرقية والقليوبية والمنوفية والبحيرة والجيزة وبنى سويف والمغاغة ويربط مع الطريق الإقليمية السويس / الإسماعيلية / القطامية / الكرميات / أسوان / الواحات / الفيوم / الإسكندرية الصحراوي والزراعي / الإسماعيلية الزراعي. وقد تم الانتهاء من أجزاء وستتم الانتهاء عام 2015.

- تطوير المداخل الشرقية للأقاليم (طريق الإسماعيلية الصحراوي - طريق القاهرة / السويس - طريق القطامية / السخنة) والمدخل الجنوبي (الأوتستراد) والمداخل الغربية (طريق مصر اسكندرية الصحراوي - محور 26 يوليو - طريق الفيوم - طريق الواحات - طريق أسيوط الغربي) والمداخل الشمالية (طريق مصر إسكندرية الزراعي - طريق القناطر - الإسماعيلية الزراعي) وجميع هذه الطرق تتقاطع مع الطريق الدائري الأول وتقاطعات حركة نقل الحركة عبر أطراف إقليم القاهرة الكبرى دون الدخول إلى قلب الكتلة الحضرية الضخمة للأقاليم بما يخفف العبء عن الشبكة الداخلية خاصة حركة النقل الداخلي.
ملحق (٢-١٣) الطرق الشريانية

- كوبيري أكتوبر - محور ٢٦ يوليو - محور صباصل سال في معظم أجزائه
- محور المشترط طنطراي - تعليم الطريق الدائري - تطوير جزيف توتو - إنشاء نفق الأزهر
- تطوير ميدان الرماية وفتح محور جديد لطريق مصر/ الإسكندرية الصحراوي - تطوير ميدان الجزيزة إنشاء مجموعة من الأعمال الصناعية مثل الكباري والأنفاق على المحاور والتقاطعات الرئيسية وإضافة منازل ومطالع لبعض الكباري والطريق الدائري وتوسعها أخرى وغيرها.

- إعداد مخطط تنمية شرق القاهرة غرب الطريق الدائري من طريق السويس والطريق إلى طريق القطار
- إعداد مخطط تنمية شرق القاهرة غرب الطريق الدائري من طريق السويس والطريق إلى طريق القطار

- تطوير منطقة السيدة عائشة إنشاء مجموعة من الأعمال الصناعية مع إعادة تخطيط الميدان
- مواقف النقل الجماعي مع المرحلة الثانية لخط المترو الرابع (مقترح).
- محور عين الحياة لربط طريق صلاح سالم بالأولسترد بعيداً عن ميدان السيدة عائشة وإعادة تأهيل الميدان حضرانياً (مقترح).
- مقتراح إنشاء الطريق الأوسط بين الطريق الدائري الأول والطريق الدائري الإقليمي (ناري).
- مخطط نقل جراحات النقل العام إلى خارج الكتلة السكنية للقاهرة الكبرى.
- تطوير ميدان روسيس والتخطيط لنقل جزء من كوبيري أكتوبر المرور بالبيدان إلى خلف المبنى
- منطقة أحمد حلمي بهدف إبداء الصورة الحضارية للميدان وربط شبكة الطريق الرئيسية بموقف النقل الجماعي بمبان أحمد حلمي (مقترح).
- تطوير منطقة القاهرة التاريخية وتحويل شارع المعز إلى مزار سياحي ويوضع حدود واضحة للمنطقة وتطوير المحاور الرئيسية المحيطة بها وإنشاء نفق الأزهر وكوبيري الأزهر.

- تطوير محور مؤسسة الزكاة شمال محافظة القاهرة -جاري.
- إعداد المخطط العام والتفصيلي لمدينة شبرا الخيمة مع المعهد التخطيط بباريس.
- تطوير ميدان المؤسسة بحي شبرا الخيمة كأحد أهم مداخل القاهرة الكبرى الشمالية (تم التنفيذ).
ملحق (6-14) مشروعات النقل التي تم تخطيطها وموقفها التنفيذي

- تطوير شبكة ترام القاهرة وإعداد التصميمات ومستندات الطرح لخط ترام مصر الجديدة ومده حتى القاهرة الجديدة.

- إعداد دراسات إنشاء خط ترام السريع (السلام / عين شمس / بلبيس) لخدمة المدن الجديدة.

- إنشاء شبكة مراكز النقل والمواصلات على أطراف إقليم القاهرة الكبرى عند نهايات خطوط النقل السريعة (المترو – الترام) وشبكة الطرق الإقليمية والسريعة (مقترح).